رؤيـــة
مصرفيـــة متطـــورة

التقرير السنوي

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤

المصـــرف التجـــاري العـــراقـــي الإسلامـــي

commercial islamic bank of iraq

2024

قائمة المحتويات :

١- كلمة رئيس مجلس الإدارة

٢- تقرير مجلس الإدارة السنوي لعام ٢٠٢٤

٣- تقرير الحوكمة لعام ٢٠٢٤

٤- تقرير الاستدامة لعام ٢٠٢٤

٥- تقرير لجنة مراجعة الحسابات لعام ٢٠٢٤

٦- تقرير مراقب الحسابات كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤

٧- البيانات المالية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤

كلمة رئيس مجلس الإدارة

السيدات والسادة أعضاء الهيئة العامة لمساهمي المصرف المحترمين،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن إخواني أعضاء مجلس إدارة المصرف التجاري العراقي الإسلامي ("المصرف"او "CIBIQ") ، يسرني أن أرحب بكم أجمل ترحيب وأن أعرب عن خالص الشكر والاعتزاز لتلبيتكم الدعوة للمشاركة في أعمال الهيئة العامة ومناقشة تقرير المصرف السنوي عن أداءه للسنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤

أستمرت التحديات في الظهور في بيئة الأعمال خلال عام ٢٠٢٤ ووفقاً للبنك الدولي، شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نموا أقتصاديا بنسبة ١,٨٪ في عام ٢٠٢٤، بزيادة طفيفة من ١,٧٪ في عام ٢٠٢٣. وتتمثل بعض المخاطر الرئيسية التي تواجهها المنطقة في تكثيف النزاعات المسلحة في المنطقة، وزيادة عدم اليقين في السياسات، والتحولات السلبية غير المتوقعة في السياسات العالمية، والتأخير في زيادة إنتاج النفط وما إلى ذلك.

على الرغم من التحديات المستمرة في بيئة الأعمال، واصل المصرف أدائه القوي وتحسن بشكل كبير ليصل إلى صافي أرباح بلغت 38,2 مليار دينار عراقي في عام ٢٠٢٤(15,1 :2023مليار دينار عراقي). كما واصل المصرف التركيز على التوزيع الفعال للموارد ضمن إطار مقبول للمخاطر لتحقيق أقصى قدر من العوائد للمساهمين. بالإضافة إلى ذلك، أطلق المصرف مبادرات تحول رقمي مهمة لتقديم حلول أتمتة العمليات التي تركز على العملاء من أجل تحسين الخدمات ورفع مستويات الكفاءة.

كما حقق مصرفكم انجازات نوعية في تعزيز عملياته المصرفية وملائته الائتمانية، حيث حصل على تصنيف أئتماني B على المدى القصير والطويل مع نظرة مستقبلية مستقرة على المستوى البعيد الأمد من قبل وكالة التصنيف الدولية "كابيتال إنتليجنس" للتصنيف الائتماني.

كذلك حصل المصرف على شهادة المعيار العالمي للجودة (ISO 27001) التي تؤكد التزامنا بتطبيق نظام إدارة أمن المعلومات وحماية البيانات، بالاضافة الى شهادة (ISO 22301) التي تضمن مرونة العمليات واستمرارية الأعمال دون أنقطاع.

في أعقاب استحواذ بيت التمويل الكويتي ش.م.ك.ع ("بيتك") على المصرف الأم (البنك الأهلي المتحد ش.م.ب (مقفلة) (وهو مصرف إسلامي رائد في العالم، أكمل المصرف بنجاح عملية التحول إلى مصرف متوافق مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية. اعتبارا من ١ كانون الثاني ٢٠٢٥، بدأ المصرف التجاري العراقي الإسلامي عملياته كمصرف متوافق مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية ويقدم حاليا مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية.

وختاماً، لا يسعني إلا أن أتوجه بوافر الشكر والتقدير للبنك المركزي العراقي ودائرة تسجيل الشركات وهيئة الرقابة الشرعية والمصرف الأم ومساهمينا ومنتسبينا على دعمهم المستمر وغير المحدود للمصرف، ولولا هذا الدعم لما تمكنا من تحقيق هذا الإنجاز.

وفقنا الله جميعاً لخدمة عراقنا الحبيب والاسهام في نهوضه الاقتصادي، وأكرر ترحيبي بكم وتحياتي لكم وشكراً.

محمد حميد دراغ الدراغ
رئيس مجلس الإدارة

تقرير مجلس إدارة المصرف التجاري العراقي الإسلامي السنوي عن نشاط المصرف للسنة المالية المنتهية في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٤

حضرات اعضاء الهيئة العامة المحترمين...

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

يسر مجلس إدارة المصرف التجاري العراقي الإسلامي أن يقدم للسادة المساهمين التقرير السنوي الشامل عن أداء البنك مرفقا بالبيانات المالية للسنة المالية المنتهية كما في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٤ ,وفقا لاحكام المادتين (١٣٤,١١٧) من قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ (المعدل) وعملاً بالقاعدة المحاسبية المرقمة (١٠) الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية ولأحكام قانون المصارف ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ ودليل الحوكمة المؤسسية للمصارف الصادرعن البنك المركزي العراقي.

أن مجلس إدارة المصرف التجاري العراقي الإسلامي مسؤول عن دقة وكفاية البيانات المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، بالاضافة الى تحديد انظمة الضبط ونظام الرقابة الداخلية الضرورية لإعداد البيانات المالية الموحدة واظهارها خالية من الاخطاء الجوهرية سواءً الناتجة عن إحتيال أو عن خطأ.

أولاً: نبذة مختصرة عن المصرف

١. تأسيس المصرف:

تأسس المصرف كشركة مساهمة خاصة في ١١/شباط/١٩٩٢ كمصرف تجاري من مصارف القطاع الخاص حيث يعد من اوائل المصارف الاهلية التي تم الترخيص لها في العراق وذلك بموجب اجازة التسجيل المرقمة م.ش/٤٥٢٤ والمؤرخة في ١١/شباط/١٩٩٢ الصادرة عن وزارة التجارة – دائرة تسجيل الشركات برأس مال قدره ١٥٠ مليون دينار, وحصل المصرف على اجازة ممارسة مهنة الصيرفة وذلك بموجب كتاب البنك المركزي العراقي / المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان المرقم ٩/١٤٣١٤ والمؤرخ في ١٢/تموز/١٩٩٢.

٢. التحول إلى النموذج الإسلامي

في أعقاب استحواذ بيت التمويل الكويتي ش.م.ك.ع ("بيتك") على الشركة الأم (البنك الأهلي المتحد ش.م.ب (مقفلة)) في ٢ تشرين الأول ٢٠٢٢، أصبح بيت التمويل الكويتي هو الشركة الأم النهائية اعتبارًا من تاريخ الاستحواذ.

تبعاً لذلك، وبناءاً على حصول الموافقات النهائية من الهيئة العامة ودائرة تسجيل الشركات، تم تغيير اسم المصرف الى "المصرف التجاري العراقي الإسلامي" بتاريخ ١٦ تشرين الأول ٢٠٢٣ بدلاً من المصرف التجاري العراقي، وقد منح البنك المركزي العراقي مهلة لغاية ٣١ كانون الاول ٢٠٢٤ لتحويل موجودات ومطلوبات المصرف الى منتجات تتوافق مع احكام الشريعة الاسلامية.

أكمل المصرف التجاري العراقي الإسلامي بنجاح عملية التحول إلى مصرف متوافق مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية. واعتبارًا من ١ كانون الثاني ٢٠٢٥، بدأ المصرف التجاري العراقي الإسلامي عملياته كمصرف متوافق مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية ويقدم حاليًا مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية.

٣. التطورات الحاصلة على راس المال المدفوع:

لقد تنامى راس مال المصرف منذ تأسيسه في عام ١٩٩٢ من ١٥٠ مليون دينار عراقي حتى بلغ ٢٥٠ مليار دينار عراقي في عام ٢٠١٤، وابرز التطورات التي حصلت على راس المال كانت في عام ٢٠٠٥ عندما قامت مجموعة البنك الأهلي المتحد ش.م.ب ومقرها البحرين بتملّك حصة ٤٩٪ من أسهم المصرف بمبلغ وقدره ٥٠ مليار دينار عراقي، ممهّدة الطريق لشراكة إستراتيجية بين المصرف وهذه المجموعة المصرفية الاقليمية الرائدة التي تعمل على إمتداد المنطقة العربية وبريطانيا, وفي نهاية عام ٢٠٢٤ بلغت مساهمة البنك الأهلي المتحد 85,3% من أسهم المصرف.

في ٢ آب ٢٠٢٣، أصدر البنك المركزي العراقي تعميمه رقم ٤٣٩/٢/٩ ، والذي ألزم بموجبه كافة المصارف العراقية بزيادة رأس المال الى ٤٠٠ مليار دينار عراقي في موعد أقصاه ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤. ووفقاً لذلك، قام المصرف بزيادة رأس المال بمقدار ٤٢,٥ مليار دينار بتاريخ ٤ تشرين الثاني ٢٠٢٤ ليصبح ٢٩٢,٥ مليار دينار وسيتم اجراء الزيادة اللازمة الأخرى لاحقاً.

أولاً: نبذة مختصرة عن المصرف

٤. مساهمة المصرف في الشركات التابعة:

يمتلك المصرف 100% (2023: 100%) من رأس المال المدفوع والبالغ (200) مليون دينار عراقي لشركة تابعة، شركة الأهلي المتحد للوساطة في بيع وشراء الأوراق المالية محدودة المسؤولية (" الشركة التابعة ")، تم تسجيل الشركة كشركة خاصة في العراق بتاريخ ٣ تموز ٢٠٠٨، تعتبر الوساطة المالية (بيع وشراء الأسهم والسندات) النشاط الرئيسي للشركة.

٥. أهداف المصرف الرئيسية:

يسعى المصرف الى تحقيق الأهداف الأستراتيجية التالية في إطار بيئة عمل أعتيادية:

- تطوير سمعة المصرف كمصرف عراقي رائد والمزود المفضل للمنتجات والخدمات المالية .
- زيادة قاعدة العملاء المحلية والدولية من خلال توفير الحلول لخدمة العملاء.
- تعزيز الأداء وتقديم الخدمات من خلال توسع المصرف واستخدام التكنولوجيا المصرفية الحديثة.
- تعظيم قيمة حقوق المساهمين مع المحافظة على العائد في بيئة آمنة.
- ترسيخ ثقافة المخاطر وإدارة التكاليف.
- المساهمة بشكل إيجابي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في العراق.

لتحقيق هذه الأهداف الاستراتيجية استثمر المصرف في إنشاء البنية التحتية والتشغيلية والتكنولوجية القوية والحديثة، والتي تمكن المصرف من الإستفادة من فرص الأعمال وتوفير أفضل خدمة لزبائنه من خلال منهجية عمل متحفظة.

ثانياً: نتائج تنفيذ خطة العمل السنوية للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٤

أبرز مقتطفات أداء المصرف خلال ٢٠٢٤:

1. حقق المصرف صافي ربح بعد الضريبة مبلغ وقدره ٣٨,٢٢٧ مليون دينار عراقي (٢٠٢٣: ١٥,٠٧٧ مليون دينار عراقي).
2. أما بالنسبة الى حقوق المساهمين فقد بلغت ٣٥٦,٠١٦ مليون دينار عراقي (٢٠٢٣: ٣١٧,٧٠٨ مليون دينار عراقي).
3. بلغ رصيد الاحتياطيات ٦٣,٥١٦ مليون دينار عراقي (٢٠٢٣: ٦٧,٧٠٨ مليون دينار عراقي).
4. بلغ رصيد الكفالات لصالح الزبائن ٩٧,٣٥٢ مليون دينار عراقي (٢٠٢٣: ٨٨,٢٧٠ مليون دينار عراقي).
5. اما بالنسبة للسيولة النقدية فقد بلغ رصيد النقد في الصندوق ولدى البنك المركزي العراقي ولدى المصارف المحلية والخارجية ١٧٢,٦٤٥ مليون دينار عراقي (٢٠٢٣: ١٤٢,٩٩٩ مليون دينار عراقي).

٦. الجدول ادناه يوضح مؤشرات الاداء الرئيسية للمصرف كما في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٤ و ٣١/كانون الاول/٢٠٢٣:

مؤشرات الاداء الرئيسية للمصرف	٢٠٢٤	٢٠٢٣
العائد على حقوق الملكية (ROAE)	%١١,٦٢	%٤,٩٤
العائد على الموجودات (ROAA)	%٧,٩٧	%٢,٩٣
صافي هامش الربح على الفوائد (NIM)	%١٩,٤٧	%٨,٧٣
نسبة التكاليف الى الايرادات	%٣٢,٨١	%٤٦,٨٦
نسبة القروض الى اجمالي الموجودات	%١,٣٩	%٢,٣٢
نسبة القروض الى الودائع	%٤,٩١	%٨,٥٥
نسبة النقد خارج العراق الى رأس المال والاحتياطيات السليمة	%٨,٦٧	%٩,٧١
نسبة تغطية السيولة (LCR)	%٥٤٠	%٥٦٩
نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR)	%٦٢٩	%٦١٦
نسبة كفاية رأس المال (بازل ٣)	%١٧٩,١	%١٣٩,٣

ثانياً: نتائج تنفيذ خطة العمل السنوية للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٤

أبرز مقتطفات أداء المصرف خلال ٢٠٢٤:

٧. الجدول ادناه يبين اجمالي المصروفات للسنة المنتهية كما في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٤ و ٣١/كانون الاول/٢٠٢٣:

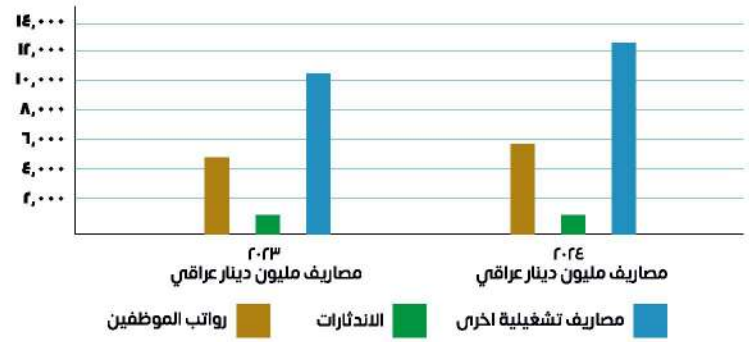

اسم الحساب	سنة ٢٠٢٤ مليون دينار عراقي	سنة ٢٠٢٣ مليون دينار عراقي
رواتب الموظفين	٥,٥٧٩	٤,٦٩٢
الإندثارات	١,٢٥٣	١,٠٣٩
مصاريف تشغيلية اخرى	١٢,٥٣٣	١٠,٣٧٩
المجموع	١٩,٣٦٥	١٦,١١٠

أما بالنسبة إلى مصاريف الدعاية والإعلان فقد بلغت ٣٥,٢ مليون دينار عراقي (٢٠٢٣: ١١,٣ مليون دينار عراقي) ، وبلغت مصاريف الضيافة ٢٥,٥ مليون دينار عراقي (٢٠٢٣: ٢٢,٤ مليون دينار عراقي).

٨. ربحية الفروع:

رقم الفرع	اسم الفرع	سنة ٢٠٢٤ مليون دينار عراقي	سنة ٢٠٢٣ مليون دينار عراقي
٨٠٢	فرع الخلاني	(١١٩)	١,٤٢٨
٨٠٣	فرع بوابة العراق	٣٨٣	٥٢٩
٨٠٤	فرع مول القاهرة	٣١٦	٣,٥١٢
٨٠٥	فرع المنصور	(٥٧٥)	(٥,٥١٥)
٨٠٧	فرع الكاظمية	(٩٥)	٢,٨٧٢
٨٠٨	فرع الاعظمية	(١٢٧)	٥٤١
٨٠٩	فرع البصرة (شارع الجزائر)	٣٤٦	(٥,٢٤٣)
٨١٠	الفرع الرئيسي و الادارة العامة	٣٧,٧٤٢	١٥,٩٧٤
٨١١	فرع البصرة (تايمز سكوير مول)	٦٢	٣٧٣
٨١٢	فرع النجف	١٩٤	٦٥٥
	مجموع الفروع	٣٨,١٢٧	١٥,١٢٦
	شركة الأهلي المتحد للوساطة في بيع وشراء الأوراق المالية	١٠٠	(٤٩)
	مجموع الارباح المجمعة	٣٨,٢٢٧	١٥,٠٧٧

ثالثاً: الإحتياطيات والتخصيصات

اسم الحساب	سنة ٢٠٢٤ مليون دينار عراقي	سنة ٢٠٢٣ مليون دينار عراقي
الاحتياطيات	٦٣,٥١٦	٦٧,٧٠٨
التخصيصات	٧,١١٦	١٥,٦١٤
المجموع	٧٠,٦٣٢	٨٣,٣٢٢

رابعاً: الإستثمارات

اسم الحساب	سنة ٢٠٢٤ مليون دينار عراقي	سنة ٢٠٢٣ مليون دينار عراقي
استثمارات طويلة الاجل / سندات حكومة العراق	٣٠٠,٠٠٠	١٨٠,٠٠٠
استثمارات طويلة الاجل / سندات حكومة العراق بالدولار الامريكي	٣٩,٩٨٨	١٠٢,٣٨٦
استثمارات طويلة الاجل/ اسهم ومشاركات	١,٤٤٨	١,٣٦٨
استثمارات قصيرة الاجل / حوالات الخزينة	-	٣٤,٨٧١
المجموع	٣٤١,٤٣٦	٣١٨,٦٢٥

خامساً: اجمالي الايرادات

اسم الحساب	سنة ٢٠٢٤ مليون دينار عراقي	سنة ٢٠٢٣ مليون دينار عراقي
صافي ايرادات الفوائد	٢٨,٢٣٩	٢٤,٧٢٣
ارباح فروقات تحويل عملات اجنبية	١٧,٦٦١	١,٢٣١
صافي الإيرادات الاخرى	١١,١٣١	٥,٠١٠
صافي ايرادات العمولات	٢,٤٠٠	٣,٤١٦
المجموع	٥٩,٠٣١	٣٤,٣٨٠

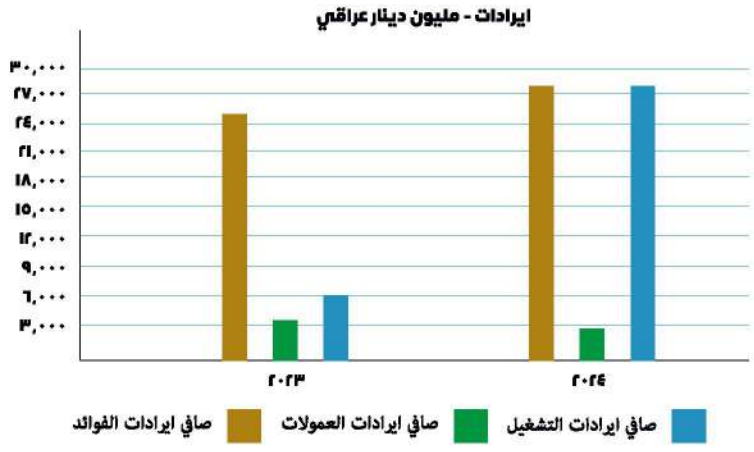

سادساً - التغييرات الجوهرية

باشر المصرف باعماله المصرفية وفقاً لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٥، وتبعاً لذلك ستكون القوائم المالية اللاحقة معدة وفقاً لمعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي).

سابعاً: الخطط المستقبلية للمصرف

انسجاماً مع توجيهات البنك المركزي العراقي بضرورة وضع خطط واضحة وطويلة الأمد لتطوير عمل المصارف في العراق، فقد حرص المصرف على وضع خطة عمل تضمنت جملة من المؤشرات اهمها:

1.مواصلة التوسع في منح الائتمان بشقيه النقدي والتعهدي وفقا لتعليمات البنك المركزي العراقي والسياسة الائتمانية للمصرف والتي تعتمد على التدفقات النقدية للزبائن والضمانات المقدمة من قبلهم.

2.زيادة حجم الودائع بكافة انواعها لتمويل الانشطة المصرفية الاخرى.

3.توسيع رقعة العلاقات المصرفية من خلال التعاون مع مصارف ومؤسسات مالية محلية ودولية وذلك تعزيزا لأهداف الخطة التجارية والمالية.

4.ان يكون المصرف الواجهة الرئيسية للتعامل المصرفي للشركات متوسطة الحجم المحلية والإقليمية والدولية العاملة في العراق عن طريق المشاركة في عمليات التمويل الرئيسية ذات الجدوى الاقتصادية.

5.المحافظة على سياسة الاستثمار والتوسع فيها وفقا لقانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦,

6.اعادة تاهيل وصيانة بعض الفروع لتهيئتها لمواكبة التطور في العمل المصرفي.

7.المواصلة في ادخال انظمة تقنية حديثة لتطوير عمل المصرف والخدمات المصرفية المقدمة لزبائنه.

ثامناً: السياسات المحاسبية

طبق المصرف ومنذ تأسيسه النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين الصادر عن وزارة المالية لسنة ١٩٩٢ في اعداد البيانات المالية مع الامتثال لتعليمات البنك المركزي العراقي فيما يخص تطبيق بنود اللائحة الارشادية وقوانين وتعليمات مكافحة غسل الاموال ونسب الاحتياطي القانوني واعتمد على قانون الإندثار رقم ٩ لسنة ١٩٩٤ في احتساب الاندثارات وكذلك الاعتماد على الاسعار المعلنة للعملات الاجنبية من قبل البنك المركزي العراقي, خلال عام ٢٠١٦ أصدر البنك المركزي العراقي تعليمات لإعداد القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١/١٢/٢٠١٦ بناء على معايير المحاسبة الدولية في إعداد وعرض القوائم المالية (IFRS).

تاسعاً: أملاك المصرف

ندرج ادناه جدول بالعقارات التي يملكها المصرف والعقارات المستاجرة:

ت	كشف بالفروع التي يملك المصرف عقاراتها
١	الفرع الرئيسي والادارة العامة
٢	فرع الكاظمية
٣	فرع المنصور
٤	فرع الخلاني
٥	فرع البصرة / الجزائر

ت	كشف بالفروع المستأجرة عقاراتها من الغير
١	فرع بوابة العراق
٢	فرع مول القاهرة
٣	فرع الاعظمية
٤	فرع البصرة / تايمز سكوير مول
٥	فرع النجف

*خلال عام ٢٠٢٣، قام المصرف ببيع عقار الكاظمية المرقم ٥/١٥٢ عطيفية بناءا على موافقة مجلس إدارة المصرف بمحضر اجتماعه المرقم (٢٩٣) والمنعقد بتاريخ ٢٠٢٣/٥/٣ وتم استحصال موافقة البنك المركزي العراقي حسب الكتاب المرقم ٢٦٧٧٥/٢/٩ والمؤرخ ٢٠٢٣/٩/١١ . خلال العام ٢٠٢٤، اكمل المصرف اجراءات نقل ملكية العقار باسم المشتري.

عاشراً: الإدارة التنفيذية

الأسماء	العنوان الوظيفي
السيد بسام جودات ابو عودة جابر	المدير المفوض للمصرف
السيد مصطفى نجم كاظم حواس	معاون المدير المفوض
السيد محمود ماضي أنعيم	مدير الادارة المالية
السيد حسين حميد ابراهيم احمد	مدير ادارة الرقابة والتدقيق الداخلي
السيد سيف وليد المشهداني	مدير ادارة الفروع والخدمات الادارية
السيدة دينا حامد محمد العبود	مدير ادارة الموارد البشرية
السيد عبدالعزيز جبار عبدالعزيز	مدير الادارة القانونية
السيد علي عدنان باقر	مدير ادارة المخاطر
الأنسة دينا جورج رومان	مراقب الامتثال
الأنسة روى هاشم محمد	معاون مدير قسم الابلاغ عن غسيل الاموال وتمويل الارهاب
الأنسة فاطمة ابراهيم احمد	مدير الاستثمار والخزينة
السيد احمد صبري الربيعي	مدير ادارة تقنية المعلومات
السيد قصي زهير عبدالله	مدير امن المعلومات والامن السيبراني
السيد علي كريم شغاتي	مدير الأمن وسلامة بيئة العمل
الأنسة أنسام عباس شفيق	مدير ادارة العمليات المصرفية
السيد احمد باسل محمود	مدير مخاطر الائتمان
السيدة زينب علي جارالله	مدير وحدة الجودة
السيد برير راضي نجيب	مدير الاعمال الهندسية والصيانة
السيد وائل خالد حسن	مكلف بادارة وحدة الشمول المالي
السيدة مها نعمان البياتي	المدير المفوض لشركة الاهلي المتحد للوساطة

حادي عشر:

1.كبار المساهمين في المصرف ومقدار مساهمتهم في راس المال كما في ٣١/كانون الأول/٢٠٢٤, حيث لا توجد اسهم مرهونة من اسهم المصرف التجاري العراقي الإسلامي الى اي طرف اخر.

المساهمين	عدد الاسهم	نسبة الملكية
البنك الاهلي المتحد ش.م.ب	٢٤٩,٥١٨,١٤٣,٦٩٦	%٨٥,٣
عباس علي ناجي الربيعي	٥,٠٠٧,١٦٢,٢٧٤	%١,٧١
مساهمين بمساهمة اقل من ١٪	٣٧,٩٧٤,٦٩٤,٠٣٠	%١٢,٩٩
المجموع	٢٩٢,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠	%١٠٠

٢. إحصائية بالتوزيع الطبيعي بأعداد المساهمين كما في ٣١/كانون الأول/٢٠٢٤:

من	الى	عدد المساهمين	عدد الأسهم
١	١٠٠,٠٠٠	٧٧٦	٢٩,٥٤٦,٥٦١
١٠٠,٠٠١	١,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٧٢	٧٤١,٤٣٥,١٩٩
١,٠٠٠,٠٠١	٥,٠٠٠,٠٠٠	٨٨٠	١,٩٦٦,٠٥٥,١٤٩
٥,٠٠٠,٠٠١	١٠,٠٠٠,٠٠٠	١٩٧	١,٣٩٤,٢٥٥,١٠٦
١٠,٠٠٠,٠٠١	٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٥٧	٥,٦٥٩,٥٦٠,٧٠٥
٥٠,٠٠٠,٠٠١	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٥٧	٣,٨٠٥,١٠٤,٦٨١
١٠٠,٠٠٠,٠٠١ فأكثر		٧٠	٢٧٨,٩٠٤,٠٤٢,٥٩٩
المجموع		٤,٣٠٩	٢٩٢,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠

حادي عشر:

٣. عناوين فروع المصرف وارقام الهواتف:

الفرع الرئيسي والادارة العامة (٨١٠)
بغداد/شارع السعدون/محلة١٠٢/ شارع ٩/ مبنى ١٢١
Email: CBIQMainBranch@cbiq.com.iq

فرع الكاظمين (٨٠٧)
بغداد/حي المتنبي/محلة ٦٠٥/شارع ١٣/ مبنى ٨٧/الطابق الاول
Email: CBIQKadhumain@cbiq.com.iq

فرع الخلاني (٨٠٢)
بغداد/شارع الخلفاء/محلة ١٠٤/شارع ١/بناية ٥٢
Email: CBIQKhulani@cbiq.com.iq

فرع الاعظمية (٨٠٨)
بغداد/شارع عمر بن عبد العزيز/هيبت خاتون/محلة ٣١٤/شارع ١٩/مبنى ١/٢٤ -قرب ساحة عنتر
Email: CBIQAdhamya@cbiq.com.iq

فرع بوابة العراق (٨٠٣)
بغداد/شارع دمشق /مقابل متنزه الزوراء/مجمع بوابة العراق السكني
Email: Bwabat.aliraq@cbiq.com.iq

فرع البصرة (٨٠٩)
البصرة/شارع الجزائر/ حي الفرسي / قرب مجسر ابو شعير
Email: CBIQ.Basra@cbiq.com.iq

فرع مول القاهرة (٨٠٤)
بغداد/ حي القاهرة / مول القاهرة
Email: CBIQCairoMallBranch@cbiq.com.iq

فرع البصرة - تايمز سكوير مول (٨١١)
البصرة/جبيلة/مول تايمز سكوير/الطابق الاول
Email: CBIQTimesSquare@cbiq.com.iq

فرع المنصور(٨٠٥)
بغداد/حي المتنبي/محلة ٦٠٥/شارع ١٣/ مبنى ٨٧/الطابق الارضي
Email: CBIQMansour@cbiq.com.iq

فرع النجف - (٨١٢)
النجف/شارع الأمير - تقاطع شارع الروان
Email: CBIQNajaf@cbiq.com.iq

الهيكل التنظيمي

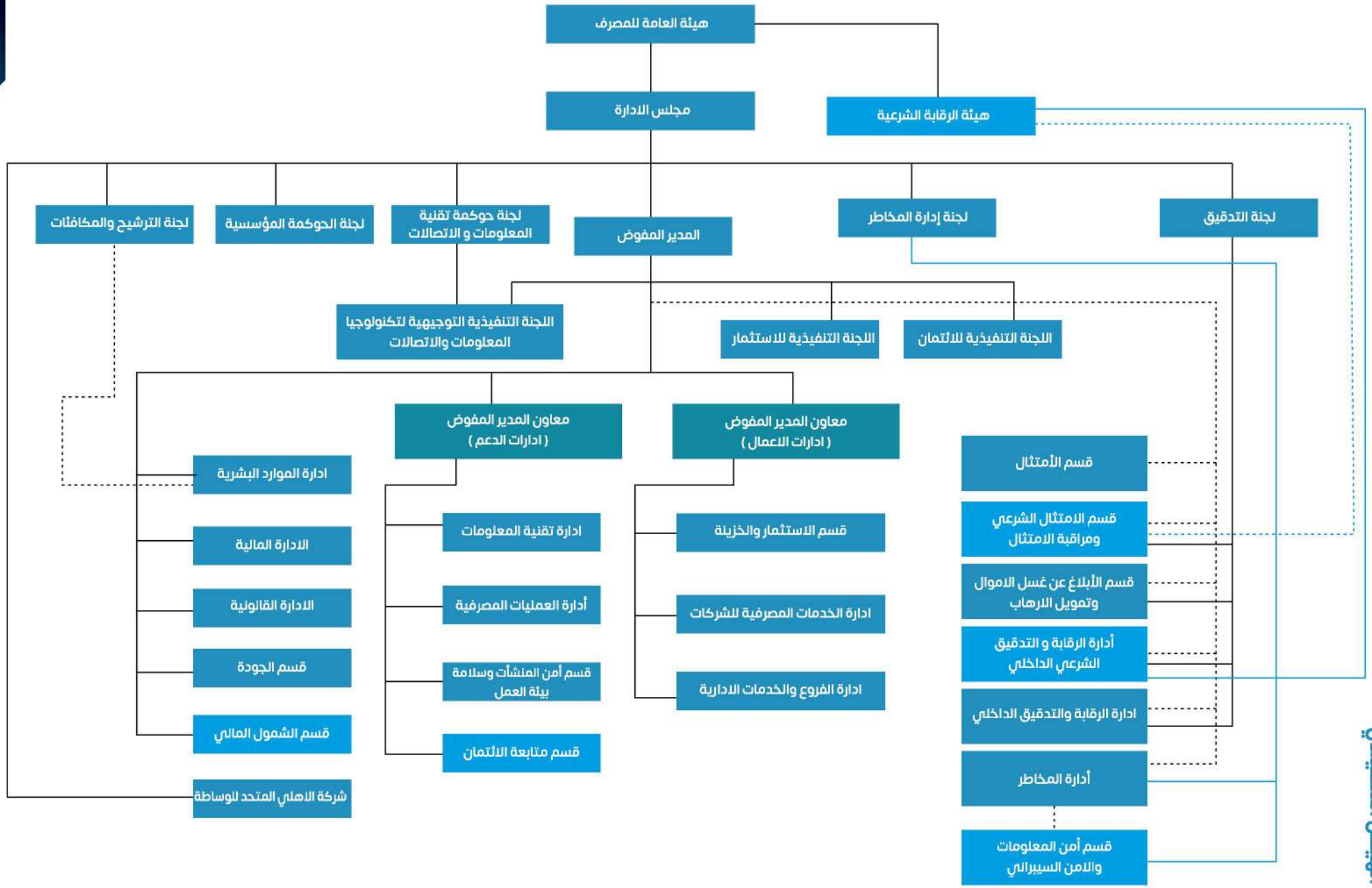

الثالث عشر: النشاط الاداري ويتضمن

١. الرواتب والاجور والعلاوات:

بلغ رصيد الرواتب والاجور المدفوعة للعاملين خلال السنة ٥,٥٧٩ مليون دينار عراقي فيما بلغ عدد الموظفين والمستخدمين في الإدارة العـــامة والفروع ٢٨٥ موظفا.

٢. تدريب وتأهيل وسفر وايفاد:

حرص المصرف على تنمية موارده البشرية وذلك لاهميتها في تنفيذ اعماله حيث تم استخدام المركز التدريبي المهني للمصرف والمجهز بأحـــدث تقنيات التكنولوجيا لأغراض التدريب والتطوير لمواكبة التطور حسب المعايير العالمية، وتم صرف مبلغ مقداره ٦٧ مليون دينار عراقي بالمقارنـــة بملغ ٥١,٦ مليون دينار عراقي لعام ٢٠٢٣ لإغراض التدريب والتأهيل والسفر والإيفاد.

فيما يلي اهم الدورات التدريبية التي اقيمت خلال سنة ٢٠٢٤:

انواع الدورات	عدد الدورات	عدد المشاركين في الدورات
الدورات المقامة داخل المصرف	٦	١٠٩
الدورات المقامة خارج المصرف	٧٥	١٩٨
الدورات المقامة خارج القطر	٤	٧
الدورات المقامة عن طريق الايميل (قراءة المادة التدريبية)	٦	٩٧٩
المجموع	٩١	١,٢٩٣

٣.فروع المصرف واسماء مدراء الفروع:

الفرع	اسم مدير الفرع
الرئيسي	لمياء عبدالرزاق عباس
الخلاني	سهاد عبدالواحد شمخي / معاون مدير مكلف بادارة الفرع
بوابة العراق	جنان علي صالح
مول القاهرة	علي هادي حمود
المنصور	فاطمة خليل صلاح / معاون مدير
الكاظمية	هبة فالح حسن
الاعظمية	بسمة صباح محمد
البصرة (شارع الجزائر)	مؤيد جعفر محمد
البصرة (تايمز سكوير مول)	ايات عبدالله عبدالقادر / معاون مدير مكلف بادارة الفرع
النجف الأشرف	بهاء مهدي عبدالزهرة

٤. الموارد البشرية والكوادر الوظيفية:

تعتبر الموارد البشرية من الاركان الاساسية التي يرتكز عليها المصرف حيث تقع على عاتقها مسؤولية تنفيذ التعليمات المصرفية وخدمة الزبائـــن ومهام التطوير والتحديث وتنفيذ الخطط والبرامج وفق السياسة التي يضعها مجلس الادارة ،وفي هذا السياق تحرص ادارة المصرف على تقـــديم دعمها المستمر لغرض رفع مستوى العاملين ومهاراتهم وقدراتهم الادارية والمصرفية من خلال الحاقهم بدورات وندوات ومؤتمرات متخصـــصه لتحسين الاداء والخدمة المقدمة للزبائن.

الثالث عشر: النشاط الاداري ويتضمن

٥. صيانة مباني ومنشأت المصرف:

قام المصرف خلال عام ٢٠٢٤ بإعمال صيانة وإعادة تأهيل لمبانيه المؤجرة والمملوكة بلغت 419,5 مليون دينار عراقي.

٦. استخدام البرامج والانظمة والتقنيات الحديثة:

لمواكبة التطورات القائمة في المجال المعلوماتي ومجال تفعيل وتقديم الخدمات المصرفية يضع المصرف خطة سنوية لتنفيذ عدة مشاريع لهذا الغرض, ومن اهم هذه المشاريع المعلوماتية التي تم المباشرة بها خلال العام ٢٠٢٤:

أ- المشاريع المنجزة:

-تسجيل حسابات العملاء المرحلة الثانية.
-إكمال تطبيق نظام Go AML مع CBI.
-نظام E-Statements.
-تطبيق تقنية الNutanix لإدارة الخوادم.
-إستبدال أجهزة الSwitches بأخرى اكثر تطورا.
-إستبدال أجهزة الجدران النارية Firewalls الخاصة بالمصرف بأخرى أكثر تطورًا.
-تطبيق تحسينات على الواجهة البينية لنظام ICI مع النظام المصرفي.
-ترقية النظام التشغيلي (Windows) للصرافات الآلية.
-إضافة اجهزة الـ Solidcore للصرافات الآلية.
-إضافة اجهزة الContactless للصرافات الآلية.
-تحسين مركز البيانات.
-إضافة تحسينات إلى الواجهة البينية لنظام ICI (CBS سابقا)
-تطبيق نظام إدارة الطلبات والحوادث ITSM لموظفي ال CIBIQ.
-مشروع التدقيق الخارجي COBIT 2019, ISO27001 and ISO22301.
-النظام المحاسبي لشركة الاهلي المتحد للوساطة.
-ترقية الصفحة الرسمية للمصرف التجاري العراقي الاسلامي.
-تحويل النظام المصرفي إلى نظام متوافق مع الشريعة الإسلامية.
-ترقية النظام المصرفي للإصدار الأحدث.
-تحديث شهادة الامتثال للمعيار PCI-DSS v4
-الامتثال للمعيار ISO27001
-تطبيق نظام FIM
-الامتثال للمعيار SWIFT CSCF
-الامتثال للمعيار ISO22301
-أنشاء الموقع الرسمي الجديد للمصرف التجاري العراقي الإسلامي

ب- مشاريع قيد الإنجاز:

-ترقية تطبيقات الإنترنت بانكنج و الموبايل بانكنج لتلبية متطلبات البنك المركزي.
-النسخ المتماثل للنظام المصرفي Equation replication.
-تحسين مركز التعافي من الكوارث.
-ترقية الواجهة البينية الخاصة بإدارة حركات البطاقات الالكترونية A2A interface upgrade.
-استبدال نظام ادارة البطاقات والصرافات الالية بآخر ومن مجهز آخر.
-تطبيق COBIT 2019 , و ISO 20000.
-شراء خوادم Nutanix لمركز التعافي من الكوارث في فرع البصرة.
-استبدال نظام نسخ الخوادم الحالي مع نظام VEEAM.
-التدقيق الخارجي لISO 22301,ISO 27001, COBIT 2019.
-نقل النظام المصرفي من البنك الاهلي المتحد الى المصرف التجاري العراقي الاسلامي.
-تطبيق نظام BigID
-تطبيق نظام OneTrust
-اتمام التكاملية بين Assets and SuplanK
-تقديم خدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول Internet and Mobile BanKing

الثالث عشر: النشاط الاداري ويتضمن

٦. استخدام البرامج والانظمة والتقنيات الحديثة:

ت- المشاريع الجديدة تحت التأسيس:

-أكمال مشروع مركز التعافي من الكوارث
-تحديث شهادة الامتثال للمعيار PCI-DSS v4
-تحديث الامتثال للمعيار ISO27001
-تجديد الامتثال للمعيار ISO22301
-تطبيق الـ NIST CSF
-تطبيق الـ PT Calendar
-تطبيق نظام الـ PAM
-الامتثال للمعيار ISO22301
-تجديد الامتثال للمعيار SWIFT CSCF

الرابع عشر: في مجال مكافحة غسيل الاموال

لضمان وتفادي عدم وقوع حادثة غسيل أموال التزم المصرف بتنفيذ قانون مكافحة غسل الاموال المرقم (٣٩) لسنة ٢٠١٥ والتوصيات الصادرة عن (FATF) وقانون المصارف المرقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤ وقانون البنك المركزي العراقي المرقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤.

الخامس عشر: إدارة المخاطر

يقوم المصرف بادارة مخاطره المصرفية المتنوعة من خلال إتباع إجراءات شاملة لإدارة المخاطر، بما في ذلك الرقابة الملائمة من قبل مجلس الادارة والادارة العليا من اجل تحديد وقياس ومتابعة ومراقبة فئات المخاطر ذات الصلة وإعداد تقارير عنها، والاحتفاظ حيث يلزم براسمال كاف للوقاية من هذه المخاطر.

ومن المخاطر الرئيسية المرتبطة بأعمال المصرف هي مخاطر الائتمان، والمخاطر التشغيلية، ومخاطر السوق، ومخاطر السيولة و أنواع أخرى من المخاطر.

والتزاماً بقانون المصارف رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ وضع المصرف سياسته واجراءات عمله لادارة مخاطره بحيث تتفق مع حجم المصرف ودرجة تعقيد عملياته، وقد تم تطوير سياسات إدارة المخاطر في المصرف بناءاً على ذلك.

كذلك حرص المصرف المتمثل بمجلس ادارته على ارساء وتطبيق مباديء الحوكمة المؤسسية من خلال ادخال التطورات الهيكلية والتشريعية والرقابية التي تهدف الى الحد من المخاطر التي قد يتعرض لها القطاع المصرفي، لذلك كانت من ضمن توجهات مجلس ادارة المصرف ضمان استقلالية الانشطة الرقابية منها نشاط ادارة المخاطر في المصرف وتطبيقاً لافضل الممارسات الدولية في هذا المجال فقد تم تشكيل الهيكل الاداري لادارة المخاطر ضمن المعطيات التالية:-

اولا- تشكيل لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الادارة:

تعمل هذه اللجنة ضمن ميثاق عمل معتمد يتضمن مهامها ومسؤولياتها حيث من مهامها الرئيسة فيما يتعلق بإدارة المخاطر مايلي:

- مراجعة إطار إدارة المخاطر في المصرف.
- مراجعة استراتيجية إدارة المخاطر لدى المصرف قبل اعتمادها من المجلس.
- مراجعة سياسات ادارة المخاطر لدى المصرف قبل اعتمادها من المجلس.
- مواكبة التطورات التي تؤثر على إدارة المخاطر بالمصرف ورفع تقارير دورية عنها الى المجلس.
- التحقق من عدم وجود تفاوت بين المخاطر الفعلية التي يأخذها المصرف ومستوى المخاطر المقبولة التي وافق عليها المجلس.
- التأكد من توفر السياسات واطار عمل لادارة المخاطر والبرامج والادوات اللازمة لذلك، مع مراجعتها بشكل دوري للتأكد من فعاليتها وتعديلها اذا لزم الامر.
- التأكد من أن ادارة المصرف لمخاطره تتم بشكل كفؤ بحيث تحمل المصرف المخاطر المناسبة مقابل العائد المناسب.
- تهيئة الظروف المناسبة التي تضمن التعرف على المخاطر ذات الاثر الجوهري، والتعرف على أي من ألانشطة التي يقوم بها المصرف يمكن لها أن تعرضه لمخاطر أكبر من مستوى المخاطر المقبولة، ورفع تقارير بذلك إلى المجلس ومتابعة معالجتها.
- التحقق من معالجة التجاوزات على مستويات المخاطر المقبولة، بما في ذلك مخاطبة الادارة التنفيذية العليا المعنية بشأن هذه التجاوزات ورفع تقارير الى مجلس الادارة حولها.
- مراجعة الفرضيات والسيناريوهات المستخدمة ضمن اختبارات ألاوضاع الضاغطة ومناقشة نتائج الاختبارات ومراجعة الاجراءات الواجب اتخاذها بناء على هذه النتائج قبل اعتمادها من قبل مجلس الادارة.
- مراجعة منهجية التقييم الداخلي لكفاية رأسمال المصرف ورفعها الى مجلس الادارة لاعتمادها، وبحيث تكون هذه المنهجية شاملة وفعالة وقادرة على تحديد جميع المخاطر التي من الممكن أن يواجهها المصرف، وتأخذ بالاعتبار خطة البنك الاستراتيجية وخطة رأس المال، ومراجعة هذه المنهجية بصورة دورية والتحقق من تطبيقها، والتأكد من احتفاظ المصرف برأسمال كاف لمقابلة جميع المخاطر التي يواجهها.
- مراجعة وثيقة المخاطر المقبولة لدى المصرف قبل اعتمادها من قبل مجلس الادارة.
- التأكد من استقلالية ادارة المخاطر.

الخامس عشر: إدارة المخاطر

ثانيا- أستقلالية إدارة المخاطر:

تتمتع ادارة المخاطر باستقلالية، فهي تتبع الى لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الادارة، وتقوم ادارة المخاطر برفع تقاريرها مباشرة الى لجنة ادارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الادارة، هذا وبالاضافة الى ذلك تقوم الادارة بالحصول على المعلومات من دوائر المصرف ألاخرى أو بالتعاون مع لجان المصرف المختلفة؛ وذلك بموجب الصلاحيات الممنوحة من قبل مجلس الأدارة، وهي تعمل على تحديد و قياس ومراقبة كافة المخاطر التي يتعرض لها المصرف او من الممكن ان يتعرض لها، والتحوط لهذه المخاطر للتخفيف من أثرها على أنشطة المصرف المختلفة، والتأكد من حسن سير ادارتها وانسجامها مع استراتيجية المصرف، بهدف تعظيم حقوق الملكية من خلال ما يلي:

- مراقبة التزام دوائر المصرف التنفيذية بالمستويات المحددة للمخاطر المقبولة.
- مراجعة اطار ادارة المخاطر (RisK Management FrameworK) في المصرف قبل اعتماده من المجلس.
- تنفيذ استراتيجية ادارة المخاطر بالاضافة الى تطوير سياسات واجراءات عمل لادارة كافة انواع المخاطر.
- تثقيف وزيادة وعي الموظفين حول ادارة المخاطر.
- تطوير منهجيات لتحديد وقياس ومراقبة وضبط كل انواع المخاطر.
- مراجعة الفرضيات المستخدمة في اعداد ميزانية المصرف التقديرية ورفع التوصيات اللازمة الى لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الادارة ونسخة للادارة التنفيذية للمصرف.
- اجراء اختبارات الاوضاع الضاغطة لقياس مدى قدرة المصرف على تحمل الظروف المختلفة.
- دراسة ومراجعة محفظة المصرف الائتمانية للتأكد من انسجامها مع السياسة الأئتمانية الخاصة بالمصرف.
- تحديد المخاطر لكل المنتجات والخدمات والعمليات وألانظمة والتأكد من أن هذه المخاطر ضمن الحدود, وانه تم وضع الاجراءات الكفيلة بالسيطرة على هذه المخاطر ومراقبتها، ويشمل ذلك أيضا التعرف على المخاطر في حال التعديل على المنتجات والخدمات والعمليات وألانظمة القائمة لدى المصرف.
- الاشراف على إعداد خطة استمرارية العمل والتأكد من فعاليتها.

السادس عشر: معيار المحاسبة الدولي (١٠) يفرض مبدأ الأستمرارية

في مثل تلك الظروف الفريدة من نوعها و التي تواجه إدارات الشركات على المستوى الدولي، أيقن المصرف التجاري العراقي الإسلامي بأن عليه التسلح بالمعايير المحاسبية في إعداد قوائمه المالية والاجتهاد في تطبيق متطلباتها، و أحدى هذه المتطلبات هو مبدأ الاستمرارية، حيث يراعى عند إعداد القوائم المالية أن تقوم الإدارة بإجراء تقييم لقدرة المصرف على الاستمرار، و على المصرف أن يعد قوائمه المالية على أساس فرض الاستمرار في مزاولة نشاطه، وعندما تكون للإدارة المعرفة المسبقة بحالات عدم تأكد جوهري متعلقة بأحداث أو ظروف تثير قدرة المصرف على الاستمرار بشكل كبير، فيجب على الادارة أن تفصح عن حالات عدم التأكد تلك، كما يتطلب هذا المعيار أيضا عند تقييم مدى ملاءة الافتراض المحاسبي الخاص بالاستمرارية ، تأخذ الادارة في اعتبارها المعلومات المتاحة عن المستقبل المنظور و الذي يمثل فترة لا تقل عن اثنى عشر شهراً من نهاية الفترة المالية المعد عنها القوائم و قد تزيد عن ذلك، وقد تستنتج الادارة بأن فرض استمرارية المصرف يعد مناسباً دون الحاجة إلى إجراء تفصيلات تحليلية، و تتطلب من الإدارة في بعض الأحيان الاخذ بالاعتبار بعض العوامل الأخرى بالربحية الحالية والمتوقعة و كذلك جداول سداد القروض و مصادر التمويل البديلة المرتقبة وذلك قبل أن يستقر في التيقن أن فرض الاستمرارية يعد مناسبا.

كذلك ينبغي التأكيد عليه أيضا أن على المصرف تقييم مدى مناسبة إعداد القوائم المالية على أساس الاستمرارية في الفترة اللاحقة لتاريخ نهاية السنة المالية وقبل نشرها لقوائمها المالية، حيث يجب تطبيق متطلبات المعيار الدولي للمحاسبة رقم (١٠) بشأن إعداد القوائم المالية في ظل ظهور مؤشرات تمنع المصرف من افتراض استمرارية الأعمال بعد تاريخ نهاية السنة المالية وقبل نشر القوائم المالية.

السابع عشر: التقدير الدولي

يعد المصرف التجاري العراقي الإسلامي أول مصرف عراقي يفوز بجائزة "أفضل مصرف في العراق" التي تمنحها مجلة جلوبال فاينانس العالمية التي مقرها - نيويورك وذلك على مدى خمس سنوات متتالية (٢٠٠٩-2013)، كما يعتبر أول مصرف عراقي يتم الترخيص له من قبل "ماستركارد العالمية" لإصدار بطاقات إئتمان ودفع مباشر تحمل إسمها وذلك في عام ٢٠٠٨.

تم تكريم المصرف التجاري العراقي الإسلامي بجائزة أفضل مصرف من حيث التمويل التجاري في العراق لعام ٢٠٢١ من قبل إتحاد المصارف العربية. إن هذه الجائزة المرموقه تدل على تفوق المصرف في عمله والخدمات المتنوعة المصرفية التي يقدمها الى زبائنه.

وفي الختام ننتهز هذه المناسبة لنتقدم بالشكر والتقدير لكل من ساهم في دعم المصرف والى الجهات الرسمية منها والأهلية سائلين المولى عز وجل ان يوفقنا جميعا للارتقاء بالعمل المصرفي خدمة للمواطن ولبلدنا العزيز.

ومن الله التوفيق

محمد حميد دراغ الدراغ
رئيس مجلس الإدارة

تقرير الحوكمة للمصرف التجاري العراقي الإسلامي للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٤

أولا: لمحة عامة

يلتزم مجلس إدارة المصرف التجاري العراقي الإسلامي بتنفيذ أفضل ممارسات معايير حوكمة الشركات في إدارة المصرف، ويسعى الى إدارة أعماله وفقاً لمبادئ حوكمة الشركات التي توفر اساساً لإداء مالي عالي الجودة، قوي وسليم وكذلك لتحقيق نمو مستدام.

ويضمن المصرف تطبيق ممارسات واجراءات متكاملة للافصاح عن المعلومات وامكانية حصول كافة المساهمين على حدا سواء على المعلومات المعلنة بصورة فورية. ولتحقيق ذلك يتبنى المصرف التجاري العراقي الإسلامي سياسة خاصة بالافصاح والشفافية عن المعلومات التي تعكس كافة متطلبات الافصاح (الافصاحات المالية والغير مالية والرقابية والتي تتضمن كافة البيانات الهامة بالمصرف وعملياته واداؤه المالي وذلك بما يتوافق مع هيكلية المساهمين).

يتحمل مجلس الإدارة، الذي تنتخبه الجمعية العمومية المسؤولية الكاملة في الإشراف على أنشطة أعمال المصرف، والاشراف على إدارة المخاطر التي يتعرض لها في أعماله. ويؤدي مجلس الإدارة هذا الدور من خلال تفويض مجموعة من اللجان المنبثقه عن المجلس التي تمتلك قنوات فعالة ومستقلة للاتصال والإشراف على الإدارة التنفيذية.

تعتمد لجان مجلس الإدارة على أذرع مستقلة، إما كمهام رقابية مسبقة مثل إدارة المخاطر، الإلتزام الرقابي، الحوكمة والإفصاح، أو كمهام رقابية لاحقة مثل التدقيق الداخلي.

ويخضع أداء الأعمال في المصرف لمجموعة من مؤشرات الأداء الرئيسية المرتبطة بمؤشرات قياس المخاطر. يتم تسيير أنشطة الأعمال اليومية من خلال سياسات وإجراءات محكمة ومستويات من التفويض تتلائم مع نزعة وإستراتيجية إدارة المخاطر في المصرف.

لقد اعتمد مجلس الإدارة مجموعة من حزم التقارير الإدارية، التي يتم تقديمها بصفة دورية ومنتظمة من الإدارة التنفيذية لمجلس الإدارة واللجان المنبثقة. وهذه التقارير تعتبر أداة تستخدم لضمان سير عمل الإدارة بصورة مناسبة وإلقاء الضوء على الامور الأساسية والمخاطر التي تحتاج اتخاذ إجراءات تجاهها

ويضمن دليل الحوكمة تحقيق التوافق بين مجلس الإدارة، ولجانه وهيئة الرقابة الشرعية والإدارة التنفيذية وضوابط البنك المركزي العراقي. وهذا التكامل ينتهي إلى بلورة مهام واضحة لكل طرف وتجنب تداخل الاختصاصات.

ثانياً: الهيكل التنظيمي لمصرف

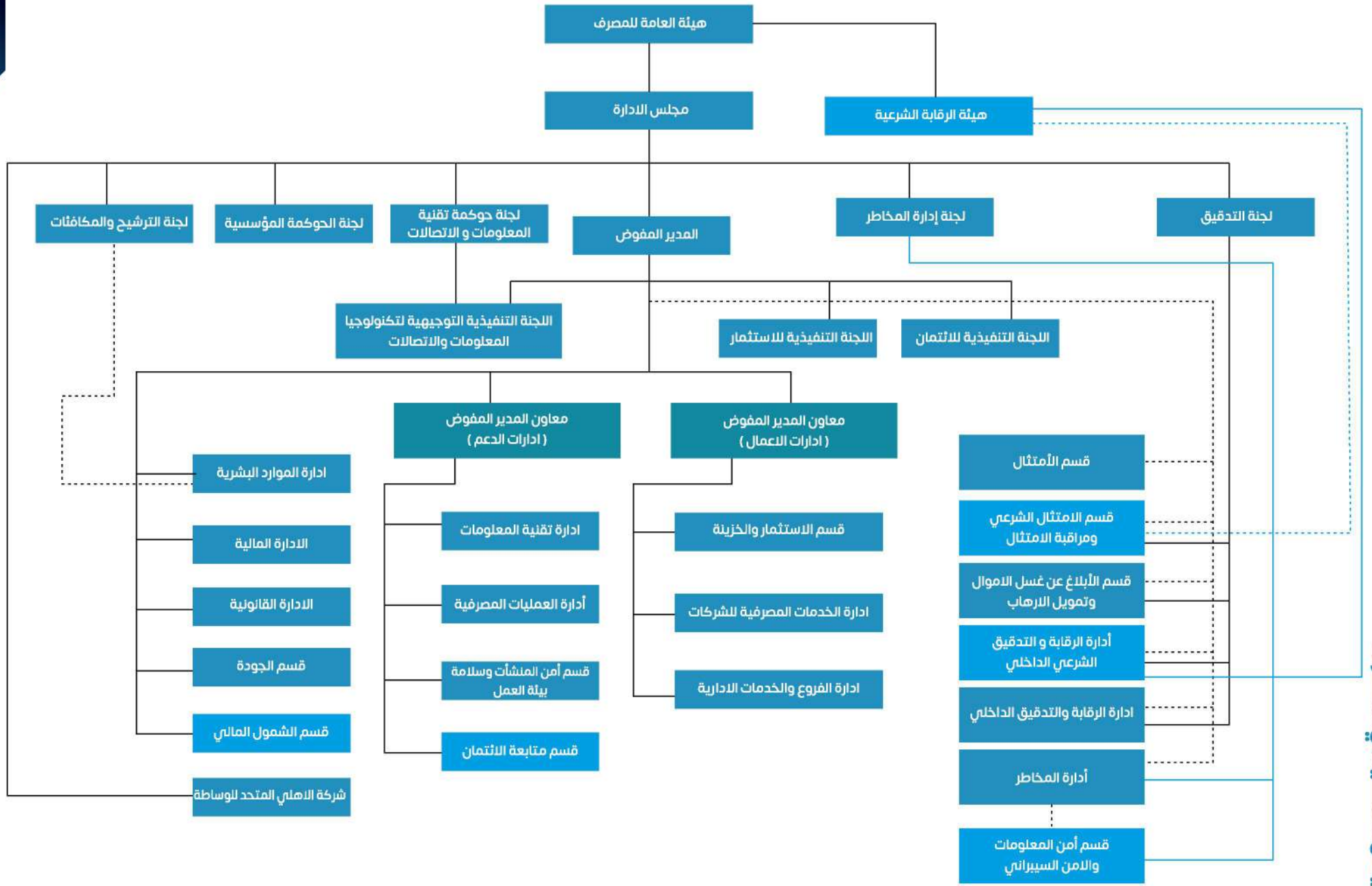

ثالثاً: مجلس الادارة

يعد مجلس الادارة أحد الركائز الأساسية في عملية صنع القرار داخل مؤسسة المصرف التجاري العراقي الإسلامي حيث يعنى بمسؤولية الاشراف على المصرف مع التأكد من تطبيق ونجاح استراتجيته بهدف تقديم عائدات ثابتة ومستمرة لمساهميه وموظفيه والمجتمع باسره، مع الاخذ بالاعتبار استمرارية الأعمال وتحقيق الأهداف الخاصة بالشركات، وعلى اعتبار أن المصرف مرتبط بمجموعة البنك الاهلي المتحد البحريني والذي اصبح مملوكا بالكامل لبيت التمويل الكويتي ش.م.ك.ع ("بيتك") لذلك يكون لمجلس إدارته دور مزدوج يتعلق الأول بالأشراف على تنفيذ الاستراتيجية الخاصة بالعمليات في جمهورية العراق ويتعلق الثاني بالمنافع المتبادلة مع المجموعة.

١. أعضاء مجلس الادارة

محمد حميد دراغ الدراغ (رئيس مجلس الادارة)

رئيس مجلس الادارة منذ عام ٢٠١٧، حاصل على بكالوريوس كلية الاداب – جامعة بغداد، بكالوريوس كلية القانون الجامعة المستنصرية. لديه خبرة في العمل المصرفي شغل خلالها عدد من المناصب ومنها عضو مجلس إدارة مصرف الرافدين سنة ١٩٧٢، و بعد ذلك أصبح عضوا في مجلس ادارة المصرف التجاري العراقي الإسلامي لثلاث دورات، وبعد ذلك اصبح رئيس مجلس الادارة للمصرف التجاري العراقي الإسلامي.

عثمان أحمد يعقوب حجازي (نائب رئيس مجلس الادارة)

نائب رئيس مجلس الادارة خلال عام ٢٠٢٠، حاصل على درجة الماجستير في التمويل من جامعة غرب سيدني في أستراليا. لديه خبرة في القطاع المصرفي والعديد من الشركات لمدة ٢٩ عاما. شغل خلالها عدد من المناصب ومنها عضو مجلس إدارة شركة الهلال لايف والهلال تكافل في مملكة البحرين، عضو مجلس إدارة شركة الأهلي العقارية في مملكة البحرين. مديرشركة العقارات واحد واثنين المحدودة في المملكة المتحدة . المدير التنفيذي للشركات الدولية - المنشأ وتغطية العملاء - أسواق السعودية والكويت، ستاندرد تشارترد بنك في الإمارات العربية المتحدة. المدير التنفيذي رئيس قطاع الأعمال المحلية - المنشأ وتغطية العملاء - الشارقة والإمارات الشمالية، بنك ستاندرد تشارترد، الإمارات العربية المتحدة؛ مدير علاقات أول - مجموعة الأعمال المصرفية، بنك أبوظبي التجاري، الإمارات العربية المتحدة؛ مدير العلاقات، البنك التجاري الدولي، الإمارات العربية المتحدة.

بسام جودات ابو عودة جابر (المدير المفوض)

عضو مجلس ادارة منذ ٢٠٢٣/٩/١٠، حاصل على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل من الجامعة الهاشمية . لديه خبرة في القطاع المصرفي والعديد من الشركات لمدة ٣٢عاما. شغل خلالها عدد من المناصب ومنها مسؤول علاقات العملاء لدى البنك العربي ومسؤول ائتمان الشركات ومشرف علاقات عملاء الشركات ومدير علاقات العملاء في بنك الاردن و رئيس ادارة العمليات المصرفية للشركات المصرف المتحد للتجارة والاستثمار ومنتدب كمستشار لدى المصرف التجاري العراقي الإسلامي ونائب المدير المفوض للمصرف التجاري العراقي الإسلامي, والمدير المفوض للمصرف التجاري العراقي الإسلامي.

جميل أيلي جميل غطاس (عضو مجلس الادارة)

عضو مجلس الادارة منذ عام ٢٠١٧، حاصل على بكالوريوس تجارة واقتصاد- الولايات المتحدة الامريكية. لديه خبرة في العمل المصرفي لأكثر من ٤٠ عاما. شغل خلالها عدد من المناصب ومنها رئيس التطوير الاستراتيجي- البنك الاهلي المتحد من ٢٠١٠ والى تاريخه، مدير اقدم لمخاطر الأئتمان للمجموعة-البنك الاهلي المتحد من ٢٠٠٢ والى ٢٠١٠، مساعد نائب الرئيس – الدائرة الاقتصادية المؤسسة العربية المصرفية من ١٩٩١ والى ٢٠٠١، ومدير الدائرة الاقتصادية - المؤسسة العربية المصرفية من ١٩٨٥ والى ١٩٩١.

جمال طاهر يحيى (عضو مجلس الادارة)

عضو مجلس الادارة منذ عام ٢٠١٧، حاصل على بكالوريوس كلية الهندسة جامعة بغداد. يتمتع بخبرة مصرفية من خلال شركاته التجارية وتعاملاتها مع المصارف العراقية والاجنبية على مر سنوات عديدة. وشغل عدد من المناصب ومنها مدير مفوض شركة العراق للصناعة المعدات الفنية صناعي من ١٩٨٩ والى تاريخه، مدير مفوض شركة الوحدة العراقة لتجارة المعدات الثقيلة من ٢٠٠٤ والى تاريخه، مدير مفوض شركة المياسم للتجارة العامة من ٢٠٠٣ والى تاريخه.

مها عبد الحميد محمد ابراهيم (عضو مجلس الادارة)

عضو مجلس الادارة منذ عام ٢٠٢٢، حاصلة على بكالوريوس تجارة وادارة الاعمال جامعة حلوان وشهادة Chartered Financial Analyst (CFA) لديها خبرة في العمل المصرفي منذ عام ١٩٩١ ولغاية الان، شغلت خلالها عدد من المناصب في البنك الاهلي المتحد/ جمهورية مصر العربية (مدير عام مساعد- ادارة الائتمان والتسويق ونائب مدير عام ادارة الائتمان والتسويق ونائب مدير عام ورئيس قطاع ادارة الائتمان والتسويق ومدير عام ادارة الائتمان والتسويق ومدير عام اول ادارة الائتمان والتسويق ورئيس قطاع الائتمان ونائب الرئيس التنفيذي للشركات) كما عملت في البنك التجاري الدولي / جمهورية مصر العربية (مساعد اداري- ادارة الائتمان والتسويق ومحلل اول ائتمان ادارة الائتمان والتسويق ومدير مساعد ادارة الائتمان والتسويق ومدير مساعد ادارة الاستثمار ومدير ادارة الاستثمار ومساعد رئيس ادارة الاستثمار) كما عملت موظف في ادارة التحصيل والقروض وموظف اول في ادارة التحصيل والقروض في بنك مصر امريكا الدولي.

ثالثاً: مجلس الادارة (تتمه)

ا. أعضاء مجلس الادارة

عبدالله يوسف احمد السيف (عضو مجلس الادارة)

عضو مجلس الادارة منذ تاريخ ٢٠٢٤/٩/٢٩, حاصل على بكالوريوس في المحاسبة من جامعة جونز بولاية فلوريدا الولايات المتحد الامريكية عام ١٩٧٩، عضو هيئة الرقابة الشرعية للمصرف التجاري العراقي الاسلامي حتى تاريخ ٢٠٢٤/٩/٢٧, لديه خبرة في القطاع المصرفي الإسلامي لأكثر من ٤٦ عامًا، شغل خلالها عدة مناصب في الشرق الأوسط منها في بيت التمويل الكويتي وبنك ابوظبي الإسلامي (ابوظبي)، ومستشار نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للبنك العقاري الكويتي , كما انه شغل منصب رئيس مجلس إدارة شركة وثاق للتأمين التكافلي , الرئيس التنفيذي لشركة اصول للإجارة والتمويل والاستثمار، نائب رئيس مجلس إدارة شركة وارد للإجارة والتمويل , نائب رئيس مجلس الادارة لشركة المدار للتمويل والاستثمار، عضو مجلس الادارة لشركة قاف القابضة المحدودة (الامارات) وعضو مجلس إدارة في بنك بيت التمويل الكويتي- مصر. مستشار مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي.

محمد تامر عبد المنعم سلامة علي (عضو مجلس ادارة)

عضو مجلس ادارة منذ ٢٠٢٢/٣/٣١, حاصل على ماجستير ادارة أعمال من الجامعة الامريكية بالقاهرة , لديه خبرة في العمل المصرفي مدة ٢٨ عام شغل خلالها عدة مناصب رئيس اقليمي لمخاطر الائتمان – البنك الاهلي المتحد و رئيس مخاطر الائتمان للمجموعة لأقطار الشرق الاوسط والعراق ومدير اول ادارة مخاطر الائتمان – البنك الاهلي المتحد و مدير اول وقائد مجموعة ادارة مخاطر الائتمان بنك بي ان بي باريبا مصر و نائب مدير عام ادارة مخاطر الائتمان بنك كريدى اجريكول – مصر ومدير ائتمان ادارة مخاطر الائتمان بنك باركليز – مصر ورئيس قسم ادارة مخاطر الائتمان بنك سوسيتية جينيرال – مصر و محلل استثمار – دائرة الخصخصة – الشركة القابضة للصناعات الهندسية – مصر.

مالك يوسف رحمة الله حيدر رحيمي (عضو مجلس ادارة)

عضو مجلس ادارة منذ ٢٠٢٣/٩/١٠, حاصل على ماجستير في ادارة الاعمال المالية والمصرفية من جامعة Swiss Business school لديه خبرة في العمل المصرفي مدة ٢٠ سنة شغل خلالها عدة مناصب منها مسؤول علاقات في البنك الاهلي المتحد ومدير علاقات المؤسسات المالية في البنك الاهلي المتحد ومدير اقليمي و الرئيس الاقليمي للمؤسسات المالية في البنك الاهلي المتحد.

ثالثاً: مجلس الادارة (تتمه)

٢. تشكيلة المجلس

يتكون مجلس ادارة المصرف التجاري العراقي الإسلامي من تسعة اعضاء اصليين الى جانب ثمانية اعضاء احتياط من ذوي المؤهلات والشهادات الجامعية والخبرة بالعمل المصرفي، ويعين اعضاء مجلس الإدارة في اجتماع الهيئة العامة وذلك لمدة لاتتجاوز اربع سنوات بعد اخذ موافقة البنك المركزي العراقي ويجوز أعادة انتخاب العضو لدورة ثانية كحد اقصى وينتخب المجلس من بين اعضائه رئيساً ونائباً للرئيس التنفيذي للمصرف.

يشكل الاعضاء المستقلين في مجلس ادارة المصرف التجاري العراقي الإسلامي اكثر من ثلث تشكيلة المجلس وذلك مراعاة لمتطلبات تشكيلة لجان المجلس، وتنفيذاً لمتطلبات الحوكمة المؤسسية بهذا الخصوص.

عند انتخاب أعضاء مجلس الادارة تم مراعاة تطبيق نظام التصويت التراكمي وذلك بمنح كل مساهم عدد من الاصوات مساوياً لعدد الاسهم التي يملكها بحيث يمكنه منحها جميعاً لمرشح واحد او توزيعها على اكثر من مرشح عند انتخاب أعضاء مجلس الادارة.

يتالف مجلس ادارة المصرف لغاية ٢٠٢٤/١٢/٣١ من السادة المذكورة اسمائهم أدناه:

الاعضاء الاصليين وعدد أسهمهم:

ت	الاعضاء	ممثل	المنصب	عدد الاسهم
١	محمد حميد دراغ الدراغ	نفسه	رئيس مجلس الإدارة	٥٨٥,٠٠٠
٢	عثمان أحمد يعقوب حجازي	البنك الاهلي المتحد ش.م.ب	نائب رئيس مجلس الإدارة	٢٤٩,٥١٨,١٤٣,٦٩٦
٣	بسام جودات ابو عودة جابر	نفسه	المدير المفوض	٥٨,٥٠٠
٤	جميل ايلي جميل غطاس	شركة واحة الطاقة الخليجية للخدمات النفطية	عضو مجلس الإدارة	١١٧,٠٠٠
٥	جمال طاهر يحيى التكريتي	نفسه	عضو مجلس الإدارة	٤,٤٥٨,٢٥٥
٦	مها عبدالحميد محمد إبراهيم	نفسه	عضو مجلس الإدارة	٢٩,٢٥٠
٧	عبدالله يوسف أحمد السيف	نفسه	عضو مجلس الإدارة	٥,٨٥٠
٨	محمد تامر عبدالمنعم سلامة	نفسه	عضو مجلس الإدارة	٢٩,٢٥٠
٩	مالك يوسف رحمة الله حيدر	نفسه	عضو مجلس الإدارة	٢٩,٢٥٠

الإعضاء الاحتياط وعدد أسهمهم:

ت	الاعضاء	المنصب	عدد الاسهم
١	عمار نعمان شاكر	عضو مجلس الإدارة	٤٢,٦١٠,٢٨٤
٢	فرات عبد العظيم عبد الرزاق كبة	عضو مجلس الإدارة	٢,٢٩٣,٨٩٣
٣	رضا علي محمد علي محمد رضا	عضو مجلس الإدارة	٢٩,٢٥٠
٤	علي عصام عبد المجيد رشيد الصباغ	عضو مجلس الإدارة	٢٩,٢٥٠
٥	سعد جواد علي محمد سعيد	عضو مجلس الإدارة	٢٩,٢٥٠
٦	ولاء حسين هاشم نصر الله	عضو مجلس الإدارة	٢٩,٢٥٠
٧	مضر اسماعيل يحيى محمد	عضو مجلس الإدارة	٢٩,٢٥٠
٨	يحيى اسماعيل داود الحكيم	عضو مجلس الإدارة	٢٩,٢٥٠

ثالثاً: مجلس الادارة (تتمه)

٣. امين سر المجلس

بموجب دليل الحوكمة المؤسسية واستناداً الى محضر مجلس الادارة المرقم ٢٨٧ في ٢٠٢٢/٠٧/٢٥ تم تعيين السيد عبد العزيز جبار امين سر مجلس الادارة. ويعد دور امين سر المجلس من الادوار الحيوية والهامة لدى المصرف حيث يقوم بحضور جميع اجتماعات مجلس الادارة ويدون جميع المداولات والاقتراحات والاعتراضات والتحفظات مع ذكر الموضوعات التي تمت مناقشتها، والقرارات التي تم التوصل إليها، وأسماء الأعضاء الحاضرين والمصوتين من قبل كل عضو وحفظ وتوثيق سجلات ومحاضر اجتماعات المجلس بعد توقيعها من أعضاء المجلس.

٤. مسؤوليات مجلس الادارة

إن دور مجلس الادارة في الحوكمة هو في تحقيق التوازن، وتفويض السلطات في إطار رقابة داخلي محكم تطبقه الإدارة التنفيذية ويعد مجلس الادارة مسؤولاً عن ادارته للمصرف بالطريقة المثلى وذلك بهدف تعظيم قيمة استثمارات المساهمين وتحقيق النتائج المستهدفة لخطة الاعمال والمحافظة على حقوق العملاء وحقوق كافة الاطراف ذوي المصلحة، وتحقيق كل مايبقى في إطار الالتزام الكامل بالقوانين واللوائح والتعليمات الرقابية المنظمة لنشاط المصرف.

٥. اجتماعات مجلس الادرة

يجتمع مجلس ادارة المصرف التجاري العراقي الإسلامي ستة مرات خلال السنة المالية وكلما دعت الحاجة لذلك حيث يتم حضور كافة اعضاء المجلس الى الاجتماع وفي حال تعذر حضور احد الاعضاء شخصياً فيكون حضوره من خلال الفيديو او الهاتف وذلك بعد موافقة رئيس المجلس ودون ان يكون له الحق في التصويت أو التوقيع على محضر الاجتماع حيث تصدر قرارات المجلس بغالبية الاصوات الحاضرين وعند تساوي الاصوات يرجح تُفضَيّل اجتماعات مجلس الإدارة التي عُقدت خلال عام ٢٠٢٤ وحضور كل عضو في الجدول أدناه:

ت	الاعضاء الاصليين	تاريخ الاجتماع					
		٢٠٢٤/١/٣٠	٢٠٢٤/٤/١	٢٠٢٤/٨/١	٢٠٢٤/٨/١١	٢٠٢٤/٨/١٥	٢٠٢٤/١٢/١٨
١	محمد حميد دراغ الدراغ	✓	✓	✓	✓	✓	✓
٢	عثمان أحمد يعقوب حجازي	✓	✓	✓	✓	✓	✓
٣	هشام زغلول محمد عبد المطلب	✓	استقال بتاريخ ٢٠٢٤/٢/٢٢ وحل محله عضو مجلس الادرة الاحتياط مها عبد الحميد محمد	✗	✗	✗	✗
٤	بسام جودات ابو عودة جابر	✓	✓	✓	✓	✓	✓
٥	جمال طاهر يحيى التكريتي	✓	✓	✓	✓	✓	✓
٦	ميرنا ميشال صليبي الاشقر	✓	✓	✓	✓	✓	استقالت بتاريخ ٢٠٢٤/١٠/١٠ وحل محلها عضو مجلس الادارة الاحتياط عبد الله يوسف احمد السيف
٧	جميل ايلي جميل غطاس	✓	✓	✓	✓	✓	✓
٨	محمد تامر عبدالمنعم سلامة	✓	✓	✓	✓	✓	✓
٩	مالك يوسف رحمة الله حيدر	✓	✓	✓	✓	✓	✓
١٠	مها عبد الحميد محمد	✗	✓	✓	✓	✓	✓
١١	عبد الله يوسف احمد السيف	✗	✗	✗	✗	✗	✓ عين عضو مجلس ادارة بتاريخ ٢٠٢٤/١٢/١٨

رابعاً: لجان مجلس الادارة

نبذة عن اللجان

شكل المجلس خمسة لجان تستمد عضويتها من أعضاء المجلس وترفع التقارير مباشرة الى المجلس وتقوم بالواجبات والمهام الموكلة اليها بموجب دليل الحوكمة والصلاحيات المفوضة للتأكد من تطبيق أفضل الممارسات الأدارية والفنية واكثرها كفاءة وفاعلية وفي أدناه تفاصيل اللجان المنبثقة عن مجلس الادارة.

١- لجنة الحوكمة المؤسسية:

يتمثل الدور الأساسي للجنة الحوكمة في تقديم الدعم لمجلس الإدارة للاطلاع بمسئولياته الإشرافية المتعلقة بممارسات الحوكمة السليمة، ومتابعة تطبيق سياسات الحوكمة على مستوى كافة وحدات المصرف. فيما يلي تفاصيل أسماء أعضاء لجنة الحوكمة المؤسسية وعضويتهم في لجان المجلس وحضور الاجتماعات التي عقدت خلال عام ٢٠٢٤ والمهام والمسؤوليات لكل اللجان:

ت	الاعضاء	تاريخ الاجتماع			
		٢٠٢٤/٨/١	٢٠٢٤/١٠/١٠	٢٠٢٤/١٠/١٦	٢٠٢٤/١١/٢٧
١	محمد حميد دراغ الدراغ (رئيس اللجنة)	✓	✓	✓	✓
٢	محمد تامر سلامة / عضو	✓	✓	✓	✓
٣	ميرنا ميشال صليبي الاشقر / عضو (استقالت بتاريخ ٢٠٢٤/١٠/١٠)	✓	✓	✗	✗

المهام والمسؤوليات للجنة الحوكمة المؤسسية:

-تتولى هذه اللجنة مراقبة تطبيق "دليل الحوكمة للمصارف" والاشراف على إعداد دليل الحوكمة المؤسسية الخاص بالمصرف وفقا لحجم عمليات المصرف وتعدد وتنوع أنشطته وتحديثه ومراقبة تطبيقه.

-الاشراف واعداد تقرير الحوكمة وتضمينه في التقرير السنوي للمصرف.

-التأكد من تطبيق المصرف لمبادئ حوكمة الشركات والممارسات السليمة له.

٢- لجنة التدقيق :

تعمل لجنة التدقيق كذراع مساند لمجلس الإدارة في الإشراف على بيئة نظم الرقابة الداخلية للمصرف، والإشراف على أعمال التدقيق الخارجي، وعمليات التدقيق الداخلي، ومتابعة التقارير المالية وفقا للتعليمات الرقابية والمعايير الدولية للإبلاغ عن البيانات المالية، بالإضافة إلى الإشراف على جوانب الإلتزام بالتعليمات الرقابية. وفيما يلي تفاصيل أسماء أعضاء لجنة التدقيق وعضويتهم في لجان المجلس وحضور الاجتماعات التي عقدت خلال عام ٢٠٢٤.

ت	الاعضاء	تاريخ الاجتماع				
		٢٠٢٤/٢/١١	٢٠٢٤/٦/٦	٢٠٢٤/٧/٢١	٢٠٢٤/٩/٩	٢٠٢٤/١٢/٩
١	جمال طاهر يحيى التكريتي (رئيس اللجنة)	✓	✓	✓	✓	✓
٢	جميل ايلي جميل غطاس / عضو	✓	✓	✓	✓	✓
٣	ميرنا ميشال صليبي الاشقر / عضو (استقالت بتاريخ ٢٠٢٤/١٠/١٠)	✓	✓	✓	✗	✗
٤	محمد تامر سلامة / عضو	✓	✓	✓	✓	✓

رابعاً: لجان مجلس الادارة (تتمة)

٢- لجنة التدقيق (تتمة) :

المهام والمسؤوليات للجنة التدقيق:-

- تحديد نطاق ونتائج ومدى كفاية التدقيق الداخلي ومتابعة المدقق الخارجي ومناقشة تقاريره.
- مناقشة القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية للمصرف.
- التأكد من كفاية وكفاءة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية في المصرف.
- التأكد من الامتثال للمعايير الدولية ومكافحة غسل الأموال في جميع أنشطة وعمليات المصرف، من حق اللجنة التحقيق والبحث والتدقيق في اية عمليات أو اجـــــراءات أو لوائح ترى انها تؤثر على قوة وسلامة المصرف.
- التوصية إلى مجلس الإدارة باعتماد الهيكل التنظيمي للمصرف واستحداث أو الغاء التشكيلات التنظيمية او دمجها وتحديد مهمات واختصاصات هذه التشكيلات وتعديلهـــا.
- مراجعة الخطة السنوية للتدريب والتطوير ومتابعة تنفيذها فضلا على مراجعة تقارير الادارة التنفيذية حول وضع الموارد البشرية.
- مراجعة السياسات والتعليمات المتعلقة بالتعيين والترقية والاستقالة وانهاء الخدمة لجميع موظفي المصرف بما فيهم الإدارة التنفيذية مع مراعاة أحكام القوانين النافذة.
- إعداد تقرير ربع سنوي عن أعمال اللجنة بعد انتهاء كل ربع مالي تقدمه إلى مجلس الإدارة.
- التدقيق والموافقة على الاجراءات المحاسبية وعلى خطة التدقيق السنوية وعلى ضوابط المحاسبة.
- التأكد من التزام المصرف بالافصاحات التي حددتها المعايير الدولية للإبلاغ المالي International Financial Reporting Standards IFRS وتعليمات البنك المركزي والتشريعات والتعليمات الأخرى ذات العلاقة وأن يتأكد من أن الادارة التنفيذية على علم بالتغيرات التي تطرأ على المعايير الدولية للإبلاغ المالي وغيرها من المعايير ذات العلاقة.
- تضمين التقرير السنوي للمصرف تقريرا حول مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية فيما يخص الابلاغ المالي Financial Reporting بحيث يتضمن التقرير كحد أدنى ما يأتي:

- فقرة توضح مسؤولية المدقق الداخلي بالاشتراك مع الإدارات التنفيذية عن وضع أنظمة ضبط ورقابة داخلية حول الإبلاغ المالي في المصرف والمحافظة على تلك الأنظمة.
- فقرة حول إطار العمل الذي قام المدقق الداخلي باستخدامه وتقييمه لتحديد مدى فاعلية انظمة الضبط والرقابة الداخلية.
- التأكد من الامتثال للمعايير الدولية في جميع أنشطة وعمليات المصرف.
- التأكد من وجود مكتب لمكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب يرتبط بالمجلس ويتولى تطبيق سياسات العمليات الخاصة Know Your Customer KYC والمهمات والواجبات المترتبة على ذلك بما فيها ذلك قيام المكتب بإعداد التقارير الدورية عن نشاطه.-
- مراقبة الامتثال الضريبي الامريكي FATCA
- الإفصاح عن مواطن الضعف في أنظمة الضبط والرقابة الداخلية التي تؤدي إلى احتمال عدم امكانية منع او الكشف عن بيان غير صحيح وذي أثر جوهري.
- تقرير من المدقق الخارجي يبين رأيه في فاعلية الانظمة والرقابة الداخلية.

- علاقة اللجنة بالمدقق الخارجي : تتحمل اللجنة المسؤولية المباشرة عن الاتي:
  - اقتراح الاشخاص المؤهلين للعمل كمدققين خارجين أو التوصية بعزلهم.
  - توفير سبل الاتصال المباشر بين المدقق الخارجي واللجنة.
  - الاتفاق على نطاق التدقيق مع المدقق الخارجي.
  - استلام تقارير التدقيق والتأكد من اتخاذ إدارة المصرف الاجراءات التصحيحية اللازمة في الوقت المناسب تجاه المشاكل التي يتم التعرف عليها من قبل المدقق الخارجي.
- علاقة اللجنة بالمدقق الداخلي: تتحمل اللجنة المسؤولية المباشرة عن الاتي:-
  - تعيين المدقق الداخلي أو التوصية بعزله وترقيته أو نقله بعد استحصال موافقة البنك المركزي.
  - دراسة خطة التدقيق الداخلي والموافقة عليها.
  - طلب تقارير من مدير التدقيق الداخلي.
  - على لجنة التدقيق التحقق من توفر الموارد المالية الكافية والعدد الكافي من الموارد البشرية المؤهلة لإدارة التدقيق الداخلي وتدريبهم.
  - التحقق من عدم تكليف موظفي التدقيق الداخلي بأية مهمات تنفيذية وضمان استقلاليتهم.

- مراقبة الامتثال ومكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب للقوانين والانظمة والضوابط المطبقة على المصرف ورفع تقرير بذلك إلى المجلس.-
- مراجعة التقارير التي يقدمها المصرف إلى البنك المركزي.
- تقديم التقرير السنوي إلى مجلس الإدارة للإفصاح عن أنشطة المصرف وعملياته.
- يجب أن تتوفر لدى اللجنة صلاحية الحصول على اية معلومات من الادارة التنفيذية ولها الحق في استدعاء أي مدير لحضور أي من اجتماعاتها دون أن يكون لهم صفة عضويـــة اللجنة
- تقوم اللجنة بالاجتماع مع المدقق الخارجي والمدقق الداخلي ومسؤول إدارة الامتثال ومسؤول مكافحة غسل الاموال (٤) مرات على الاقل في السنة بدون حضور أي مـــن أعضاء الإدارة التنفيذية.
- تقوم اللجنة بمراجعة ومراقبة الاجراءات التي تمكن الموظف من الإبلاغ بشكل سري عن أي خطأ في التقارير المالية أو أية أمور أخرى وتضمن اللجنة وجود الترتيبات اللازمـــة للتحقيق المستقل وحماية الموظف والتأكد من متابعة نتائج التحقيق ومعالجتها بموضوعية.
- مراجعة تقارير مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب.
- متابعة تنفيذ برامج استمرارية الأعمال والتعافي من الكوارث والأزمات بالتنسيق مع لجنة تقنية المعلومات والاتصالات.
- يعرض رئيس اللجنة محاضر اجتماعاتها وتوصياتها على مجلس الادارة للتصويت عليها.

رابعاً: لجان مجلس الادارة (تتمة)

٣-لجنة أدارة المخاطر:

تتولى لجنة المخاطر مسؤولية تقديم المشورة لمجلس الإدارة للوفاء بدوره الاشرافي على الإطار الشامل لإدارة المخاطر في المصرف. ويتضمن ذلك تحديد المخاطر التي يتعـرض لها المصرف في أعماله، وسياسات إدارة المخاطر، ونزعة المصرف للمخاطر، وحدود المخاطر المعتمدة. فيما يلي تفاصيل أسماء أعضاء لجنة المخاطر وعضويتهم في اللجان المجلس وحضور الاجتماعات التي عقدت خلال عام ٢٠٢٤:

ت	الاعضاء	تاريخ الاجتماع			
		٢٠٢٤/١/٢٣	٢٠٢٤/٦/١٣	٢٠٢٤/٧/٢٨	٢٠٢٤/١١/٢٨
١	هشام زغلول محمد / رئيس اللجنة استقال بتاريخ ٢٠٢٤/٢/٢٢	✓	✓	✗	✗
٢	محمد تامر سلامة / عين رئيس اللجنة بتاريخ ٢٠٢٤/٤/١	✓	✓	✓	✓
٣	جميل ايلي غطاس / عضو	✓	✓	✓	✓
٤	مالك يوسف رحمة الله حيدر رحيمي / عضو	✓	✓	✓	✓
٥	عثمان احمد حجازي / عضو	✗	✗	✓	✓
٦	بسام جودات ابو عودة جابر / حل محل السيد هشام زغلول في عضوية اللجنة اعتبارا من تاريخ ٢٠٢٤/٤/١	✗	✗	✓	✓

المهام والمسؤوليات للجنة أدارة المخاطر:

- مراجعة استراتيجية إدارة المخاطر لدى المصرف قبل اعتمادها من قبل المجلس.
- مراجعة السياسة الائتمانية وتقديم التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة لغرض المصادقة فضلا عن الاشراف على تطبيق السياسة الائتمانية المقترحة من قبلهم.
- مراقبة "المخاطر الائتمانية" التي يتحملها المصرف، سواء ما يتعلق "بالمدخل المعياري" او "المدخل المستند للتصنيف الداخلي" والمخاطرة التشغلية" و"مخاطرة السوق" و"المراجعة الاشرافية" و"انضباط السوق" الواردة في المقررات التي اصدرتها لجنة بازل للرقابة المصرفية.
- تحديد السقوف الائتمانية التي تتجاوز صلاحية المدير المفوض أو المدير الاقليمي.
- مراقبة قدرة المصرف على تفادي مخاطر السيولة بموجب مقررات بازل (III) شاملا ذلك معايير السيولة.
- التوصية بالتخلي عن الأنشطة التي تسبب المخاطر للمصرف والتي ليس لديه القدرة على مواجهتها.
- التأكد من التزام المصرف بالأنظمة والتعليمات والسياسات المتعلقة بإدارة المخاطر.
- المراجعة الدورية لسياسة إدارة المخاطر المقترحة من قبل الإدارة العليا للمصرف وتقديم التوصيات بشأنها على مجلس الإدارة لإقرارها والمصادقة عليها.
- الإشراف على إجراءات الإدارة العليا تجاه الالتزام بسياسات المخاطر المعتمدة لدى المصرف.
- التواصل المستمر مع مدير قسم المخاطر والحصول على تقارير دورية منه حول الامور ذات العلاقة بالوضع الحالي للمخاطر في المصرف وثقافة المخاطر إضافة إلى التقاريـــر الخاصة بالحدود والسقوف الموضوعة واية تجاوزات لها وخطط تجنب المخاطر.
- الاشراف على استراتيجيات رأس المال وإدارة السيولة واستراتيجيات إدارة المخاطر ذات العلاقة كافة للتأكد من مدى توافقها مع إطار المخاطر المعتمد في المصرف.
- تقوم بتلقي التقارير الدورية من اللجان المنبثقة من الإدارة التنفيذية (الائتمان، الاستثمار، تقنية المعلومات والاتصالات).
- مراجعة السياسة الاستثمارية وتقديم التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة لغرض المصادقة فضلا عن الاشراف على تطبيق السياسة الاستثمارية المقترحة من قبلهم.
- تقييم أداء المحفظة الاستثمارية من حيث العائد والمخاطر فيما يتعلق باستثمارات المصرف الداخلية والخارجية والمتابعة المستمرة لمؤشرات وحركة أسواق رأس المـــال المحلية والخارجية.

رابعاً: لجان مجلس الادارة (تتمة)

٤-لجنة الترشيح والمكافئات:

يتمثل دور اللجنة في مساعدة مجلس الإدارة للوفاء بمسئولياته الرقابية والإشرافية المتعلقة بإدارة ترتيبات المكافآت، بما في ذلك التوصيات الخاصة بالمكافآت قصيرة الأجل وطويلة الأجل، بالإضافة إلى تحديد المرشحين المؤهلين لشغل عضوية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في المصرف، والتوصية لمجلس الإدارة بالمرشحين لعضوية اللجان المنبثقة عن المجلس، وتقييم أداء مجلس الإدارة وأعضائه، واللجان المنبثقة عنه وفيما يلي تفاصيل أسماء أعضاء لجنة الترشيح والمكافئات وعضويتهم في اللجان المجلس وحضور الاجتماعات التي عقدت خلال عام ٢٠٢٤:

ت	الاعضاء	تاريخ الاجتماع					
		٢٠٢٤/١/٧	٢٠٢٤/٤/٢٣	٢٠٢٤/٤/٣٠	٢٠٢٤/٧/٨	٢٠٢٤/٨/٢٢	٢٠٢٤/١٠/٧	٢٠٢٤/١١/١٣
١	عثمان أحمد يعقوب حجازي / رئيس اللجنة	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
٢	جميل ايلي جميل غطاس / عضو	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
٣	هشام زغلول محمد عبدالمطلب / عضو استقال بتاريخ ٢٠٢٤/٢/٢٢	✓	✗	✗	✗	✗	✗	✗
٤	ميرنا ميشال الاشقر / عضو	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✗

المهام والمسؤوليات للجنة الترشيح والمكافئات:

- تحديد الأشخاص المؤهلين للانضمام إلى عضوية مجلس الادارة أو الادارة العليا في المصرف عدا تحديد الأشخاص المؤهلين للعمل كمدير للتدقيق الداخلي الذي يكون من مسؤولية لجنة التدقيق.
- إعداد سياسة المكافآت ورفعها إلى مجلس الإدارة للموافقة عليها والاشراف على تطبيقها مع الاخذ بنظر الاعتبار ما يلي:

- أن تتماشى مع مبادئ وسياسات الحوكمة السليمة وبما يضمن تغليب مصالح المصرف طويلة الاجل على الاعتبارات الانية او القصيرة الاجل.
- مدى تحقيق المصرف لأهدافه طويلة الاجل وفق خطته الاستراتيجية المعتمدة.
- التأكد من أن سياسة منح المكافئات تأخذ بالحسبان أنواع المخاطر كافة التي يتعرض لها المصرف، بحيث يتم الموازنة بين الأرباح المتحققة ودرجة المخاطر التي تتضمنها الأنشطة والاعمال المصرفية.
- يجب أن تشمل سياسة المكافات والرواتب جميع مستويات وفئات موظفي المصرف، إجراء مراجعة دورية لسياسة منح المكافات والرواتب والحوافز او عندما يوصي مجلس الادارة بذلك وتقديم التوصيات إلى المجلس لتعديل أو تحديث هذه السياسة واجراء تقييم دوري لمدى كفاية وفعالية سياسة منح المكافات والرواتب والحوافز لضمان تحقيق أهدافها المعلنة.

- وضع سياسة الاحلال لتأمين وظائف الادارة التنفيذية بالمصرف على أن تراجع بشكل سنوي على الأقل بحيث يكون المصرف جاهز للتعامل بشكل طبيعي مع أي تغيير قد يطرأ على شاغلي وظائف الإدارة التنفيذية دون التأثير على أداء المصرف واستمرار تنفيذ عملياته.
- التأكد من إعداد الخطط وتوفير البرامج لتدريب أعضاء مجلس الإدارة وتأهيلهم بشكل مستمر لمواكبة كافة التطورات المهمة على صعيد الخدمات المصرفية والمالية (التجارية والاسلامية).
- الاشراف على عملية تقييم أداء الموارد البشرية في المصرف ولا سيما الإدارة التنفيذية ومراجعة التقارير الخاصة بذلك ورفع التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة.

- مراجعة لائحة عمل اللجنة سنويا واقتراح أي تعديلات إن وجدت..
- يعرض رئيس اللجنة محاضر اجتماعها وتوصياتها على مجلس الإدارة..
- تتعهد اللجنة بتقديم تقارير دورية وتقرير سنوي عن نتائج أعمالها إلى مجلس الإدارة..

رابعاً: لجان مجلس الادارة (تتمة)

٥-لجنة حوكمة تقنية المعلومات :

أستناداً الى ضوابط الحوكمة والادارة المؤسسية لتقنية المعلومات والاتصالات في القطاع المصرفي بموجب كتاب البنك المركزي العراقي ذي العدد ١٤/٦١١ في ٢٥/٠٤/٢٠١٩ تـــم تشكيل لجنة حوكمة تقنية المعلومات المنبثقة عن مجلس الادارة تجتمع اللجنة كل ثلاثة اشهر وتحتفظ بمحاضر اجتماعات موثقة .

تتالف هذه اللجنة من ثلاثة اعضاء في الاقل، على ان تقوم برفع تقارير دورية للمجلس وفيما يلي تفاصيل أسماء أعضاء لجنة حوكمة تقنية المعلومات وعضويتهم في اللجـــان المجلس وحضور الاجتماعات التي عقدت خلال عام ٢٠٢٤ .

ت	الاعضاء	تاريخ الاجتماع			
		٢٠٢٤/٧/٢٩	٢٠٢٤/١١/٢٨	٢٠٢٤/١٢/٢٦	٢٠٢٤/١٢/٣٠
١	جميل ايلي جميل غطاس / رئيس اللجنة	✓	✓	✓	✓
٢	بسام جودات ابوعودة جابر/ عضو	✓	✓	✓	✓
٣	مها عبد الحميد محمد إبراهيم حلت محل السيد هشام زغلول اعتبارا من تاريخ ٢٠٢٤/٤/١	✓	✗	✓	✓
٤	مالك يوسف رحمة الله حيدر رحيمي /عضو	✓	✓	✓	✓
٥	محمد تامر سلامة /عضو	✓	✓	✓	✓
٦	هشام زغلول محمد عبد المطلب / عضو استقال بتاريخ ٢٠٢٤/٢/١٢ وحل محلة السيدة مها عبد الحميد محمد	✗	✗	✗	✗

المهام والمسؤوليات للجنة الترشيح والمكافئات:

- اعتماد الخطط الاستراتيجية لتقنية المعلومات والاتصالات والهياكل التنظيمية المناسبة بما في ذلك اللجان التوجيهية على مستوى الادارة التنفيذية العليا وبصورة خاصـة (اللجنة التوجيهية لتقنية المعلومات والاتصالات)، وبما يضمن تحقيق الاهداف الاستراتيجية للمؤسسة وتلبيتها، وتحقيق افضل قيمة مضافة من مشاريع واستثمارات موارد تقنية المعلومات والاتصالات، واستخدام الادوات والمعايير اللازمة لمراقبة والتأكد من مدى تحقق ذلك، مثل استخدام نظام بطاقات الاداء المتوازن لتقنية المعلومـــات والاتصالات (IT Balanced Scorecards) واحتساب معدل العائد على الاستثمار (ROI) وقياس اثر المساهمة في زيادة الكفاءة المالية والتشغيلية.

- اعتماد الاطار العام لادارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تقنية المعلومات والاتصالات والذي يحاكي افضل الممارسات الدولية المقبولة بهذا الشأن وعلى وجه التحـــديد (COBIT) (Control Objective for Information and Related Technology) بجميع اصداراته لتحقيق اهداف ومتطلبات هذه الضوابط من خلال تحقيق الاهداف المؤسسيـــة، الواردة في المرفق رقم (١) بشكل مستدام، وتحقيق مصفوفة اهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، الواردة في المرفق رقم (٢)، ويغطي عمليات حوكمة تقنيـــة المعلومات والاتصالات الواردة في المرفق رقم (٣). (الموضحة في ضوابط الحوكمة والادارة المؤسسية لتقنية المعلومات والاتصالات).

- اعتماد مصفوفة الاهداف المؤسسية، الواردة في المرفق رقم (١)، واهداف المعلومات والتقنية ذات الصلة، الواردة في المرفق رقم (٢)، وعد معطياتها حداً ادنى، وتوصيـــف الاهداف الفرعية اللازمة لتحقيقها.

- اعتماد مصفوفة للمسؤوليات (RACI Chart) تجاه العمليات الرئيسة لحوكمة تقنية المعلومات والاتصالات في المرفق رقم (٣)، والعمليات الفرعية المنبثقة عنها من حيث: الجهة او الجهات او الشخص او الاطراف المسؤولة بشكل اولي Responsible وتلك المسؤولة بشكل نهائي Accountable والاطراف الاستشارية Consultant وتلك التي يتم اطلاعها تجاه كل العمليات Informed في المرفق المذكور بهذا الشأن.

- التاكد من وجود اطار عام لادارة مخاطر تقنية المعلومات والاتصالات يتوافق واطار العام الكلي لادارة المخاطر في المؤسسة ويتكامل معه، وفقاً للمعايير الدولية مثـــل (ISO 31000, ISO 73) ويأخذ بالحسبان جميع عمليات حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات الواردة في المرفق رقم (٣)، ويلبيها.

- اعتماد موازنة موارد ومشاريع تقنية المعلومات والاتصالات بما يتوافق والاهداف الاستراتيجية للمؤسسة.
- الاشراف العام والاطلاع على سير عمليات وموارد ومشاريع تقنية المعلومات والاتصالات للتاكد من كفايتها ومساهمتها الفاعلة في تحقيق متطلبات المؤسسة واعمالهـــا.
- الاطلاع على تقارير التدقيق لتقنية المعلومات والاتصالات، واتخاذ ما يلزم من اجراءات لمعالجة الانحرافات ورفع التوصيات باتخاذ الاجراءات اللازمة لتصحيحها.
- رفع تقارير دورية للمجلس.
- القيام بتطوير دليل خاص لحوكمة وادارة المعلومات والتقنية ذات الصلة، وقد يكون جزءاً من دليل الحوكمة المؤسسية، بحيث يأخذ الدليل بالحسبان هذه الضوابط حداً ادنى، وبشكل ينسجم واحتياجاته وسياساته، وان يتم اعتماد الدليل من المجلس، وتزويد البنك المركزي العراقي به خلال مدة اقصاها (٦ اشهر) من تاريخ هذه الضوابط، وبحيث يعبر هذا الدليل عن نظرة المؤسسة الخاصة لحوكمة وادارة المعلومات والتقنية ذات الصلة من حيث مفهومها واهميتها ومبادئها الاساسية، وبشكل يراعي التشريعات وافضـــل الممارسات الدولية بهذا الشأن، وعلى المؤسسة من خلال لجنة حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات المنبثقة عن المجلس مراجعة هذا الدليل وتحديثه كلما اقتضت الحاجة.

خامساً: هيئة الرقابة الشرعية

هيئة الرقابة الشرعية ("الهيئة") هي جهاز مستقل من الفقهاء المتخصصين في الشريعة الإسلامية وفقه المعاملات المالية والتمويل الإسلامية ومن ذوي الاختصاص، يقوم بتوجيه نشاطات المصرف ومراقبتها والإشراف عليها للتأكد من التزام إدارة المصرف بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في المعاملات التي يجريها المصرف. وتهدف الهيئة الى ضمان الالتزام بالقوانين واللوائح الصادرة من البنك المركزي العراقي، وتكون مرجعيتها الشرعية أحكام الشريعة الإسلامية وفقاً لما تقرره هيئة الرقابة الشرعية ("الهيئة") متسقاً مع ما ورد في المعايير الشرعية والمحاسبية ومعايير الحوكمة والأخلاقيات الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ("الأيوفي").

تتكون هيئة الرقابة الشرعية في المصرف من ثلاثة أجهزة للرقابة الشرعية، وهي:

- هيئة الرقابة الشرعية.
- أمانة سر هيئة الرقابة الشرعية (إدارة التنسيق والالتزام الشرعي).
- إدارة التدقيق الشرعي الداخلي.

كما تتكون هيئة الرقابة الشرعية في المصرف من السادة المذكورة اسمائهم أدناه:

ت	الاعضاء	المنصب
١	فضيلة الشيخ الدكتور/ عبدالعزيز خليفة القصار	رئيس الهيئة
٢	فضيلة الشيخ الدكتور / علي إبراهيم الراشد	عضو الهيئة
٣	فضيلة الشيخ الدكتور / عصام خلف العنزي	عضو الهيئة
٤	السيد/ عبدالكبير فوزي البتانوني	عضو الهيئة
٥	السيد/ محمد أحمد الأنصاري	عضو الهيئة

١- أعضاء هيئة الرقابة الشرعية:

فضيلة الشيخ الدكتور/ عبدالعزيز خليفة القصار (رئيس هيئة الرقابة الشرعية)

الأستاذ الدكتور عبدالعزيز خليفة القصار أستاذ الفقه المقارن في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت، حصل على درجة الدكتوراه في الفقه المقارن من كلية الشريعة والقانون – جامعة الأزهر – القاهرة – جمهورية مصر العربية سنة ١٩٩٧م . عضو هيئة التدريس بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت من الفترة ١٩٩٧ - ٢٠١٧، شغل منصب العميد المساعد للشؤون العلمية والدراسات العليا والأبحاث بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت من الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥م ، كما أنه عضو لهيئة الفتوى والرقابة الشرعية في العديد من المؤسسات والبنوك الإسلامية في الكويت وخارجها ، محاضر في المعاملات المالية الإسلامية، له العديد من البحوث والدراسات الفقهية في الفقه الإسلامي والمعاملات المالية المعاصرة.

فضيلة الشيخ الدكتور / علي إبراهيم الراشد (عضو هيئة الرقابة الشرعية)

الأستاذ الدكتور علي إبراهيم الراشد، يشغل منصب أستاذ في قسم الفقه وأصوله بكلية الشريعة في جامعة الكويت، حاصل على درجة البكالوريوس في الفقه وأصوله من كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت وعلى درجة الدكتوراه في الشريعة من كلية دار العلوم بجامعة القاهرة الدكتور الراشد ، عضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لعدد من البنوك والمؤسسات والشركات المالية الإسلامية داخل الكويت وخارجها، نشر العديد من البحوث المتخصصة، وشارك في العديد من الندوات والمؤتمرات الفقهية الاقتصادية المحلية والدولية.

فضيلة الشيخ الدكتور / عصام خلف العنزي (عضو هيئة الرقابة الشرعية)

الأستاذ الدكتور عصام خلف العنزي، يشغل منصب أستاذ في قسم الفقه وأصوله بكلية الشريعة في جامعة الكويت، حاصل على درجة البكالوريوس في الفقه وأصوله من كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت عضو هيئة الرقابة الشرعية في بنك بوبيان من سنة ٢٠١٢، استاذ دكتور في قسم الفقه وأصوله بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية في جامعة الكويت، عضو الهيئة الشرعية بهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، عضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لعدد من البنوك وشركات الاستثمار والتمويل والتأمين الإسلامية داخل الكويت وخارجها، نشر العديد من البحوث المتخصصة، وشارك في العديد من الندوات والمؤتمرات الفقهية الاقتصادية المحلية والدولية.

السيد/ عبدالكبير فوزي البتانوني (عضو هيئة الرقابة الشرعية)

السيد/ عبدالكبير البتانوني، مصري الجنسية، حاصل على بكالوريوس تجارة، ودبلوم عالي في الدراسات المصرفية من كلية التجارة جامعة عين شمس. يتمتع بخبرة مصرفية تتجاوز ٤٣ عامًا، منها ٣٤ عامًا في البنوك الإسلامية. وقد تدرج في وظائف عدة. علاوة على ذلك، فهو متخصص في تأسيس البنوك الإسلامية وتحويل البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية، حيث قام بتحويل البنك العقاري الكويتي وبنك الكويت والشرق الأوسط ومجموعة البنك الأهلي المتحد (البحرين، المملكة المتحدة، مصر بالإضافة إلى المصرف التجاري العراقي الإسلامي). لديه خبرة في الأمور المصرفية والمنتجات والخدمات الإسلامية، بالإضافة إلى الإلمام بالنواحي الشرعية المتعلقة بعمل البنوك الإسلامية.

خامساً: هيئة الرقابة الشرعية (تتمة)

١- أعضاء هيئة الرقابة الشرعية: (تتمة)

السيد/ محمد أحمد الأنصاري (عضو هيئة الرقابة الشرعية)

السيد/ محمد أحمد الأنصاري، عضو هيئة الرقابة الشرعية منذ تشرين الثاني ٢٠٢٤، حاصل على بكالوريوس محاسبة من جامعة الكويت عام ٢٠٠١، يشغل حاليًا منصب نائب أمين سر مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي للمجموعة منذ عام ٢٠١٣، ومنصب عضو مجلس إدارة شركة المركبات المتحدة للصناعات (UCIC) منذ عام ٢٠٢٤، كما شغل عضوية مجلس إدارة شركة الراية العقارية منذ عام ٢٠١٥ وحتى عام ٢٠٢٠، ومنصب نائب رئيس مجلس إدارة مستشفى السلام الدولي منذ عام ٢٠١٦ وحتى عام ٢٠١٩، ومنصب رئيس مجلس إدارة شركة المعدات القابضة منذ عام ٢٠١٥ وحتى عام ٢٠١٦. وقد تدرج خلال مسيرته المهنية في بيت التمويل الكويتي في عدة مناصب بداية من محاسب بإدارة الائتمان منذ عام ٢٠٠٢ وحتى عام ٢٠٠٥، ثم محاسب أول في عام ٢٠٠٥، ثم رئيس قسم بإدارة الائتمان منذ عام ٢٠٠٥ وحتى عام ٢٠٠٦، ثم مدير عمليات في وحدة الائتمان منذ عام ٢٠٠٦ وحتى عام ٢٠٠٩، ثم مدير عمليات في وحدة الاستثمار الدولي منذ عام ٢٠٠٩ وحتى عام ٢٠١١، ثم مساعد مدير العقود والتوثيق في إدارة الائتمان منذ عام ٢٠١١ وحتى عام ٢٠١٣، وصولًا إلى منصبه الحالي كنائب أمين سر مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي للمجموعة.

وقد شغل قبل انضمامه إلى بيت التمويل الكويتي منصب محاسب في شركة مجمعات الأسواق التجارية منذ عام ٢٠٠١ وحتى عام ٢٠٠٢. كما عزز خبراته من خلال برامج تدريبية وقيادية متقدمة تضمنت الصناديق والمحافظ الإسلامية والتحليل المالي والائتماني الإسلامي وإدارة المخاطر والمهارات القيادية والإشرافية.

٢- تشكيل وتعيين هيئة الرقابة الشرعية:

أ- تشكيل وتعيين وعزل أعضاء الهيئة ولجنتها التنفيذية:

- تتكون هيئة الرقابة الشرعية من خمسة (٥) أعضاء، وبحد أقصى، يتم تعيينهم من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي بناءً على توصيةٍ من مجلس الإدارة، ويتم إعادة ترشيحهم وانتخابهم من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية حسب الفترة المحددة في قرار التعيين مع الأخذ بالاعتبار أنظمة التعليمات والقرارات الصادرة من البنك المركزي العراقي.
- يعين عضو الهيئة من خلال اتفاقية أو عقد تعيين مع المصرف يوقع عليه بصفة رسمية بعد اختياره من الجمعية العمومية، ولا تقل فترة التعيين عن ثلاث سنوات، ويشار في الاتفاقية لامتيازات ومكافآت عضو الهيئة بعد اعتمادها من الجمعية العمومية أو أخذ تفويض من الجمعية العمومية لمجلس الإدارة بتحديد أتعابهم ومكافآتهم.
- يشترط في عضو الهيئة المعين التالي:

- أن يكون مسلماً.
- أن يكون حائزاً على شهادة جامعية في الشريعة الإسلامية أو الاقتصاد الإسلامي أو ما يعادلها.
- أن يكون حاصلاً على شهادة معتمدة في مجال فقه المعاملات (الفقه الإسلامي التجاري) مع فهم قوي لأصول الفقه وقواعد الشريعة الإسلامية.
- أن تكون له خبرة كافية في الدراسات الإسلامية والاقتصاد الإسلامي والمعاملات المالية الإسلامية أو البحث العلمي لا تقل عن سبع سنوات.
- أن يكون لديه معرفة مناسبة بالمعاملات المصرفية والتمويل الإسلامي والمحاسبة.
- أن يكون ضمن الفريق التنفيذي أو الإداري للمصرف أو أحد أعضاء مجلس إدارة المصرف أو مسؤول.
- أن لا يكون مساهماً في المصرف.
- أن لا يكون عضو هيئة الرقابة الشرعية عضواً في هيئة اخرى تعمل في نفس المجال المالي والمصرفي داخل العراق منعاً لتعارض المصالح.
- أن يكون حسن السيرة والسلوك وذو شخصية مناسبة وسجل نظيف، ويعرف بالاستقامة والسمعة الطيبة.
- عدم وجود إدانة سابقة بأي سلوك أو جريمة منافية للآداب أو الأخلاق أو ارتكاب مخالفة تتعلق بالخيانة أو الاحتيال أو جريمة مالية أو حصل على مخالفة جزائية، أو أوقف من قبل هيئة رقابية أو مهنية أو قضائية، ولم يكن مالكاً أو مديراً لشركة رُفضت عملية تسجيلها أو تفويضها أو عضويتها أو منحها للترخيص لمزاولة أي عمل أو مهنة، أو كان شريكاً في إدارة نشاط تجاري ثم وضع تحت الحراسة أو تعرض للإعسار أو التصفية الجبرية خلال كونه مرتبطاً بتلك الجهة، أو تعرض للعزل أو طُلب منه الاستقالة من العمل في منصب يتضمن الثقة، أو أُلغيت أهليته من العمل كمدير أو بصفة إدارية بسبب خطأ ارتكبه، أو لم يكن عادلاً أو متجاوباً أو صادقاً في أي تعامل مع جهات ما.
- أن يكون مستعداً للالتزام بالاشتراطات ومعايير النظام الرقابي والمعايير القانونية والرقابية والمعايير المهنية الأخرى.
- أن يكون مستعداً للالتزام بالاشتراطات ومعايير النظام الرقابي والمعايير القانونية والرقابية والمعايير المهنية الأخرى.
- أن يمتلك اللياقة العقلية والجسمية المناسبة.
- القدرة على تخصيص الوقت والاهتمام الكافيين للمصرف.
- ويراعى في ذلك التعليمات والقرارات الصادرة من البنك المركزي العراقي.

خامساً: هيئة الرقابة الشرعية (تتمة)

٢- تشكيل وتعيين هيئة الرقابة الشرعية: (تتمة)

أ- تشكيل وتعيين وعزل أعضاء الهيئة ولجنتها التنفيذية: (تتمة)

- تختار الهيئة رئيساً (لا يقل التاهيل العلمي لرئيس الهيئة عن شهادة الماجستير على الأقل من جامعة معترف بها في العلوم الشرعية تشمل فقة المعاملات ويتمتع بخبـرة لا تقل عن (٣) سنوات في اصدار الفتاوى والاحكام الشرعية او (٤) سنوات بعد التخرج في التدريس او البحث العلمي في مجال التمويل الإسلامي) ونائباً لها من بين أعضائها، وتخطر إدارة المصرف بذلك.
- يمكن تعيين عضو جديد في الهيئة بموافقة مجلس الإدارة مع اعتماد الجمعية العمومية، ويُعتبر الشخص المنتخب لعضوية الهيئة عضواً رسمياً بعد صدور قرار بتعيينه مـن الجمعية العمومية للمساهمين.
- على مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية المصرف عند مراجعة مؤهلات وصلاحية أعضاء الهيئة أو عند اختيار أعضاء جدد التحقق من اشتراطات الأعضاء وفقاً لشروط التعييـن المذكور في البند ٣/١/٢ أعلاه.
- يتم الاستغناء عن خدمات عضو الهيئة عن طريق الجمعية العمومية فقط وبموافقة البنك المركزي العراقي، وذلك في الحالات التالية:

- صدور توصية من مجلس الإدارة بالاستغناء عنه يعتمدها المساهمون في اجتماع الجمعية العمومية.
- تقديم عضو الهيئة طلباً لرئيس مجلس الإدارة لإعفائه من مهمته في الهيئة، وعلى العضو تقديم طلبه قبل فترة ثلاثة (٣) أشهر على الأقل إذا كان هو المتمم للأعضـاء الثلاثة حتى يتسنى للمصرف تعيين عضو بديل في الوقت المناسب، وخلال شهر واحد (١) في الأوضاع العادية.
- عدم القدرة كلياً على حضور الاجتماعات لأي سبب من الأسباب.
- عدم حضور أربعة (٤) اجتماعات متتالية للهيئة بدون عذر مقبول.
- انتهاء مدة العضوية وعدم التجديد له من قبل الجمعية العمومية.

- يجب أن يكون اثنان في الهيئة من ذوي الخبرة في الأمور المصرفية والمالية والقانونية ولديهم المام بالمتطلبات الشرعية للصيرفة الإسلامية.
- يجب أن يكون جميع أعضاء الهيئة مستقلين وقادرين على إصدار أحكام مستقلة دون تأثير أو إكراه.
- يكون للهيئة أو أحد أعضائها الحق في حضور لجنة حوكمة المصرف من أجل تقديم المشورة والإرشاد في الأمور المتعلقة بالشريعة ولتنسيق الأدوار التكميلية والمهـام الخاصة باللجنة ما استدعى الموضوع عرض مسألة فيها تعلق شرعي.
- على المصرف الإفصاح في التقرير السنوي عن الأمور التالية المتعلقة بالهيئة:

- أعضاء الهيئة الذين لهم أحد أفراد العائلة المباشرين من الإدارة التنفيذية (Approved Person) مع وجود لائحة لدى إدارة المصرف مفصلة بهذا الشأن.
- مكافآت الهيئة السنوية.

- للهيئة تكليف أو الاستعانة بمن تراه من الخبراء والمتخصصين للمساعدة على أداء مهامها أو لأغراض استشارية وتحديد أجورهم بالتنسيق مع إدارة المصرف.

ب- تشكيل وتعيين اللجنة التنفيذية للهيئة، وأسس عملها:

- يجوز أن تنبثق عن الهيئة لجنة تنفيذية يناط بها النظر فيما تحيله إليها الهيئة من أعمال ومواضيع واستفسارات في القضايا الطارئة أو المستعجلة، والقيام بالزيارات الميدانية، وتحضير الموضوعات المقدمة من إدارة المصرف للعرض على الهيئة أو عند ورود عدد من المواضيع الطارئة أو المستعجلة.
- تتكون اللجنة التنفيذية من عضوين من أعضاء الهيئة على أن يكون أحدهم رئيس الهيئة أو نائبه.
- تُعرض على اللجنة التنفيذية المواضيع والعقود والاستفسارات المستجدة أو المستحدثة التي لم تُعرض من قبل ولم يصدر بها قرار رسمي من الهيئة.
- تُبين اللجنة التنفيذية رأيها في صورة قرار مكتوب أو توصية، وتكون قراراتها نافذة التطبيق على أن تُعتمد في أقرب اجتماع للهيئة، وفي حال كان للهيئة اعتراض أو تعديل على قرار اللجنة التنفيذية فيتم تعديل القرار وذلك للمعاملات اللاحقة حفاظاً على انتظام سير العمل.
- تُعرض محاضر اجتماعات اللجنة التنفيذية على الهيئة لإجازتها وإقرارها أو إبداء ملاحظاتها -إن وُجدت- وذلك في أول اجتماع لاحق للهيئة.
- يجوز تمرير قرار اللجنة التنفيذية في الحالات الطارئة أو المستعجلة ويكون نافذ التطبيق على أن لا يكون للقرار صفة رسمية إلا بعد اعتماده من الهيئة.
- تُكلف أمانة سر الهيئة بالاتصال بأعضاء اللجنة التنفيذية لأخذ الرأي الشرعي ومخاطبة الإدارات المعنية بالقرار.
- يمكن الرجوع إلى اللجنة التنفيذية بأي وسيلة اتصال كالهاتف أو الفاكس أو البريد الالكتروني للحصول على الرأي الشرعي على أن يتم تدوينه من قبل أمانة سر الهيئة ثم يُعرض للاعتماد في اجتماع الهيئة اللاحق، ولا يجوز تمرير أي قرار يحتاج إلى رأي شرعي في موضوع مستجد إن تعذر الاتصال بأي عضو من الأعضاء.

خامساً: هيئة الرقابة الشرعية (تتمة)

٣- مهام ومسؤوليات الهيئة:

يشمل عمل الهيئة ما يأتي:

- .إعتماد الجوانب الشرعية في عقد التأسيس والنظام الأساسي واللوائح والنماذج والسياسات والإجراءات المتبعة في عمل المصرف
- إعتماد الاتفاقيات والعقود النمطية وغير النمطية والنماذج والمستندات والشروط والأحكام والإقرارات والتعهدات المتعلقة بالمعاملات المالية التي يجريها المصرف مع المساهمين والمستثمرين والزبائن والموظفين وغيرهم لأغراض التمويل أو الاستثمار أو التسويق وغيرها، والاشتراك في تعديل وتطوير النماذج المذكورة عند الاقتضاء، .وإعداد العقود التي يزمع المصرف إبرامها مما ليس له نماذج موضوعة من قبل، وذلك بقصد التأكد من خلوّ العقود والاتفاقات والعمليات المذكورة من المحظورات الشرعية
- .إبداء الرأي الشرعي في المنتجات التي ينوي المصرف طرحها، وإصدار الفتاوى في المعاملات التي يجريها المصرف
- متابعة عمليات المصرف، ومراجعة أنشطته من الناحية الشرعية في الفترات التي تحدد بالتنسيق بين الهيئة وإدارة التنسيق والالتزام الشرعي وإدارة التدقيق الشرعي الداخلي وإدارة المصرف، والتحقق من أن المعاملات المبرمة كانت لمنتجات وعقود معتمدة من قبل الهيئة وذلك بالمراجعة المنتظمة للخطوات العملية والتدقيق على المستندات من وجهة نظر شرعية لضمان عدم وقوع ما يخل بالمبدأ أو العقد أو شروطه الشرعية ومتطلباته الطارئة، وتشمل هذه المراجعة قضية التصحيح والتعديل لإعادة العملية أو تسوية الالتزامات والحقوق طبقاً لأحكام الشريعة.
- .إعتماد خطط ومنهجية التدقيق الشرعي الداخلي السنوية والإشراف على تنفيذها
- تقديم واقتراح الحلول الشرعية الممكنة لمشكلات المعاملات المالية التي لا تتفق مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، والمساهمة في إيجاد البدائل للمنتجات المخالفة لقواعد الشريعة بالتعاون مع إدارة المصرف
- تقديم التوجيه والإرشاد والتدريب للموظفين المعنيين بتطبيق المعاملات المالية الإسلامية بما يعينهم على تحقيق الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية
- إبداء الرأي الشرعي في القوائم المالية للبنك في الفترات التي تحدد بالتنسيق بين الهيئة والإدارة
- الاطلاع على التقارير أو الملاحظات الواردة من إدارة التنسيق والالتزام الشرعي وإدارة التدقيق الشرعي الداخلي وتقديم المشورة حيالها وسبل علاج الملاحظات الواردة فيها
- التأكد من تجنيب المكاسب التي تحققت من مصادر أو بطرق تتعارض مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وصرفها في وجوه الخير العامة مباشرة أو من خلال المؤسسات الخيرية وفقاً لما هو معتمد من الهيئة، مع ضرورة أن تكون تلك المؤسسات الخيرية ذات سمعة طيبة غير ذات صلة مباشرة أو غير مباشرة مع الأشخاص المرخص لهم من المصرف أو الهيئة، وتُصرف هذه الأموال خلال فترة ١٢ شهراً ما لم توافق الهيئة على التمديد على ألا تزيد فترة التمديد عن ٢٤ شهراً. وعلى الهيئة وإدارة التنسيق والالتزام الشرعي وإدارة التدقيق الشرعي الداخلي والمدقق الشرعي الخارجي المستقل مراجعة طبيعة المعاملات الخيرية وأسباب عدم الامتثال الشرعي ووضع الإجراءات اللازمة للتأكد من عدم تكرار تلك الحالات
- التأكد من توزيع الأرباح وتحميل الخسائر طبقاً للأحكام الشرعية واعتمادهما
- التأكد من حساب الزكاة وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية بالنيابة عن المساهمين، وإعلامهم بما وجب عليهم من الزكاة، والتأكد من توزيع موجودات صندوق الزكاة على مصارفها الشرعية وفقاً لما هو معتمد من الهيئة
- تقديم تقرير سنوي موجه للمساهمين مع توجيه نسخة منه إلى مجلس الإدارة يعرض في اجتماع الجمعية العمومية تبدي فيه الهيئة رأيها في المعاملات التي أجراها المصرف ومدى التزام الإدارة بالفتاوى والقرارات والإرشادات التي صدرت عنها من خلال تكليف أحد أعضائها حضور الاجتماع لتلاوة التقرير والإجابة عن أي استفسارات ترد من المساهمين أو العموم، ويقدم التقرير السنوي للهيئة ضمن التقرير السنوي للمصرف

- **يجب أن يشتمل التقرير على بيان المخالفات الشرعية التي لها أثر على تطبيق الأحكام الشرعية والتي وردت خلال العام المالي مع بيان الإجراءات التي اتخذت من الهيئة، ويجب أن يحتوي التقرير بحد أدنى على التالي:**

- العنوان.

- الجهة الموجه إليها التقرير.

- فقرة افتتاحية أو تقديمية.

- فقرة توضح طبيعة العمل المنجز.

- فقرة الرأي مع بيان الأمور التالية فيها:

- **بيان حول التزام المصرف بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في العقود والمعاملات المبرمة.**
- **أسس احتساب الأرباح والخسائر على الحسابات الاستثمارية.**
- **بيان ما إذا وُجدت أية إيرادات محرمة أو وسائل محرمة مع تحديد الجهات التي صُرفت إليها.**
- **بيان أسس عملية الزكاة وأنها قد تمت وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.**
- **بيان الجوانب التي لم يلتزم المصرف فيها بقرارات وفتاوى الهيئة - إن وقع ذلك-**
- **بيان التزام المصرف بالمبادئ والأحكام الشرعية والمعايير الشرعية واجبة التطبيق الصادرة عن الأيوفي،والتعليمات والتوجيهات الصادرة من البنك المركزي العراقي**

- تاريخ التقرير.

- توقيع أعضاء الهيئة.

خامساً: هيئة الرقابة الشرعية (تتمة)

٣- مهام ومسؤوليات الهيئة: (تتمة)

- الاجتماع مع مجلس إدارة المصرف فصليا لمناقشة المسائل المهمة مع وجود جدول أعمال محدد يُحدد بالتنسيق بين الهيئة وبين مجلس الإدارة، كما تُقدم الهيئة تقارير إدارية لمجلس إدارة المصرف – حسب الحاجة-تعكس من خلالها استقلاليتها.
- الإجابة على تساؤلات واستيضاحات الزبائن بالتنسيق مع إدارة التنسيق والالتزام الشرعي بالنسبة لشرعية بعض الإجراءات أو المعاملات.
- للهيئة تخويل أو تكليف إدارة التنسيق والالتزام الشرعي أداء بعض الأعمال الدورية ضمن نطاق مسؤولياتها (تحديد نطاق المسؤولية) المذكورة أعلاه على أن يصدر قرار منها بهذا الشأن.
- .مراجعة السياسة والتنسيب باعتمادها
- .مراجعة واعتماد تقرير التدقيق الشرعي الداخلي السنوي، الذي يرفع للجنة التدقيق من قبل قسم الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي
- إصدار تقرير نصف سنوي وسنوي حول الالتزام الشرعي، بحيث يتضمن مدى فاعلية الضوابط الشرعية الداخلية، وأي مواطن ضعف في أنظمة الضوابط الشرعية والرقابة الشرعية الداخلية ذات الاثر الجوهري، على أن يتم رفع التقرير نصف السنوي للمجلس، والتقرير السنوي للهيئة العامة للمساهمين، ونسخة عن كل منهما للبنك
- التنسيب لمجلس الإدارة بواسطة لجنة التدقيق- على تعيين وتنحية مدير قسم الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي، على أن يؤخذ القرار النهائي بعد موافقة البنك المركزي.

٤- نظام اجتماعات الهيئة:

- تعقد الهيئة اجتماعاتها بشكل دوري بما لا يقل عن ستة (٦) اجتماعات سنوياً، ويجوز أن تعقد جلسات غير عادية إذا اقتضت مصلحة العمل ذلك بطلب من الرئيس التنفيذي للمصرف أو من رئيس الهيئة أو بطلب من اللجنة التنفيذية للهيئة.
- يلتزم كل عضو من أعضاء الهيئة بحضور ما لا يقل عن ٧٥٪ من اجتماعات الهيئة السنوية، ويمكن احتساب حضور العضو من خلال المكالمات الهاتفية أو بالفيديو أو بأي وسيلة أخرى معتبرة.
- ينعقد اجتماع الهيئة باكتمال النصاب القانوني بحضور (٣) ثلاثة أعضاء شريطة ان يكون (٢) من الأعضاء الحاضرين هم رئيس هيئة الرقابة الشرعية واحد الأعضاء المختصين في الصيرفة الإسلامية وفقه المعاملات.
- لا يمكن للهيئة في اي حال من الاحوال اصدار فتوى او قرار إلا بحصول اغلبية ال (٢+١) على ان يكون الاثنان رئيس الهيئة و احد الاعضاء المختصين بالصيرفة الاسلامية وفقه المعاملات من الموافقين عليها وتعتبر باطلة اذا لم تستوفي ذلك الشرط.
- للهيئة أن تطلب لاجتماعاتها من تراه من مديري المصرف ومنسوبيه وخبرائه ومستشاريه لاستيضاح ما تحتاج إليه من بيانات ومعلومات تتعلق بالمسائل المعروضة عليها.
- يجوز أن يحضر اجتماعات الهيئة من ترغب إدارة المصرف في حضوره بالتنسيق مع طلب مسبق يتضمن المواضيع التي سيتم مناقشتها مع الهيئة.
- تُبين الهيئة رأيها كتابياً في صورة قرار أو فتوى أو توصية.
- يجوز أن تصدر قرارات الهيئة بالتمرير في القضايا المستعجلة شريطة الاتفاق على الرأي بغالبية الأعضاء، ويجب إثبات القرار في محضر أول اجتماع لاحق.
- للهيئة ابتداءً أو بطلبٍ من المصرف إعادة النظر في الفتاوى والقرارات التي سبق لها إصدارها ثم تعديلها أو توضيحها أو تصحيحها ولو أدى ذلك إلى إصدار فتوى جديدة مخالفة للفتوى السابقة، وعلى المصرف العمل والالتزام بالفتوى الجديدة في المستقبل مع المعالجة المناسبة لآثار ومتعلقات الفتوى السابقة، وعلى الهيئة إصدار قرار بهذا، وفي حال تعارض فتوى أو قرار الهيئة الجديد مع فتوى أو قرار سابق فيُعتبر القرار الجديد ناسخاً للسابق دون أثر رجعي مع الإشارة لهذا التعديل أو النسخ في القرار الجديد - كلما أمكن ذلك- وعند نشر الفتوى، وذلك وفقاً للإجراءات التالية:

- في حالة ورود فتوى في موضوع سبق للهيئة البت فيه فلا يلزم الهيئة إعادة النظر فيه إلا إذا مضت فترة زمنية تستوجب إعادة النظر أو إذا رأت الهيئة إعادة النظر في الفتوى.
- يُعاد النظر في الموضوع الذي سبق للهيئة الفتوى فيه إذا كان لدى المصرف مُعطيات جديدة لإعادة العرض كتغيير أو تصحيح للتصور أو تجدد بعض الظروف أو انتفاء بعض الأمور المؤثرة في الفتوى السابقة.
- يجب على الهيئة الرجوع عن الفتوى إذا تبين مجانبتها للصواب من خلال إعادة النظر, وعلى الهيئة إعلام المصرف وتصحيح الحكم والآثار المترتبة عليه، وعلى المصرف تصحيح العمل الذي تم على أساس الفتوى القديمة وعدم العمل بها مرة أخرى.
- للهيئة تكليف أحد أعضائها أو أمين سر الهيئة مراجعة فتاواها وقراراتها السابقة للتحقق من ملائمتها وعدم تعارضها مع المعايير الشرعية ويكون ذلك بشكل دوري كل ثلاث (٣) سنوات بحد أدنى.
- يُسجل المكلَّف بالمراجعة الفتاوى المراد إعادة النظر فيها، والمستند الشرعي لها، ويرفع الموضوع للهيئة للبت فيه.
- تُسجل الهيئة في محضر اجتماعها تفاصيل إعادة النظر في الفتوى وأسباب تعديلها، وحول ما إذا كانت ناسخة لما قبلها وبيان ما استجد لها من أمور.
- يُكلف أمين سر الهيئة بتعميم القرار الجديد على المعنيين في إدارة المصرف وفقاً للإجراءات المتبعة، مع بيان آثار القرار الجديد وأسباب التعديل.
- يُشار إلى الفتوى المعدلة والناسخة عند نشر فتاوى الهيئة، كما يشار إليها للجمهور والمساهمين عند الاقتضاء.

- تُرفع المواضيع أو الاستفسارات أو العقود الواردة للهيئة باللغة العربية فقط، وفي حالة تعذر الترجمة للغة العربية فتُفوض الهيئة عضواً من أعضائها بإصدار رأيه الشرعي بشرط أن يكون هذا العضو متقناً للغة الأجنبية موضوع العقد. أو تُفوض الهيئة من تراه مناسباً من الإدارة الشرعية لتقديم مُلخص أو تقريرٍ عن العقد المطلوب، مع عرض النسخة الكاملة باللغة الأجنبية على الهيئة.
- يلتزم كل عضو بالتحضير للاجتماع من خلال الاطلاع على جدول الأعمال والموضوعات المطروحة والمستندات المرفقة والمحضر السابق.
- يُوقع جميع الأعضاء الحاضرين في الاجتماع السابق على محضر الاجتماع خلال فترة لا تتجاوز الاجتماع اللاحق.
- على الهيئة أن تُفصح وتنشر الفتاوى والقرارات العامة للمساهمين والجمهور -القابل منها للنشر فقط-، وبيان القرارات التي نُقحت أو زُوجعت مع الاحتفاظ بخصوصية الأسماء والجهات الواردة فيها وذلك بشكل دوري.

خامساً: هيئة الرقابة الشرعية (تتمة)

٥- منهاج عمل الهيئة:

- تدرس الهيئة الموضوعات المدرجة في جدول أعمالها دراسة وافية مع الاستماع الى إفادات الإدارة أو المتخصصين عند الحاجة.
- تبحث الهيئة عن الحكم الشرعي للموضوع المستفسر عنه وأول ما تستند إليه ما جاء في كتاب الله عز وجل صريح الدلالة، وما جاء في السنة الثابتة الصريحة الدلالة، وما وقع عليه الإجماع، أو ما ثبت بالقياس، ثم ترجح من الأدلة المختلف فيها مستعينة بما قرره الفقهاء في شتى المذاهب الفقهية المعتبرة، ولا يجوز لها الفتوى بمقتضى الرأي المجرد عن الاستدلال أو بما يُخالف النصوص العامة الصحيحة القطعية الدلالة أو بما يُعارض الإجماع الثابت أو القواعد الكلية المستندة إلى النصوص، وعند الاختلاف تختار الهيئة ما تراه محققاً للمصلحة، وإذا لم يكن في الموضوع حكم سابق للفقهاء أفتت الهيئة فيه باجتهادها.
- يتعين على الهيئة إبداء رأيها الشرعي في المواضيع المرفوعة من إدارة المصرف.
- تُسجل الهيئة قراراتها وفتاواها كتابياً لأي رأي يصدر عنها متعلق بالمسائل الشرعية المعروضة عليها مع التأكد من وجود كافة البيانات والمعطيات والمبررات الضرورية في الفتوى أو القرار.
- تُعتبر جميع المعلومات المتداولة عن المصرف ومعاملاته وزبائنه أثناء اجتماعات الهيئة أو التي يطلع عليها أي عضو بحكم عضويته في الهيئة معلومات سرية لا يتم الإفصاح عنها لأية جهة مهما كانت إلا في الحالات التي يطلبها القانون أو المعلومات التي تعتبر عامة، ويلتزم كل عضو بعدم الإفصاح عن هذه المعلومات ذات الطابع السري، ولا ينتهي هذا الالتزام بانتهاء فترة تعيين العضو من قبل الجمعية العمومية إلا بعد الحصول على تفويض من البنك المركزي العراقي بالإعفاء من هذا الالتزام.
- لا يحق لأي عضو من أعضاء الهيئة إبداء رأيه أو المناقشة في الاجتماع في حالة وجود مصلحة شخصية أو تضارب مصالح في أي موضوع يُعرض على الهيئة، مع ضرورة الكشف عن ذلك.
- لا تُعتبر عضوية أي عضو في هيئات شرعية مماثلة تعارضاً مع الفقرتين (اعلاه) طالما لا يُؤثر ذلك على التزاماته الواردة بهذه اللائحة.
- تختص الهيئة دون غيرها بالفصل في أي خلاف في الرأي ينشأ بين إدارة المصرف والإدارات الشرعية فيه بشأن الجوانب الشرعية للمعاملات المصرفية.
- يحق للهيئة وقف أي منتج تمت الموافقة عليه مسبقاً مع إبداء الأسباب الداعية لذلك.
- لا يحق لعضو الهيئة انتقاد فتاوى وقرارات الهيئة التي يشغل عضويتها عند مخالفة رأيه لها خارج جلسات الهيئة.

٦- مسؤولية الإدارة نحو الهيئة:

تعمل إدارة المصرف لتيسير مهام الرقابة الشرعية على منح كافة الصلاحيات والسلطات المناسبة التي تُعين الهيئة على أداء مهامها ومسؤولياتها الشرعية، والتي منها:

- توفير جميع المعلومات التي تُعين الهيئة على تكوين الرأي الشرعي في المعاملات التي يمارسها المصرف، وللهيئة الحق في الاطلاع الكامل على جميع السجلات والمعاملات والمعلومات من جميع المصادر بما في ذلك الرجوع إلى المستشارين المهنيين والقانونيين وموظفي المصرف ذوي الصلة.
- الالتزام باطلاع الهيئة على أي منتج يُراد الدخول فيه بصورة مُبكرة، وعرض أي نماذج أو عقود جديدة يُخَطَّط لاستخدامها في المستقبل لمراجعتها واعتمادها من قبل الهيئة قبل إصدارها.
- عدم استخدام أي نموذج أو عقد أُبدِيَت عليه ملاحظات شرعية إلا بعد تعديله أو تبديله ثم عرضه واعتماده مجدداً من قبل الهيئة.
- تقديم أي توضيحات تطلبها الهيئة، لا سيما في العمليات التي تظن الهيئة أنها وقعت مخالفةً لأحكام الشريعة الإسلامية.
- تهيئة وسائل المراجعة الدورية لمستندات العمليات من خلال بنود المركز المالي الدوري للوصول بسهولة في نهاية العام إلى نتائج السنة كلها من الناحية الشرعية بما يتيح تقرير مشروعيتها بعد البحث والتدقيق اللازم.
- انعكاس قرارات الهيئة على الأعمال اليومية للمصرف، وعلى السياسات والإجراءات الخاصة بالدوائر والأقسام داخل المصرف.
- تنظيم لقاءات للهيئة مع العاملين بالمصرف للمذاكرة في القضايا الشرعية المصرفية بهدف تنمية الوعي الشرعي لديهم.
- العرض المبكر على الهيئة لجميع المستندات والعقود والاتفاقيات والنماذج المعروضة على المصرف من جهات ومؤسسات أخرى ولو كانت لديها هيئات شرعية، وذلك لتمكين الهيئة من مراجعتها واعتمادها قبل مشاركة المصرف فيها والتوقيع عليها.
- تلتزم الإدارة بدفع مستحقات الهيئة ومكافآتها ومستحقات العضو أو الأعضاء التنفيذيين ومستحقات حضور الاجتماعات بناءً على قرار مجلس إدارة المصرف وبالاتفاق مع الهيئة، كما تلتزم برصد ميزانية مناسبة للقيام بما يلزم من أعمالها.
- تسهيل ورعاية برامج التأهيل والتدريب المناسبة من أجل التطوير المهني المستمر لأعضاء الهيئة بهدف تعزيز فعاليتهم وكفاءتهم ومهاراتهم.
- تبني عملية تقييم فعالية الهيئة بشكل عام ومساهمة كل عضو بشكل خاص على أساس سنوي من خلال مؤشرات معقولة وقياس موضوعي لأداء الأهداف مع إشعار أعضاء الهيئة بعملية التقييم عند تعيينهم من خلال التشاور معهم واعتماد التقييم السنوي من مجلس إدارة المصرف.
- تتأكد الإدارة من أن الهيئة لديها شروط مرجعية واضحة ومحددة وفهم جيد واطلاع على معايير الأخلاقيات والسلوك المهني، وإجراءات تقديم تقارير واضحة ومحددة.
- يلتزم المصرف بتمكين الهيئة من ممارسة صلاحياتها المتعلقة باجتماعاتها وتسجيلها وآلية تقديم القرارات والفتاوى للهيئة وعملية اتخاذ القرارات.
- على المصرف إعداد ميثاق أخلاقيات وسلوك للعاملين في المصرف مع متابعة تنفيذه.
- على المصرف تسهيل حصول الهيئة على ما تحتاجه من مشورة مهنية مستقلة في الأمور القانونية والمحاسبية والمالية.
- على المصرف تقييم عملية تأثير المصروفات الممنوحة للجهات الخيرية والإفصاح عن النتائج في التقرير المالي السنوي وذلك وفقاً لمعيار المسؤولية الاجتماعية للمصرف.
- فهم الإطار القانوني والتنظيمي لإصدار القرارات الشرعية مع ضمان الالتزام بها.
- لا يجوز لإدارة المصرف العمل بفتاوى هيئات الرقابة الشرعية للمصارف الأخرى حتى إن كان بعض أعضائها من أعضاء هيئة المصرف – ويتم عرضها على هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في المصرف لما لكل هيئة من اجتهادات موضوعية خاصة بعملها في إطار المصرف الذي تعمل فيه ولاختلاف وقائع الأحوال.

خامساً: هيئة الرقابة الشرعية (تتمة)

٧- أجهزة الرقابة الشرعية الداخلية:

تُشكل في المصرف إدارتين داخليتين للرقابة الشرعية، هما: إدارة التنسيق والالتزام الشرعي، وإدارة التدقيق الشرعي الداخلي.

٧-١ إدارة التنسيق والالتزام الشرعي:

أ. التعيين والعزل

- تنشأ بالمصرف إدارة مستقلة للتنسيق والالتزام الشرعي تضم رئيس الإدارة ("المراقب الشرعي") وعدد كاف من الموظفين
- تتبع إدارة التنسيق والالتزام الشرعي الهيئة من الناحية الفنية وتُشرف الهيئة عليها بشكل مباشر، وتتبع الرئيس التنفيذي من الناحية الإدارية
- يجب أن يكون لدى إدارة التنسيق والالتزام الشرعي عدد كاف من الموظفين الأكفاء أصحاب المؤهلات والخبرات المناسبة
- يشغل المراقب الشرعي وظيفة أمين سر الهيئة والإشراف على إدارة التنسيق والالتزام الشرعي وموظفيها، ويعمل في المصرف بدوام كامل، ويُعين من قبل إدارة المصرف بموافقة الهيئة
- نشاط إدارة التنسيق والالتزام الشرعي موضوعي ومستقل، ولها اتصال مباشر مع جميع المستويات الإدارية دون قيود تعرقل عملها الرقابي
- تلتزم إدارة التنسيق والالتزام الشرعي في أعمالها بتطبيق ما جاء في لائحة عمل الهيئة، ودليل السياسات والإجراءات المعدين لإدارة التنسيق والالتزام الشرعي
- يُعتمد دليل سياسات إدارة التنسيق والالتزام الشرعي من قِبَلِ الهيئة ومن مجلس إدارة المصرف، ويخضع للمراجعة الدورية والتطوير المستمر وكل ما لم يرد ذكره بهذا الخصوص يخضع لدليل الحوكمة الصادر من البنك المركزي العراقي
- تلتزم إدارة التنسيق والالتزام الشرعي بميثاق أخلاقيات المحاسب والمراجع الخارجي للمؤسسات المالية الإسلامية الصادر عن الأيوفي، وميثاق أخلاقيات العاملين في المؤسسات المالية الإسلامية
- للهيئة أن تطلب تعيين موظفين أو مستشارين أكثر للمساعدة في أداء مهامها عند الحاجة حسب لوائح المصرف
- تكون التبعية الإدارية لإدارة التنسيق والالتزام الشرعي لإدارة المصرف ومن الناحية الفنية للهيئة، وتُطبق عليها لوائح المصرف من تحديد للرواتب والترقيات، وتُقيِّم الهيئة عمل المراقب الشرعي بشكل سنوي بالتشاور مع الرئيس التنفيذي وفقاً لمعايير التقييم المعتمدة في المصرف
- لا يحق لإدارة المصرف فصل أو إقالة أو إيقاف المراقب الشرعي إلا بموافقة الهيئة مع إبلاغ البنك المركزي العراقي وبيان الأسباب والمبررات والإجراءات المتبعة
- في حالة رغبة المراقب الشرعي تقديم استقالته أو تقاعده فيكون ذلك بخطاب مكتوب موجه للهيئة وإدارة المصرف.

ب. مهام أمانة سر الهيئة

- الترتيب لانعقاد الاجتماعات الدورية والطارئة للهيئة أو لجنتها التنفيذية
- إعداد جداول أعمال اجتماعات الهيئة واللجنة التنفيذية في ضوء المسائل والموضوعات المطروحة من إدارة المصرف أو أعضاء الهيئة، وإعداد أوراق العمل والمذكرات المتعلقة بموضوعات جدول الأعمال وإرساله لأعضاء الهيئة يدوياً أو إلكترونياً قبل موعد الاجتماع بوقت كاف
- إعداد وتوثيق محاضر الاجتماعات شاملة القرارات الصادرة من الهيئة أو لجنتها التنفيذية وعرضها على الأعضاء للتوقيع عليها وإقرارها
- تبليغ الإدارات والأقسام المعنية بجميع ما يصدر عن الهيئة من فتاوى وقرارات وتعليمات بهذا الشأن حسب محاضر اجتماعات الهيئة، ومتابعة تطبيق هذه الإدارات للقرارات من خلال آلية مناسبة تشتمل على بيان الجوانب السابقة واللاحقة للتأكد من الالتزام الشرعي
- تقييم مدى التزام المصرف بفتاوى وقرارات الهيئة وتقيده بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية من خلال إعداد الخطط والاستراتيجيات المطلوبة للفحص السابق، وإعداد التقارير اللازمة بهذا الصدد
- تقديم تقارير سنوية وافية عن أعمال وإنجازات الهيئة
- متابعة صرف المخصصات والمكافآت المالية لأعضاء الهيئة.

خامساً: هيئة الرقابة الشرعية (تتمة)

٧- أجهزة الرقابة الشرعية الداخلية:

٧-١ إدارة التنسيق والالتزام الشرعي:

ت.المراجعة الشرعية

- إجراء عمليات التخطيط والمراجعة والفحص والتقييم لآليات طرح المنتجات والعقود والرسوم والمصروفات والسياسات والإجراءات وأدلة المنتجات وهياكلها بما في ذلك المواد التسويقية والترويجية والإعلانات والاتصالات الأخرى مع عامة الجمهور، والاطلاع على عقد التأسيس والنظام الأساسي وأي أمور أخرى لها تأثير مباشر محتمل على الالتزام الشرعي مع إعداد تقرير بذلك -متى ما تطلب الأمر- مرفقاً بالمستندات ذات العلاقة .يُرفع للهيئة لمراجعته واتخاذ القرارات الشرعية اللازمة حياله
- المشاركة في إجراء الاختبارات والتقييمات في تنفيذ المنتجات للتأكد من الالتزام الشرعي بموجب الفتاوى والقرارات الصادرة من الهيئة، ومساعدة المعنيين في التعامل مع أي مسائل غير شرعية في مرحلة التنفيذ
- تلقي الأسئلة والاستفسارات من منتسبي المصرف أو المتعاملين معه لعرضها على الهيئة أو لجنتها التنفيذية
- حضور الاجتماعات مع الدوائر المعنية في المصرف عند طرح منتجات جديدة أو تعديلها أو تطويرها وتمثيل إدارة التنسيق والالتزام الشرعي
- توثيق وتصنيف وترتيب الفتاوى والقرارات الصادرة من الهيئة، والعقود المقرة منها، والعمل على نشر الفتاوى والقرارات للمساهمين والجمهور بناءً على توجيهات الهيئة بالتشاور مع إدارة المصرف
- تقديم تقارير سنوية عن أعمال إدارة التنسيق والالتزام الشرعي ومخططاته وإنجازاته للهيئة
- المشاركة في تدريب موظفي المصرف ووضع الخطط ونماذج الدورات التدريبية بالتعاون مع إدارة الموارد البشرية في المصرف، والإسهام في توعية زبائن المصرف وغيرهم بأصول ومميزات العمل المصرفي الإسلامي، واقتراح الندوات والبرامج التدريبية لذلك
- إعداد البحوث والدراسات والاستقصاءات المطلوبة من الهيئة أو التي تساهم في تعزيز دور الرقابة الشرعية وتسهل أعمال الهيئة وإصدارها لفتاواها وقراراتها
- العمل على نشر المعرفة والإصدارات والنشرات التثقيفية والتوعوية للموظفين والجمهور، وتنظيم الفعاليات والدورات وورش العمل النافعة كلما كان ذلك ضرورياً
- تمثيل جهاز الرقابة الشرعية في اللجان والمهام المتعلقة بتحديد وصرف أموال حسابات الزكاة والأموال المجنبة وأموال الالتزام بالتبرع للجهات الخيرية وأموال التبرعات العامة للمصرف، وتقديم التقارير اللازمة للهيئة وإدارة المصرف حسب الحاجة
- توثيق وحفظ كافة أعمال إدارة التنسيق والالتزام الشرعي ومحاضر اجتماعات الهيئة ووثائقها بما يتناسب مع أنظمة العمل في المصرف
- أداء جميع الأعمال التي تكلفه بها الهيئة أو لجنتها التنفيذية
- تلتزم إدارة التنسيق والالتزام الشرعي بعدم أداء أي مهام تنفيذية أو تشغيلية للأنشطة التي تقوم بفحصها والتأكد من امتثالها الشرعي.

ث.مؤهلات المراقب الشرعي

يجب أن تتوافر في المراقب الشرعي وأمين سر الهيئة المؤهلات الآتية:

- أن تكون لديه خلفية أكاديمية مناسبة.
- أن يكون على دراية كافية بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية بصفة عامة وفقه المعاملات ومبادئ الاقتصاد الإسلامي بصفة خاصة.
- أن تكون لديه شهادات متخصصة في مجال المعاملات المالية والرقابة الشرعية.
- أن يتلقى التدريب المناسب والمتواصل للقيام بمهام التنسيق والالتزام الشرعي وأمانة سر الهيئة، ويمكن للهيئة تحديد الدورات التي يحتاجها المراقب الشرعي لغرض تطويره الشرعي والمهني والإداري.
- التميز بالإتقان والانضباط والحرص الوظيفي والمهني.
- أن توافق الهيئة على تعيينه بعد التأكد من أهليته العلمية والعملية وتوجهه الإيجابي فيما يتعلق بالالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- أي شروط أخرى يحددها البنك المركزي العراقي في هذا الخصوص

خامساً: هيئة الرقابة الشرعية (تتمة)

٧- أجهزة الرقابة الشرعية الداخلية:

٧-٢ إدارة التدقيق الشرعي الداخلي

أ. التعيين والعزل

- تنشأ بالمصرف إدارة مستقلة للتدقيق الشرعي الداخلي تضم رئيس الإدارة وعدد كاف من الموظفين.
- يجب أن يكون لدى إدارة التدقيق الشرعي الداخلي عدد كاف من الموظفين الأكفاء أصحاب المؤهلات والخبرات المناسبة.
- تُقدم التقارير الصادرة من إدارة التدقيق الشرعي الداخلي للهيئة، ونسخة للجنة التدقيق التابعة لمجلس إدارة المصرف ونسخة للرئيس التنفيذي للمصرف بما يضمن تقييم الالتزام الشرعي في المصرف والامتثال بالقواعد والمعايير الشرعية، وتتبع إدارة التدقيق الشرعي الداخلي الهيئة من الناحية الفنية وتُشرف الهيئة عليها بشكل مباشر، وتتبع الرئيس التنفيذي من الناحية الإدارية.
- يشغل رئيس إدارة التدقيق الشرعي الداخلي وظيفة الإشراف على الإدارة وموظفيها، ويعمل في المصرف بدوام كامل، ويُعين من قبل إدارة المصرف بموافقة الهيئة بالتشاور مع لجنة التدقيق التابعة لمجلس إدارة المصرف ويعتمد من البنك المركزي العراقي.
- نشاط إدارة التدقيق الشرعي الداخلي موضوعي ومستقل، وله اتصال مباشر مع جميع المستويات الإدارية دون قيود تعرقل عمله الرقابي.
- تلتزم إدارة التدقيق الشرعي الداخلي في أعمالها بتطبيق ما جاء في لائحة عمل الهيئة، ودليل السياسات والإجراءات المعدين لإدارة التدقيق الشرعي الداخلي.
- يُعتمد دليل سياسات إدارة التدقيق الشرعي الداخلي من الهيئة ومن مجلس إدارة المصرف، ويخضع للمراجعة الدورية والتطوير المستمر. وكل ما لم يرد ذكره بهذا الخصوص يخضع لدليل الحوكمة الصادر من البنك المركزي العراقي.
- تلتزم إدارة التدقيق الشرعي الداخلي بميثاق أخلاقيات المحاسب والمراجع الخارجي للمؤسسات المالية الإسلامية الصادر عن الأيوفي، وميثاق أخلاقيات العاملين في المؤسسات المالية الإسلامية.
- تكون التبعية الإدارية لإدارة التدقيق الشرعي الداخلي لإدارة المصرف ومن الناحية الفنية للهيئة، وتطبق عليها لوائح المصرف من تحديد للرواتب والترقيات، وتُقيِّم الهيئة عمل رئيس إدارة التدقيق الشرعي الداخلي بشكل سنوي بالتشاور مع الرئيس التنفيذي وفقاً لمعايير التقييم المعتمدة في المصرف.
- على المصرف إبلاغ البنك المركزي العراقي بشكل فوري في حالة توقف أو استقالة أو تقاعد رئيس إدارة التدقيق الشرعي الداخلي.
- لا يحق لإدارة المصرف فصل أو إقالة أو إيقاف رئيس إدارة التدقيق الشرعي الداخلي إلا بموافقة الهيئة مع إبلاغ البنك المركزي العراقي وبيان الأسباب والمبررات والإجراءات المتبعة.
- في حالة رغبة رئيس إدارة التدقيق الشرعي الداخلي تقديم استقالته أو تقاعده فيكون ذلك بخطاب مكتوب موجه للهيئة وإدارة المصرف.

خامساً: هيئة الرقابة الشرعية (تتمة)

٧- أجهزة الرقابة الشرعية الداخلية:

٧-٢ إدارة التدقيق الشرعي الداخلي

ب.مهام إدارة التدقيق الشرعي الداخلي

- يكون رئيس إدارة التدقيق الشرعي الداخلي مسؤولاً عن مراجعة وتقييم مدى التزام المصرف بما يلي:
  - الأحكام والمبادئ الشرعية الصادرة من الهيئة.
  - فتاوى الهيئة وقواعدها الإرشادية، وقراراتها، وتعليماتها، وتوصياتها.
  - أنظمة وقرارات وتعليمات البنك المركزي العراقي المتعلقة بالحوكمة والقضايا الشرعية.
  - المعايير الشرعية الواجبة التطبيق الصادرة عن الأيوفي.
  - السياسات والإجراءات المتعلقة بالأمور الشرعية التي يتبعها المصرف.
- يجب أن يعبر رئيس إدارة التدقيق الشرعي الداخلي عن رأيه حول مدى الالتزام الشرعي لعمليات المصرف من خلال التدقيق الفعلي للمعاملات.
- تكون إدارة التدقيق الشرعي الداخلي مسؤولة عن التأكد من كفاية وفعالية نظام الالتزام الشرعي في المصرف من خلال تغطية جميع جوانب العمليات والأنشطة التجارية التي تشمل التخطيط والفحص والتدقيق وإجراءات التدقيق السابقة واللاحقة.
- يكون لرئيس إدارة التدقيق الشرعي الداخلي اتصالات مباشرة منتظمة مع جميع المستويات في الإدارة والهيئة ولجنة التدقيق والمراقب الشرعي والمدقق الشرعي الخارجي.
- تلتزم إدارة المصرف بتوفير كافة المستندات والوثائق المطلوبة للتدقيق الشرعي دون قيود.
- يكون موظفو التدقيق الشرعي الداخلي موضوعيين في أداء مهامهم وإعداد تقاريرهم وإبداء ملاحظاتهم مع الحفاظ على استقلاليتهم.
- تلتزم إدارة التدقيق الشرعي الداخلي بعدم أداء أي مهام تنفيذية أو تشغيلية للأنشطة التي تقوم إدارة التدقيق الشرعي الداخلي بالتدقيق عليها.
- توثيق وحفظ كافة أعمال الفحص والمراجعة والخطط والتقارير بما يتناسب مع عمل التدقيق الشرعي الداخلي

خامساً: هيئة الرقابة الشرعية (تتمة)

٧- أجهزة الرقابة الشرعية الداخلية:

٧-٢ إدارة التدقيق الشرعي الداخلي

ت. خطة التدقيق الشرعي الداخلي:

- يجب أن تكون هناك خطة تدقيق شرعي داخلي شاملة لأعمال التدقيق ومراحله والتواريخ المتوقعة لإعداد التقارير، وترتبط هذه الخطة بالمخاطر الشرعية المترتبة عليها ضمن منهجية محددة، وتُعتمد هذه الخطة سنوياً من الهيئة.
- يجب أن تشتمل عملية التخطيط على سبيل المثال وليس الحصر:

- العمل على تطوير برامج التدقيق الشرعي الداخلي.
- الحصول على معلومات حول خلفية الأنشطة المدقق عليها.
- وضع أهداف التدقيق الشرعي الداخلي ومجالات العمل.
- الحصول على فتاوى وقرارات الهيئة والقواعد الإرشادية وأدلة الضبط الشرعي والتقارير السابقة واستمارات التدقيق الشرعي الداخلي ونتائج التدقيق الشرعي الخارجي وتعليمات البنك المركزي العراقي وكل ما له علاقة.
- تحديد الموارد اللازمة لتنفيذ عملية التدقيق الشرعي الداخلي.
- إجراء المسح على الأنشطة وإجراءات الرقابة لتحديد جوانب التدقيق الشرعي الداخلي وطلب التعليقات والاقتراحات.

ث. تقرير التدقيق الشرعي الداخلي:

- على إدارة التدقيق الشرعي الداخلي إعداد تقارير دورية ربع سنوية حول نتائج التدقيق تُرفع للهيئة استناداً لخطة التدقيق الشرعي الداخلي المعتمدة من الهيئة، وذلك لدراستها واتخاذ القرارات بشأنها، مع إرسال نسخة منها للجنة التدقيق، ونسخة أخرى للرئيس التنفيذي. ويحتوي التقرير المقدم إلى لجنة التدقيق ملخصاً لرأي الهيئة حيال الملاحظات، وتفاصيل عملية التدقيق وحجم العينات إضافة لأهم الملاحظات الشرعية وحجم مخاطرها.
- على إدارة التدقيق الشرعي الداخلي متابعة تنفيذ وعلاج الملاحظات الواردة في تقارير التدقيق الشرعي الداخلي للتأكد من تنفيذ قرارات الهيئة وتوصياتها الصادرة منها أو من المدقق الشرعي الخارجي أو من البنك المركزي العراقي وإعداد تقرير سنوي بهذا الخصوص.
- في حالة وجود اختلاف في الرأي بين إدارة المصرف ورئيس إدارة التدقيق الشرعي الداخلي حول ما يتعلق بالتفسير الشرعي لقرارات وتوصيات الهيئة فيُحال الموضوع للهيئة للفصل في الموضوع.
- على إدارة التدقيق الشرعي الداخلي إعداد تقرير سنوي يبين ملخص العمل السنوي للتدقيق وإنجازاته، ويرفع التقرير للهيئة.
- على رئيس إدارة التدقيق الشرعي الداخلي أداء جميع الأعمال التي تكلفه به الهيئة أو لجنتها التنفيذية.

ج. مؤهلات رئيس التدقيق الشرعي الداخلي:

يجب أن تتوافر في رئيس إدارة التدقيق الشرعي الداخلي المؤهلات الآتية:

- أن تكون لديه خلفية أكاديمية مناسبة.
- أن يكون على دراية كافية بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية بصفة عامة وفقه المعاملات ومبادئ الاقتصاد الإسلامي بصفة خاصة.
- أن تكون لديه شهادات متخصصة في مجال المعاملات المالية والرقابة الشرعية.
- أن يتلقى التدريب المناسب والمتواصل للقيام بمهام التدقيق الشرعي، ويمكن للهيئة تحديد الدورات التي يحتاجها لغرض تطويره الشرعي والمهني والإداري.
- التميز بالإتقان والانضباط والحرص الوظيفي والمهني.
- أن توافق الهيئة على تعيينه بعد التأكد من أهليته العلمية والعملية وتوجهه الإيجابي فيما يتعلق بالالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- أي شروط أخرى يحددها البنك المركزي العراقي في هذا الخصوص.

سادساً: حماية أصحاب المصالح

يتبنى المصرف التجاري العراقي الإسلامي منظومة متكاملة لحماية أصحاب المصالح. ويتعامل المصرف بمبدئ الموضوعية وتكافؤ الفرص مع أصحـــاب المصالح الداخليين والخارجيين. وتتكون منظومة حماية أصحاب المصالح من مجموعة من السياسات والإجراءات واللوائح المنظمة لذلك وكما يلي:

ميثاق السلوك المهني : وضع الضوابط الخاصة بالقيم والسلوك الأخلاقي لأعضاء مجلس الإدارة في المصرف، والإدارة التنفيذية والموظفين.

السرية وأمن المعلومات: يتبنى المصرف سياسات مصاغة جيدا لضمان الإلتزام التام بخصوصية وسرية بيانات المصرف. يدعم ذلك أيضاً إطارعمل مصاغ جيـداً من أمن المعلومات، تتم متابعته بصورة مستقلة من قبل إدارة المخاطرِ في المصرف.

.

التعامل مع تعارض المصالح: يحرص المصرف دائماً على تعزيز سياسات معاملات الأطراف ذات العلاقة به، والتأكد من التزامها بالمعايير الدولية للإبلاغ عـن البيانات المالية والقواعد والتشريعات المعمول بها. ويخضع أي تعارض للمصالح لسياسة المصرف الى المراجعة والافصاح الكامل عن تلك الحالات لتجنـــب أي مخاطر.

الإبلاغ عن المخالفات: توفر ادارة الابلاغ عن المخالفات أداة فعالة لأصحاب المصالح الداخليين والخارجيين للإبلاغ عن شكوكهم حول أية مخالفات محتملـــة من خلال نشأة قنوات اتصال بصورة جيدة، والتي تدار بصورة مستقلة تمكن مستخدم الأداة من الاتصال المباشر برئيس مجلس الإدارة المنبثقة عـــــن مجلس الإدارة.

إدارة شكاوي العملاء: وحدة شكاوي العملاء مزودة بموارد من أصحاب الخبرات القادرون على التعامل مع كل الشكاوي بصورة مستقلة، وتبني معاييـــر خاصة لحل المشاكل من خلال برنامج لضمان الجودة لضمان رضاء العملاء الذي يستهدفهم المصرف.

سابعا :كبار المساهمين في المصرف كما في ٣١/كانون الأول/٢٠٢٤:

المساهمين	عدد الاسهم	نسبة الملكية
البنك الاهلي المتحد ش.م.ب	٢٤٩,٥١٨,١٤٣,٦٩٦	%٨٥,٣
عباس علي ناجي الربيعي	٥,٠٠٧,١٦٢,٢٧٤	%١,٧١
مساهمين بمساهمة اقل من ١٪	٣٧,٩٧٤,٦٩٤,٠٣٠	%١٢,٩٩
المجموع	٢٩٢,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠	%١٠٠

ثامناً: الإفصاح والشفافية

كجزء من ثقافته، يحرص المصرف على توفير معلومات جوهرية دقيقة وشاملة وشفافة ومفصلة وكافية وفي الوقت المناسب لمساهمي المصـــــرف وأصحاب المصالح، وذلك لتمكينهم من متابعة أداء المصرف ولإبقائهم على إطلاع دائم حول المعلومات الجوهرية المتعلقة بأعمال المصرف.

إعتمد المصرف آلية إفصاح شاملة وواضحة بما يتوافق مع التعليمات الرقابية المتعلقة بالإفصاح والشفافية الصادرة عن البنك المركزي العراقي وهيئـــة الاسواق المالية والمعايير الدولية ذات العلاقة.

تاسعاً: الإفصاح عن المكافآت

حرصاً من ادارة المصرف على الاحتفاظ بالكفاءات من الموظفين وتحفيزهم لرفع مستوى الاداء ، يعمل المصرف بالتنسيق مع ادارة الموارد البشرية وبالتعاون مع مدراء الادارات لتقييم اداء الموظفين من كل عام وفقاً للاهداف المنجزة وتقييم المهارات والكفاءات لكل وظيفة التي يتم من خلالها تقييم أداء الموظفين بما يتناسب مع المسؤوليات الموكلة اليهم وبناءً على تقرير ادائهم وفق قواعد ونهج محدد بهذا الخصوص .

كما يشرف مجلس ادارة المصرف من خلال لجنة الترشيح والمكافأت على عملية تقييم الاداء للادارة التنفيذية والموظفين وتحديد مستويات المكافأت وتتروح مكافأة الاداء حسب تقييم الموظف وما تقره لجنة الترشيح والمكافأت .

كما وتحدد مكافأت أعضاء مجلس الادارة خلال اجتماع الهيئة العامة للمصرف.

بلغت الزيادة المقترحة في الرواتب لعام ٢٠٢٤ بمبلغ (٣٩١) مليون دينار عراقي لجميع الموظفين الذين جاء تقييمهم بمستوى جيد/ المستوى المطلوب على الاقل و (٢٢٥ مليون دينارعراقي في عام ٢٠٢٣) والتي تمثل ٨,٣ ٪ من اجمالي الرواتب أي في أطار الميزانية التقديرية لعام ٢٠٢٤ والبالغة ٤٠٠ مليون دينار عراقي كما هو موضح بالجدول ادناه:

الميزانية التقديرية لزيادة الرواتب لعام ٢٠٢٤ (مليون دينار عراقي)	الزيادة المقترحة للرواتب لعام ٢٠٢٤ (مليون دينار عراقي)
٤٠٠	٣٩١

مقترح مكافأة الاداء-:

توزيع مكافأة الاعمال الممتازة لعام ٢٠٢٣ بما يتناسب مع تقييم الأداء لجميع الموظفين الذين جاء تقييمهم بمستوى جيد / المستوى المطلوب على الاقل، بمبلغ ٣٧٠ مليون دينار عراقي.

علماً بأن مكافأة الاعمال الممتازة لعام ٢٠٢٢ هي (٢٩٣ مليون دينار عراقي) حيث أن مكافأة الاعمال الممتازة سيتم خصمها من أستحقاقات عام ٢٠٢٣ (Accrued Bonus Pool)

الجدول التالي يوضح أجمالي مكافآت ألاداء لعام ٢٠٢٢ التي تم دفعها في عام ٢٠٢٣ وأجمالي مكافأت الاداء التي تم الموافقة عليها لعام ٢٠٢٣ وتم دفعها في عام ٢٠٢٤ .

مكافأة الاعمال الممتازة لعام ٢٠٢٢ (مليون دينار عراقي)	مكافأة الاعمال الممتازة لعام ٢٠٢٣ (مليون دينار عراقي)	التباين المقترح لمكافأة الاعمال الممتازة %
٢٩٣	٣٧٠	%٢٦,٣

تاسعاً: الإفصاح عن المكافآت (تتمة)

صرف مكافأة العيد (راتب الاعياد)

صرف اجمالي قيمة مكافأة العيد المقترحة لعام ٢٠٢٤ وهي (٣٠٠) مليون دينار عراقي تصرف على مرحلتين :

- ٥٠٪ من قيمتها في مناسبة عيد الفطر.
- ٥٠٪ من قيمتها في مناسبة عيد الاضحى.

عاشراً: المسؤولية الإجتماعية والإستدامة

يشرف مجلس الإدارة على برنامج المسؤولية الاجتماعية للمصرف التجاري العراقي الإسلامي وتسعى الإدارة باستمرار إلى تحديد طرق أكثر فاعليـــــــة لتحسين ومساهمة المصرف بصورة إيجابية في المجتمع الذي يعمل فيه المصرف والتي تنعكس في شكل برامج المسؤولية الاجتماعية التي يتبناهـــا وينفذها المصرف. كذلك يحرص المصرف على تقييم أدائه من حيث المسؤولية الاجتماعية ويستخدم نتائج هذه المراجعة في تطوير وتحسين برامـــــج المسؤولية الاجتماعية التي يتبناها المصرف.

للمزيد من التفاصيل حول المسؤولية الاجتماعية يمكنكم الاطلاع على تقرير الاستدامة السنوي لعام ٢٠٢٤.

ومن الله التوفيق....

محمد حميد دراغ الدراغ
رئيس مجلس الإدارة

تقرير الأستدامة لعام ٢٠٢٤

المقدمة

يقوم هذا التقرير بتسليط الضوء على نهج المصرف التجاري العراقي الإسلامي في تطبيق الأستدامة في نشاطاتنا من خلال توفير المعلومات عن منجزاتنا والتزاماتنا الإجتماعية والبيئية والحوكمة حتى ٣١ كانون الاول ٢٠٢٤. حيث تم التركيز في هذا التقرير الذي تم إعداده ونشره لاول مرة للمصرف في عام ٢٠١٩ على الجوانب الأكثر أهمية والتي تم تحديدها من خلال تقييم المواضيع الأكثر أهمية والتي قمنا بها هذا العام.

أولاً: نبذة مختصرة عن المصرف

١. تأسيس المصرف:

تأسس المصرف كشركة مساهمة خاصة ١١/شباط/١٩٩٢ كمصرف تجاري من مصارف القطاع الخاص حيث يعد من اوائل المصارف الاهلية التي تم الترخيص لها في العراق وذلك بموجب اجازة التسجيل المرقمة م.ش/٤٥٢٤ والمؤرخة في ١١/شباط/١٩٩٢ الصادرة عن وزارة التجارة – دائرة تسجيل الشركات برأس مال قدره ١٥٠ مليون دينار, وحصل المصرف على اجازة ممارسة مهنة الصيرفة وذلك بموجب كتاب البنك المركزي العراقي / المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان المرقم ٩/١٤٣١٤ والمؤرخ في ١٢/تموز/١٩٩٢.

٢. التحول إلى النموذج الإسلامي

في أعقاب استحواذ بيت التمويل الكويتي ش.م.ك.ع ("بيتك") على الشركة الأم (البنك الأهلي المتحد ش.م.ب (مقفلة)) في ٢ تشرين الأول ٢٠٢٢، أصبح بيت التمويل الكويتي هو الشركة الأم النهائية اعتبارًا من تاريخ الاستحواذ.

تبعاً لذلك، وبناءاً على حصول الموافقات النهائية من الهيئة العامة ودائرة تسجيل الشركات، تم تغيير اسم المصرف الى "المصرف التجاري العراقي الإسلامي" بتاريخ ١٦ تشرين الأول ٢٠٢٣ بدلاً من المصرف التجاري العراقي، وقد منح البنك المركزي العراقي مهلة لغاية ٣١ كانون الاول ٢٠٢٤ لتحويل موجودات ومطلوبات المصرف الى منتجات تتوافق مع احكام الشريعة الإسلامية.

أكمل المصرف التجاري العراقي الإسلامي بنجاح عملية التحول إلى مصرف متوافق مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية. واعتبارًا من ١ كانون الثاني ٢٠٢٥، بدأ المصرف التجاري العراقي الإسلامي عملياته كمصرف متوافق مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية ويقدم حاليًا مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية.

٣. التطورات الحاصلة على راس المال المدفوع:

لقد تنامى راس مال المصرف منذ تأسيسه في عام ١٩٩٢ من ١٥٠ مليون دينار عراقي حتى بلغ ٢٥٠ مليار دينار عراقي في عام ٢٠١٤، وابرز التطورات التي حصلت على راس المال كانت في عام ٢٠٠٥ عندما قامت مجموعة البنك الأهلي المتحد ش.م.ب ومقرها البحرين بتملّك حصة ٤٩٪ من أسهم المصرف بمبلغ وقدره ٥٠ مليار دينار عراقي، ممهّدة الطريق لشراكة أستراتيجية بين المصرف وهذه المجموعة المصرفية الاقليمية الرائدة التي تعمل على إمتداد المنطقة العربية وبريطانيا, وفي نهاية عام ٢٠٢٤ بلغت مساهمة البنك الأهلي المتحد ٨٥,٣٪ من أسهم المصرف.

ثانياً: أهداف ونتائج أعمال المصرف

١. أهداف المصرف الرئيسية:

يسعى المصرف الى تحقيق الأهداف الإستراتيجية التالية في إطار بيئة عمل أعتيادية:

- تطوير سمعة المصرف كمصرف عراقي رائد والمزود المفضل للمنتجات والخدمات المالية.
- زيادة قاعدة العملاء المحلية والدولية من خلال توفير الحلول لخدمة العملاء.
- تعزيز الأداء وتقديم الخدمات من خلال توسع المصرف واستخدام التكنولوجيا المصرفية الحديثة.
- تعظيم قيمة حقوق المساهمين مع المحافظة على العائد في بيئة آمنة.
- ترسيخ ثقافة المخاطر وإدارة التكاليف.
- المساهمة بشكل إيجابي في التنمية الإجتماعية والأقتصادية في العراق.

لتحقيق هذه الأهداف الإستراتيجية أستثمر المصرف في إنشاء البنية التحتية والتشغيلية والتكنولوجية القوية والحديثة، والتي تمكن المصرف من الإستفادة من فرص الأعمال وتوفير أفضل خدمة لزبائنه من خلال منهجية عمل متحفظة.

٢. نتائج أعمال المصرف لعام ٢٠٢٤

- حقق المصرف صافي ربح بعد الضريبة مبلغ وقدره ٣٨,٢٢٧ مليون دينار عراقي (٢٠٢٣: ١٥,٠٧٧ مليون دينار عراقي).
- أما بالنسبة الى حقوق المساهمين فقد بلغت ٣٥٦,٨٩٤ مليون دينار عراقي (٢٠٢٣: ٣١٧,٧٠٨ مليون دينار عراقي).
- بلغ رصيد الاحتياطيات ٦٣,٥١٦ مليون دينار عراقي (٢٠٢٣: ٦٧,٧٠٨ مليون دينار عراقي).
- بلغ رصيد الكفالات لصالح الزبائن ٩٧,٣٥٢ مليون دينار عراقي (٢٠٢٣: ٨٨,٢٧٠ مليون دينار عراقي).
- اما بالنسبة للسيولة النقدية فقد بلغ رصيد النقد في الصندوق ولدى البنك المركزي العراقي ولدى المصارف المحلية والخارجية ١٧٢,٦٤٥ مليون دينار عراقي (٢٠٢٣: ١٤٢,٩٩٩ مليون دينار عراقي).

ثالثاً: العمل من أجل مستقبل مستدام

قام المصرف التجاري العراقي الإسلامي بتحديد دوره في مجال ألاستدامة والفائدة المتأتية من دمج الجوانب الإجتماعية البيئية والأقتصادية والاخلاقية ضمن أستراتيجية عمليات المصرف اليومية، من خلال محاور الأستدامة الرئيسية وهي: التمويل المسؤول، وتمكين الموظفين، والتقارير الشفافة، والوصول إلى النظام الأمثل، والتعاون المجتمعي، وقد تم تحديد هدف استراتيجي واضح لكل محور من هذه المحاور وذلك بهدف دفع جهود الاستدامة ، في المصرف بشكل أكثر تركيزًا من خلال هذه المحاور بما يحقق الأثار الأقتصادية والإجتماعية والبيئية المرجوة وبشكل يسهم في تحقيق درجات أعلى من التناغم بين إدارة أعمال المصرف والنهج الإستراتيجي للأستدامة

١. تمويل المشاريع ذات الاثر الايجابي (التمويل المسؤول):

حيث يلتزم المصرف بتنفيذ سياسته في ادارة نظام الادارة الإجتماعية والبيئية من خلال:

أ. دعم تمويل مشاريع البنية التحتية الخضراء

منع تمويل المشاريع المدرجة ضمن قائمة الاستثناءات لدى المؤسسة الدولية للتمويل (IFC) والتي تبنى المصرف التجاري العراقي الإسلامي تلك القائمة، حيث يؤمن المصرف التجاري العراقي الإسلامي بأن لديه دور فعال في دعم المشاريع الصديقة للبيئة التي تساهم في الجهود العالمية لمكافحة التغير المناخي وتحقيق اهداف التنمية المستدامة.

ب. التمكين المالي:

يحرص المصرف التجاري العراقي الإسلامي على دعم الجهود الرامية إلى تحقيق الشمول المالي للفئات غير المخدومة مصرفيًا. كما ويعمل البنك على المساهمة في رفع ثقافتهم المالية إنطلاقًا من إيمانه بأثر ذلك في تحقيق التنمية المجتمعية المستدامة وتمثلت جهود المصرف التجاري العراقي الإسلامي في مجال الشمول المالي بما يلي:

- المشاركة في الفعاليات السنوية المقامة بمناسبة اليوم العربي للشمول المالي لعام ٢٠٢٤ لتوعية وتثقيف الفئات التي تفتقر للوعي المصرفي والبعيدة عن هذا الوسط من (الأطفال والشباب والمرأة وذوي الدخل المحدود وذوي الإحتياجات الخاصة) بالإضافة الى إعفاء جميع هذه الفئات من الرسوم الخاصة بعمليات فتح الحساب خلال فترة الفعاليات.
- دعم المشاريع المتوسطة والصغيرة من خلال تقديم القروض للمشاريع الصغيرة (الأسواق وصالونات الحلاقة ومشاغل الخياطة وغيرها من المشاريع الفردية).

٢. تقليل ألأثر البيئي لعملياتنا الداخلية:

نؤمن بمسؤوليتنا تجاه تقليل الاثر البيئي لعملياتنا كوسيلة للحفاظ على الموارد الطبيعية للاجيال القادمة وأيضًا في جهود مكافحة التغير المناخي وذلك من خلال

أ. تقليل إستهلاك الورق:

نظرًا لطبيعة أعمالنا فإن الورق هو أكثر الموارد الطبيعية استخدامًا في مكاتبنا وفروعنا، حيث نقوم باستخدامه لتنفيذ العمليات والعقود وتبادل المراسلات والخدمات والمواد الترويجية المقدمة إلى العملاء، وبالتالي فإننا نلتزم بتقديم وتحسين الخدمات التي تهدف إلى تقليل ووقف استهلاك الورق لعملائنا مع تعزيز عملياتنا الداخلية عن طريق زيادة وعي الموظف في ترشيد استخدامه للورق والتوجه نحو القنوات الالكترونية في التواصل مع ادارات وفروع المصرف كذلك التوجه نحو أتمتة بعض المعاملات الورقية مع العمل على تقديم حلول مصرفية صديقة للبيئة من خلال التحول الرقمي مستقبلاً بهدف تقليل الاثر البيئي الناجم عن الخدمات الورقية

ب. تقليل إستهلاك الطاقة وانبعاثات الغازات الدفيئة:

نعمل باستمرار على ترشيد إستهلاك المصرف للكهرباء، حيث يتم شراء الطاقة المستخدمة في المصرف من شركة توزيع الكهرباء الوطنية واستخدام المولدات التي تعمل بالديزل سواء في الادارة العامة وفروع المصرف. كما أن المصرف من ضمن مخططاته المستقبلية بأن تكون بناية الادارة العامة للمصرف تعمل بمصادر الطاقة المتجددة وبالتالي تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة الناتجة عن توليد الكهرباء من المصادر التقليدية.

ثالثاً: العمل من أجل مستقبل مستدام (تتمة)

٢. تقليل ألأثر البيئي لعملياتنا الداخلية: (تتمة)

٣. تمكين الموظفين:

يمثل الأستثمار في موظفينا أحد أهم أولويات المصرف لذلك، فنحن نعمل على خلق بيئة تتكاتف فيها جهود الموظفين مع قيم المصرف ورؤيته من أجل تحقيق التزامنا نحو عملائنا والجهات ذات العلاقة والمجتمع ككل، كذلك نؤمن بالدور الذي يلعبه الموظفون في أحداث الأثر الإيجابي لعملائنا والمجتمع من خلال توفير تجربة للعملاء بما يساهم في تحقيق نمو مستدام في القيمة للمساهمين. لذا، نعمل على خلق بيئة عمل شاملة ومتنوعة تتيح لموظفينا الحصول على فرص النمو الشخصي والمهني وتمكينهم من تحقيق طموحاتهم واهدافهم من خلال جذب القدرات والاحتفاظ والاهتمام بها وتعزيز ثقافة بيئة العمل المتوازنة من خلال دعم الإناث حيث أثبتت بانها قادرة على احداث التغييرات الايجابية و تحقيق اهداف المصرف وتمكينها لغرض مساهمتها في عملية التنمية المستدامة، حيث عمل المصرف على تعزيز التكافئ المتقارب بين الجنسين حيث بلغت نسبة الاناث ٤٤٪ ونسبة الذكور ٥٦٪ من المجموع الفعلي للموظفين كما في ٢٠٢٤/١٢/٣١ البالغ (٢٨٥) موظف، ايضا بلغ عدد الموظفين الذين تم تعيينهم في المصرف خلال عام ٢٠٢٤ هو (٥٦) موظف من ضمنهم (٢٨) موظفة من الاناث و(٢٨) موظف من الذكور.

كما يحرص المصرف على ضمان عدم التمييز بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات في مجالات العمل من حيث المشاركة في حضور الاجتماعات ومنحهم الفرص الكافية والحرية في التعبير عن الاراء والمناقشة وطرح الافكار والمقترحات والتشجيع للمشاركة في البرامج التدريبية والتطويرية لرفع وتحسين مستوى الاداء والانتاجية، كذلك تحقيق التقييم العادل في الأرتقاء الى المناصب الادارية من صانعي القرارات، وتحسين مستوى الاداء والانتاجية.

٤. حقوق الانسان:

العنصر البشري هو المؤشر الرئيسي والحاسم لتحقيق تقدم المصرف وتنمية أهدافه، لذا فإن احترام حقوق الموظفين كافة يعتبر من اهم الركائز التي يسعى الى تحقيقها المصرف. منها توفير الظروف المناسبة وبيئة عمل مُرضية وآمنة وصحية تحمي حقوق الموظفين وتوفر لهم اجواء مناسبة للعمل وتشجعهم على بذل قصارى جهدهم وتطوير مهاراتهم المهنية والشخصية وتمكنهم من التواصل لتحقيق الاهداف الإستراتيجية.

يحرص المصرف ايضا على تحقيق العدالة الإجتماعية ليتمكن جميع الموظفين للوصول الى خدمات المؤسسة والانتفاع منها دون التمييز بين رجل او إمرأة او على أساس عرقي او ديني او إعاقة بدنية او حالة إجتماعية.

٥. التعاون المجتمعي:

للقطاع الخاص، والقطاع المصرفي تحديدا، دور حيوي في دعم المجتمعات، من خلال التركيز على القيام بدورنا الذي نختص به، وهو تقديم الخدمات المالية التي تساعد عملائنا على تحقيق أهدافهم المالية، وكمؤسسة داعمة للنمو والازدهار، قدم المصرف التجاري العراقي الإسلامي دعمًا ماليًا مباشرًا في عام ٢٠٢٠ مبلغ (١٠٠ مليون دينار عراقي) لصندوق (تمكين) الخاص بمبادرات البنك المركزي العراقي دعماً للقطاع الصحي العراقي لتخفيف الأثار السلبية لجائحة .كورونا وأستمر المصرف بدعم صندوق تمكين الخاص بمبادرات البنك المركزي العراقي لسنة ٢٠٢١ بالتبرع (١٠٠ مليون دينار عراقي) لإعادة تاهيل وتطوير شارع المتنبي كونه معلم تاريخي من معالم مدينة بغداد القديمة وبناء دار عجزة جديد وكذلك تم التبرع بمبلغ (٢٥٠ مليون دينار عراقي) عن تأهيل مدينة النجف الأشرف ضمن مبادرات البنك المركزي العراقي لسنة ٢٠٢٢.

رابعاً: إستدامة الحوكمة

نولي أهمية كبيرة لتطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية السليمة، ويلتزم مجلس الإدارة بتطبيق أعلى المعايير المهنية في كافة أنشطة المصرف.

يدرك المصرف التجاري العراقي الإسلامي ان الحوكمة المؤسسية الجيدة تشكل الاساس للنجاح المؤسسي حيث توفر الاطار المناسب لتحقيق اهدافه الإستراتيجية وتعزيز الثقة الشاملة في البنك وتمكينه من المساهمة بفعالية في تطوير القطاع المصرفي في العراق.

يتبع المصرف التجاري العراقي الإسلامي مجموعة من ارشادات دليل المعايير البيئية والإجتماعية و الحوكمة المؤسسية الصادرة عن البنك المركزي العراقي وكذلك يتبع افضل الممارسات والمعايير الدولية ويلتزم المصرف بتنفيذها وفقاً للبيئة المصرفية في العراق والاطر التشريعية والقانونية التي تحكم المصرف. ومن خلال اطار عمل حوكمة الشركات يتبنى المصرف مبادئ العدالة والشفافية والافصاح والمسالة.

خامساً: مجلس الإدارة

يتبنى مجلس إدارة المصرف التجاري العراقي الإسلامي بتنفيذ أفضل ممارسات معايير حوكمة الشركات في إدارة شؤونه وإدارة المصرف، ويسعى الى إدارة أعماله وفقاً لمبادئ حوكمة الشركات المناسبة التي توفر اساساً لإداء مالي عالي الجودة، قوي وسليم وكذلك نمو مستدام.
ويضمن المصرف تطبيق ممارسات واجراءات متكاملة للافصاح عن المعلومات وامكانية حصول كافة المساهمين على حدا سواء على المعلومات المعلنة بصورة فورية. ولتحقيق ذلك يتبنى المصرف التجاري العراقي الإسلامي سياسة خاصة بالافصاح والشفافية عن المعلومات التي تعكس كافة متطلبات الافصاح (الافصاحات المالية والغير مالية والرقابية تتضمن كافة البيانات الهامة بالبنك وعملياته واداؤه المالي وذلك بما يتوافق مع هيكل المساهمين).

يتحمل مجلس الإدارة، الذي تنتخبه الجمعية العمومية المسؤولية الكاملة في الإشراف على أنشطة أعمال المصرف، والإشراف على إدارة المخاطر التي يتعرض لها في أعماله. ويؤدي مجلس الإدارة هذا الدور من خلال تفويض مجموعة من اللجان المنبثقه عن المجلس التي تمتلك قنوات فعالة ومستقلة من الاتصال والإشراف على الإدارة التنفيذية.

تعتمد لجان مجلس الإدارة على أذرع مستقلة، إما كمهام رقابية مسبقة مثل إدارة المخاطر، والإلتزام الرقابي، والحوكمة والإفصاح، أو كمهام رقابية لاحقة مثل التدقيق الداخلي.

ويخضع أداء الأعمال في المصرف لمجموعة من مؤشرات الأداء الرئيسية المرتبطة بمؤشرات قياس المخاطر. يتم تسيير أنشطة الأعمال اليومية من خلال سياسات وإجراءات محكمة ومستويات من التفويض تتلائم مع نزعة وأستراتيجية إدارة المخاطر في المصرف.
لقد اعتمد مجلس الإدارة مجموعة من حزم التقارير الإدارية، التي يتم تقديمها بصفة دورية ومنتظمة من الإدارة التنفيذية لمجلس الإدارة واللجان المنبثقة.
وهذه التقارير تعتبر أداة تستخدم لضمان سير عمل الإدارة بصورة مناسبة وإلقاء الضوء على الامور الأساسية والمخاطر التي تحتاج اتخاذ إجراءات تجاهها

يعد مجلس الادارة أحد الركائز الأساسية في عملية صنع القرار داخل مؤسسة المصرف التجاري العراقي الإسلامي حيث يعنى بمسؤولية الاشراف على المصرف مع التأكد من تطبيق ونجاح استراتجيته بهدف تقديم عائدات ثابتة ومستمرة لمساهميه وموظفيه والمجتمع باسره، مع الاخذ بالاعتبار استمرارية الأعمال وتحقيق الأهداف الخاصة بالشركات، وعلى اعتبار أن المصرف مرتبط بمجموعة البنك الاهلي المتحد البحريني لذلك يكون لمجلس إدارته دور مزدوج يتعلق الأول بالأشراف على تنفيذ الإستراتيجية الخاصة بالعمليات في جمهورية العراق ويتعلق الثاني بالمنافع المتبادلة مع المجموعة.

يضم المجلس تسعة اعضاء اصليين الى جانب ثمانية اعضاء احتياط من ذوي المؤهلات والشهادات الجامعية والخبرة بالعمل المصرفي. عدد الاعضاء المستقلين في مجلس ادارة المصرف التجاري العراقي الإسلامي سبعة اعضاء اي مايمثل نسبة (٧٨٪) من تشكيلة المجلس.

سادساً: الحوكمة اداة لتحقيق التنمية المستدامة لتعزيز جودة التقارير المالية

ان اهمية تطبيق مبادى حوكمة رشيدة في المؤسسة تكمن في انها تضمن ادارة المؤسسة المالية بشكل مسؤول وعدم تعرضها لسوء استخدام من قبل الادارة ، بحيث لاتتعرض للسرق والنهب، وتعزز حوكمة المؤسسة القيم الاساسية باقتصاد السوق اضافة الى كونها احد المفاتيح الاساسية لخلق بيئة اعمال مواتية تحافظ على حقوق الملكية حيث ان قواعد ومبادئ الحوكمة تزيد من ثقة المستخدمين بمصداقية التقارير المالية التي تقدمها المؤسسة وذلك من خلال سعيها الى تحسين بيئة الشفافية والافصاح مما يعزز التنمية المستدامة وصولاً لاعداد التقارير ذات الجودة العالية بحيث تكون شاملة ودقيقة وتقدم المعلومة الملائمة من حيث الوقت المناسب والتطور البيئي المعاصر المتسارع بحيث يمكن الاعتماد عليها من قبل مجلس الادارة للتخطيط الاستراتجي السليم سواء قصير الاجل ام طويل الاجل لتقديم خدمة ذات جودة عالية وللافصاح والشفافية تاثير على الاسس والمعايير المحاسبية وفي خلق بيئة جاذبة للاستثمار.

سابعاً: أستراتجية المصرف التجاري العراقي الإسلامي في الاستدامة

انطلاقاً من التحديات الأقتصادية والإجتماعية والبيئية المتزايدة على المستوى المحلي والعالمي، يحرص المصرف التجاري العراقي الإسلامي على تطوير إستراتيجيته المستقبلية في الأستدامة من خلال تحديد دوره في مجال الأستدامة والفائدة المتأتية من دمج الجوانب الإجتماعية والبيئية والأقتصادية والأخلاقية ضمن أستراتيجية عملياته اليومية، بشكل يسهم في تحقيق أعلى درجات التناغم بين ادارة أعمال المصرف والنهج الإستراتيجي للأستدامة من خلال:

١. التواصل مع الجهات ذات العلاقة

يعمل المصرف التجاري العراقي الإسلامي على التواصل مع الجهات ذات العلاقة وفهم احتياجاتهم والأستجابة لتوقعاتهم وأولوياتهم من خلال خلق قناة اتصال معهم تساهم في فهم تلك الاحتياجات مع متابعة وتطوير آلية التعامل مع هذه الاحتياجات من خلال الاهداف الإستراتيجية والمبادرات التي ينفذها المصرف لهذا الغرض لتلبية طموحات هذه الجهات وموائمتها مع استراتجية الاستدامة، بهدف تنمية المصرف و تعظيم الاثر البيئي والاقتصادي والاجتماعي له مع تقديم قيمة مضافة لمختلف الجهات ذات العلاقة وهم:

- المساهمون من خلال (الاجتماعات السنوية، تقارير سنوية ونصف سنوية وفصلية).
- العملاء من خلال (فروع المصرف، الموقع الالكتروني، قنوات الخدمات).
- الحوكمة من خلال (اللوائح والقوانين، تقارير دوائر التدقيق والامتثال للمتطلبات القانونية، المراجعات الرقابية من قبل البنك المركزي ووحدة مكافحة غسل الاموال).
- المجتمع من خلال (الشمول المالي، نظام الادارة الإجتماعية، التقارير السنوية).
- البيئة من خلال (الالتزام بالقوانين والتشريعات البيئية، نظام الادارة البيئية، التمويل المسؤول).
- الموردون من خلال (الدعوة تقديم العطاءات، العقود والأتفاقيات، الاجتماعات)
- الموظفون من خلال (الاجتماعات المنتظمة، البريد الالكتروني، نظام ادارة الموارد البشرية، برامج التوعية الداخلية، برامج التدريب وورشات العمل، ...).

٢. التركيز على الأولويات

إن القضايا ذات ألأهمية النسبية لمؤسستنا هي تلك التي تعكس أهم آثارنا البيئية والإجتماعية والحاكمية، لهذا ركز المعنيون في المصرف التجاري العراقي الإسلامي في البداية على المسائل المرتبطة بشؤون البيئة من خلال الدور المهم الذي تؤديه نظم الإدارة البيئية والإجتماعية، وما تسهم به سواء في الحفاظ على البيئة والمجتمع أم في دعم التنمية المستدامة، وماستشكله من دعامة اساسية لأي نشاط بشري اقتصادي في:

- الحفاظ على المواد الخام والموارد الطبيعية وترشيد استهلاكها.
- تلبية احتياجات التنمية المتوازنة من خلال المواءمة بين الاحتياجات الأقتصادية والإجتماعية وقدرة النظام البيئي بعناصره الأساسية على الاستمرار.
- التنمية المستدامة من خلال أبعادها وعناصرها، لما تؤديه نظم الإدارة البيئية من دور في التنمية المستدامة.
- الأثار البيئية السالبة للنمو الاقتصادي المتسارع على أبعاد التنمية المستدامة على المستويين الدولي والمحلي.

وانطلاقاً من هذه الأولويات قام المصرف بوضع سياسات واجراءات عمل خاصة بنظام الأدارة الإجتماعية والبيئية تلبي المعايير الخاصة بالمؤسسة الدولية للتمويل منذ عام ٢٠١٧ وتم تحديث تلك السياسات والمصادقة عليها من قبل مجلس ادارة المصرف في محضر اجتماعه رقم ٢٩٩ بتاريخ ٢٠٢٤/٠٤/٠١, حيث تضمنت السياسة المحاور التالية:

- الاجراءات اللازمة للحفاظ على المجتمع والبيئة.
- التنظيم والمسؤوليات بموجب نظام الادارة الإجتماعية والبيئة.
- التعريفات والاشتراطات الخاصة بالتقيم البيئي.
- قائمة الاستثناءات لدى المؤسسة الدولية للتمويل.
- معايير الاداء الخاصة بالمؤسسة الدولية للتمويل والوثائق المتعلقة بها.
- تقرير الاجراءات اللازمة للحفاظ على المجتمع والبيئة.

ثامناً: التقارير و الشفافية:

يحرص المصرف التجاري العراقي الإسلامي على اعتماد قنوات تواصل شاملة وشفافة مع الأطراف ذات العلاقة لضمان الالتزام بممارسات الحوكمة السليمة ومبادئ المساءلة. فإلى جانب إعداد التقارير حول أدائنا المالي، فإننا نقوم بالإفصاح عن أداء المصرف المتعلقِ بالأمور غير المالية من خلال إصدار تقارير الأستدامة بشكل سنوي بهدف زيادة الوعي بقضايا الأستدامة.

١. إعداد تقارير الاستدامة

كجزء من أستراتيجية الأستدامة في المصرف التجاري العراقي الإسلامي، يقوم المصرف بنشر تقرير الأستدامة على أساس سنوي انسجاماً مع متطلبات الحوكمة المؤسسية الصادرة من البنك المركزي العراقي، حيث تم نشر اول تقرير استدامة في عام ٢٠١٩.

٢. إعداد التقارير المالية

يقوم المصرف بإصدار التقارير المالية على اساس ربع سنوي حول أداءه المالي، وذلك سعياً منه إلى الارتقاء بمستوى الشفافية والإفصاح ولتمكين المساهمين والعملاء من الإطلاع على جهودنا وأنشطتنا وأدائنا المالي ومنهجنا في إدارة المخاطر وغير ذلك من الأمور ذات العلاقة. كما ويعكس التقرير المالي شمولية وشفافية المعلومات المتعلقة بممارسات وهيكلة وقوانين الحوكمة، والإفصاحات الكاملة عن الأوضاع المالية للمصرف.

ومن الله التوفيق

محمد حميد دراغ الدراغ
رئيس مجلس الإدارة

تقرير لجنة مراجعة الحسابات

السادة مساهمي المصرف التجاري العراقي الإسلامي (ش.م.خ) المحترمين

استناداً الى موافقة الهيئة العامة المصرف التجاري العراقي الإسلامي في اجتماعها المنعقد بتاريخ ٢٥/ كانون الاول /٢٠٠٦ بتشكيل لجنة لمراجعة الحسابات وتنفيذاً لأحكام المادة ٢٤ من قانون المصارف رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ وبناءا على ماورد في متطلبات الحوكمة المؤسسية الصادرة عن البنك المركزي العراقي يسرنا ان نعلمكم بأن اللجنة مارست مهامها ومسؤولياتها، إذ تابعت أعمال مراقب الحسابات طيلة فترة عمله في المصرف، وراجعت البيانات والتقارير المالية والتحليلية التي تصلها من الإدارة التنفيذية، وناقشت التقارير المقدمة من قبل إدارة الرقابة والتدقيق الداخلي ومراقب الإمتثال وقسم الإبلاغ عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وراجعت مدى الإمتثال للمعايير الدولية لجميع أنشطة وعمليات المصرف، كما قامت اللجنة بمراجعة البيانات المالية كما في ٣١ / كانون الاول/ ٢٠٢٤ والتقرير السنوي للمصرف والمعد بمقتضى احكام قانون الشركات المرقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ المعدل والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه، ووفقاً للمعايير التدقيقية المتعارف عليها فقد راجعنا كافة المعلومات والايضاحات التي كانت برأينا ضرورية لحماية المساهمين ولأداء مهمتنا مع تأييدنا الكامل للايضاحات الواردة في تقرير مراقب الحسابات، وحسب رأينا وطبقاً للمعلومات والايضاحات المتوفرة لدينا، نبين ما يلي:

١- ان المجموعة الدفترية المستخدمة متفقة مع متطلبات نظام مسك الدفاتر وقد تضمنت حسب تقديرنا كافة الموجودات والمطلوبات والإستخدامات والموارد.

٢- ان التقرير السنوي وما تضمنه من معلومات مالية ومحاسبية يعكس بصورة شاملة وعادلة الوضع المالي للسنة موضوع التدقيق وان هذه المعلومات غير مخالفة للأحكام والقوانين والتشريعات المالية السائدة.

٣- استناداً الى قانون المصارف رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ اطلعت اللجنة على الأجراءات والضوابط المحاسبية وعلى تقرير مراقب الحسابات حول الكشوفات المالية للمصرف بالأضافة الى التقارير التي يقدمها المصرف الى البنك المركزي العراقي وتأكدنا من ان المصرف قام بتطبيق اللائحة الأرشادية للبنك المركزي العراقي وحسب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

٤- لم يثبت لنا مايدل على مخالفة المعايير الدولية أوعمليات غسل أموال في جميع أنشطة وعمليات المصرف.

٥- ان الإجراءات التي تمكن الموظف من الإبلاغ بشكل سري عن أي خطأ في التقارير المالية أو أية أمور أخرى هي سليمة، وان الترتيبات اللازمة للتحقيق المستقل وحماية الموظف و متابعة نتائج التحقيق ومعالجتها تتم بموضوعية.

٦- ان التقرير السنوي المعد من قبل الإدارة التنفيذية يتضمن جميع المتطلبات الاساسية المنصوص عليها في دليل الحوكمة المؤسسية.

وتحيطكم اللجنة علماً بأنها اتخذت اجراءات صارمة لضبط ومراقبة العمليات المصرفية لجميع الفروع من خلال اعادة توزيع المهام والصلاحيات حسب متطلبات العمل مما يساهم في تقليل المخاطر وسلاسة العمل المصرفي .

وتفضلوا بقبول وافر الأحترام،

جمال طاهر يحيى
رئيس اللجنة

العدد: ١/٣

التاريخ: ٢٧ شباط ٢٠٢٥

تقرير مدقق الحسابات المستقل
الى مساهمي المصرف التجاري العراقي الإسلامي
بغداد - العراق

تقرير حول تدقيق القوائم المالية الموحدة

الـرأي

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية الموحدة للمصرف التجاري العراقي الإسلامي والشركة التابعة (ويشار إليهم معاً بالمصرف) والتي تتكون من قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤ وقائمة الدخل الموحدة وقائمة الدخل الشامل الموحدة وقائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والايضاحات حول القوائم المالية الموحدة والمعلومات المتعلقة بالسياسات المحاسبية الجوهرية.

في رأينا، إن القوائم المالية الموحدة المرفقة تُظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤ وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية – المعايير المحاسبية (IFRS Accounting Standards)

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق القوائم المالية الموحدة الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن المصرف وفقاً لقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين بالإضافة إلى متطلبات السلوك المهني الاخرى الملائمة لتدقيق القوائم المالية الموحدة في العراق، وقد التزمنا بمتطلبات السلوك المهني ومتطلبات المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين. لقد قمنا بالحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء الرأي.

امر التدقيق الهام

ان أمور التدقيق الهامة هي تلك الأمور التي وفقاً لاجتهادنا المهني كانت الأكثر جوهرية خلال تدقيق القوائم المالية الموحدة للسنة الحالية. لقد تمت دراسة هذه الأمور ضمن الإطار الكلي لتدقيق القوائم المالية الموحدة لإبداء رأينا حول هذه القوائم ولا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور. تم وصف إجراءات التدقيق المتعلقة بكل امر من الأمور المشار اليها ادناه.

لقد قمنا بالمهام المذكورة في فقرة مسؤولية مدقق الحسابات والمتعلقة بتدقيق القوائم المالية الموحدة. بالإضافة لكافة الأمور المتعلقة بذلك. بناء عليه فأن تدقيقنا يشمل تنفيذ الإجراءات التي تم تصميمها للاستجابة لتقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة. ان نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بمعالجة الأمور المشار اليها ادناه، توفر أساسا لرأينا حول تدقيق القوائم المالية الموحدة المرفقة.

ملاحظات تقرير مراقب الحسابات

الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الائتمانية إيضاح (٥)

امر التدقيق الهام:

يعتبر هذا الامر من الامور الهامة في عملية التدقيق حيث يتطلب احتسابه وضع افتراضات واستخدام الادارة لتقديرات لاحتساب مدى ووقت تسجيل الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الائتمانية.

يتم تحديد مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لسياسة المصرف الخاصة بالمخصصات وتدني القيمة والتي تتماشى مع متطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ .

هنالك احتمالية لعدم دقة مخصص التدني المسجل سواء نتيجة استخدام بيانات غير دقيقة او استخدام فرضيات غير معقولة. نظراً لأهمية الاحكام المستخدمة في تصنيف التسهيلات الائتمانية في مراحل مختلفة وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (٩)، اعتبرت إجراءات التدقيق فيما يخص هذا الامر من أمور التدقيق الرئيسية .

بلغ مجمل رصيد التسهيلات الائتمانية للمصرف ٧,٨٩٠,٩٧٦ ألف دينار عراقي ومخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة ٣٩٨,١٤٤ ألف دينار عراقي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤.

تم عرض سياسة مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في السياسات المحاسبية المتبعة لأعداد هذه القوائم المالية الموحدة في إيضاح ٢.

نطاق التدقيق لمواجهة امر التدقيق الهام

تتضمن اجراءات التدقيق ما يلي:

- فهم لطبيعة محافظ التسهيلات الائتمانية للمصرف بالإضافة الى فحص لنظام الرقابة الداخلي المتبع في عملية المنح والتسجيل وتقييم فعالية الاجراءات الرئيسية المتبعة في عملية المنح والتسجيل.
- قمنا بدراسة وفهم لسياسة للمصرف المتبعة في احتساب المخصصات بالمقارنة مع متطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) والارشادات والتوجيهات التنظيمية ذات الصلة.
- قمنا بتقييم نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة للمصرف، مع التركيز بشكل خاص على الملاءمة مع نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة والمنهجية الأساسية مع متطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩).
- لقد قمنا بدراسة عينة من التسهيلات بشكل فردي، وقمنا بالإجراءات التالية لتقييم ما يلي:
  - مدى ملائمة مراحل التصنيف.
  - مدى ملائمة عملية تحديد التعرض الائتماني عند التعثر، بما في ذلك النظر في التدفقات النقدية الناتجة عن التسديد والعمليات الحسابية الناتجة عنها.
  - مدى ملائمة احتمالية التعثر، التعرض الائتماني عند التعثر ونسبة الخسارة بافتراض التعثر للمراحل المختلفة.
  - مدى ملائمة وموضوعية التقييم الداخلي، بالإضافة الى كفاءة واستقلالية الخبراء المستخدمين في عملية الاحتساب.
  - صحة ودقة النموذج المستخدم في عملية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.
  - تقييم مدى ملائمة عملية تقدير المصرف لحدوث ارتفاع في مستوى المخاطر الائتمانية وأسس انتقال التعرض الائتماني بين المستويات، للتعرضات التي انتقلت بين المستويات، بالإضافة الى تقييم العملية من ناحية التوقيت المناسب لتحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان للتعرضات الائتمانية.
  - إعادة احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات المتدنية بشكل فردي بالإضافة الى فهم اخر التطورات لهذه التعرضات الائتمانية من ناحية التدفقات النقدية والمركز المالي وإذا كان هناك أي جدولة او هيكلة.
  - فيما يتعلق بالافتراضات المستقبلية المستخدمة من قبل المصرف لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، لقد قمنا بمناقشة هذه الافتراضات مع الإدارة وقمنا بمقارنة هذه الافتراضات مع المعلومات المتاحة.
- قمنا بتقييم الافصاحات في القوائم المالية الموحدة لضمان ملائمتها لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (٧)
- قمنا بتقييم السياسات المحاسبية والتقديرات والأحكام المحاسبية الهامة والإفصاح عن التسهيلات الائتمانية مفصلة في ايضاحات ٢ و ٥ حول القوائم المالية الموحدة.

ملاحظات تقرير مراقب الحسابات

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للمصرف لعام ٢٠٢٤

تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمصرف لعام ٢٠٢٤ غير القوائم المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات. ان الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. من المتوقع ان يتم تزويدنا بالتقرير السنوي للمصرف لعام ٢٠٢٤ لاحقا لتاريخ تقريرنا حول القوائم المالية الموحدة. ان رأينا لا يشمل المعلومات الأخرى وأننا لا نبدي اي تأكيد حول المعلومات الأخرى.

ان مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى عند الحصول عليها، فيما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض جوهريا مع القوائم المالية الموحدة او من معرفتنا خلال عملية تدقيق القوائم المالية الموحدة.

مسؤولية الإدارة والمسؤولين المكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية – المعايير المحاسبية (IFRS Accounting Standards)، بالإضافة الى تحديد نظام الرقابة الداخلي الضروري لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو عن غلط.

كما أن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المصرف على الاستمرار كمنشأة مستمرة والإفصاح عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية بما في ذلك استخدام مبدأ الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية الموحدة، إلا إذا كان في نية الإدارة تصفية المصرف أو إيقاف عملياتها أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الاشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمصرف.

مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق القوائم المالية الموحدة

إن أهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن إحتيال أو عن غلط وإصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأينا. ان التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى ولكنه ليس ضمانة أن التدقيق الذي يجري وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سيكشف دائما خطأ جوهريا عند وجوده. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتيال أو غلط ويتم اعتبارها جوهرية، إذا كانت منفردةً أو مجتمعةً يمكن ان يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية الموحدة.

إننا نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والمحافظة على الشك المهني كجزء من التدقيق وفقا للمعايير الدولية للتدقيق، و كذلك نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الاخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواء الناتجة عن احتيال أو غلط، وتصميم وتنفيذ اجراءات تدقيق تستجيب لهذه المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء الراي. إن خطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال يعد أكبر من ذلك الناتج عن غلط، لما قد يتضمنه الاحتيال من تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تأكيدات غير صحيحة أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي.
- الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف وليس بهدف ابداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للمصرف.
- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة ومعقولية التقديرات المحاسبية والايضاحات المتعلقة بها التي قامت بها الادارة.
- التوصل الى نتيجة حول ملاءمة استخدام الادارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناءاً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، وفيما إذا كان هناك عدم تيقن جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تلقي بشكوك كبيرة حول قدرة الشركة على الاستمرار. واذا ما توصلنا الى نتيجة بأن هناك شك جوهري، فعلينا الإشارة في تقرير التدقيق إلى ايضاحات القوائم المالية الموحدة ذات الصلة أو تعديل رأينا اذا كانت هذه الايضاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك فإن الأحداث او الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار الشركة في اعمالها كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام لهيكل القوائم المالية الموحدة ومحتواها بما في ذلك الايضاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث التي تحقق العرض العادل.
- تخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للمجموعة للحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للشركات أو وحدات الأعمال ضمن نطاق المجموعة كأساس لتكوين الرأي حول القوائم المالية الموحدة. إننا مسؤولون عن توجيه وإشراف ومراجعة أعمال التدقيق المنجزة لأغراض تدقيق المجموعة. ونحن نبقى وحدنا مسؤولون عن رأي التدقيق.

ملاحظات تقرير مراقب الحسابات

مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق القوائم المالية الموحدة (تتمة)

إننا نتواصل مع المسؤولين المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بنطاق التدقيق وتوقيته وملاحظات التدقيق المهمة التي تتضمن أي نقاط ضعف مهمة في نظام الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها من قبلنا خلال عملية التدقيق.

نقوم كذلك بتزويد المسؤولين المكلفين بالحوكمة بما يفيد التزامنا بمتطلبات السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية والافصاح للمسؤولين المكلفين بالحوكمة عن كل العلاقات والامور الاخرى التي تظهر على انها تؤثر على استقلاليتنا، وحيثما كان ملائما الإفصاح عن الإجراءات المتخذة لإلغاء مخاطر الاستقلالية والإجراءات المعززة المطبقة.

من تلك الأمور التي يتم التواصل بها مع المسؤولين المكلفين بالحوكمة، نقوم بتحديد الأمور الاكثر أهمية على تدقيق القوائم المالية الموحدة للفترة الحالية والتي تمثل أمور التدقيق الهامة. اننا نقدم وصف عن هذه الأمور في تقرير التدقيق الا اذا كان القانون أو التعليمات تمنع الإفصاح عن ذلك الامر، او في حالات نادرة جدا والتي بناءاً عليها لا يتم الافصاح عن ذلك الامر في تقريرنا لان العواقب السلبية المتوقعة للإفصاح قد تفوق المنفعة العامة الناتجة عنه.

تقرير حول المتطلبات القانونية

١- من خلال دراستنا للسجلات المحاسبية ومراجعتنا لطبيعة العمليات المصرفية لم يتبين لنا ما يشير إلى وجود عمليات مصرفية تتعلق بغسيل الأموال أو تلك التي ساهمت بتمويل الإرهاب.

٢- إن تقرير الادارة متفق مع احكام قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ المعدل.

بلغ معيار كفاية رأس المال ١٧٩,١٪.

٣- .لم يكن لدى المصرف أية تعاملات ضمن نافذة بيع العملة الأجنبية خلال سنة ٢٠٢٤

٤- تم الاطلاع على تقارير قسم التدقيق الداخلي والامتثال، لم تسترع انتباهنا اية امور جوهرية.

٥- أن المجموعة الدفترية المستخدمة من قبل المصرف متفقة مع متطلبات نظام مسك الدفاتر وقد تضمنت حسب تقديرنا تسجيل كافة موجودات ومطلوبات وموارد واستخدامات المصرف للسنة المالية.

٦- إن عملية جرد الموجودات النقدية تمت من قبل الإدارة وبإشرافنا على جرد النقد في الفرع الرئيسي، وفرع بوابة العراق وفرع البصرة بشكل سليم، أما عملية جرد الموجودات الثابتة فقد تمت من قبل الإدارة وبموجب الكشوفات المقدمة إلينا.

٧- قام المصرف بزيادة رأس المال بمقدار ٤٢,٥ مليار دينار بتاريخ ٤ تشرين الثاني ٢٠٢٤ ليصبح ٢٩٢,٥ مليار دينار، وقد منح البنك المركزي العراقي بموجب كتابه المرقم ٨٦١/٤/٩ في ٢١ كانون الثاني ٢٠٢٥ المصرف مهلة اضافية لغاية ٣١ آذار ٢٠٢٥ لاكمال الدفعات المتبقية لزيادة رأس المال.

مصطفى فؤاد عباس
محاسب قانوني و مراقب حسابات

قائمة المركز المالي الموحدة

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤

	إيضاحات	٢٠٢٤ دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	٢٠٢٣ دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي	٣	١٤٤,٨٢١,٦١٦	١١٣,٥٤٦,٥٠٩
أرصدة لدى المصارف، صافي	٤	٢٧,٨٢٣,٨٦٠	٢٩,٤٥٢,٥٥٢
تسهيلات ائتمانية مباشرة، صافي	٥	٧,٤٢٦,٥٥١	١١,٢٩١,٢٤٧
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	٦	١,٤٤٨,٣١٣	١,٣٦٧,٦٤٤
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة، صافي	٧	٣٣٩,٩٣٤,٢٣٧	٣١٧,١١٨,٩٧٤
ممتلكات ومعدات وحق استخدام الموجودات، صافي	٨	٥,٩٤٠,٢٠٤	٦,١٢٩,٠٠٩
موجودات أخرى، صافي	٩	٦,٤٩٨,٧٩٧	٧,٤٦٠,٢٣٥
مجموع الموجودات		٥٣٣,٨٩٣,٥٧٨	٤٨٦,٣٦٦,١٧٠
المطلوبات وحقوق المساهمين			
المطلوبات			
ودائع المصارف	١٠	١,٠٩٣,٩٧٥	٤٤٨,٣٧٥
ودائع العملاء	١١	١٥١,٣٠٤,٥٠٣	١٣١,٩٨٧,٠٣٥
مخصص ضريبة الدخل	١٢	٢,٠٥٨,٨٥٧	٣,١٤٩,٣٦١
مطلوبات أخرى	١٣	٢٣,٤٢٠,٥٨٦	٣٣,٠٧٣,٤٧٥
مجموع المطلوبات		١٧٧,٨٧٧,٩٢١	١٦٨,٦٥٨,٢٤٦
حقوق المساهمين			
رأس المال	١٤	٢٩٢,٥٠٠,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠
إحتياطي قانوني	١٤	٢٧,٠٣٠,٤٢٤	٢٣,٢١٢,٧٣٧
احتياطيات أخرى		١٥٩,٨٤٤	١٥٩,٨٤٤
احتياطي القيمة العادلة		٢٤١,٧١٣	١٦١,٠٤٤
أرباح مدورة		٣٦,٠٨٣,٦٧٦	٤٤,١٧٤,٢٩٩
مجموع حقوق المساهمين		٣٥٦,٠١٥,٦٥٧	٣١٧,٧٠٧,٩٢٤
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين		٥٣٣,٨٩٣,٥٧٨	٤٨٦,٣٦٦,١٧٠

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

محمود ماضي أنعيم
المدير المالي

بسام جابر
المدير المفوض

محمد حميد دراغ الدراغ
رئيس مجلس الإدارة

خضوعا لتقريرنا المرقم ١/٣ والمؤرخ في ٢٧ شباط ٢٠٢٥

مصطفى فؤاد عباس
محاسب قانوني ومراقب حسابات
شركة مصطفى فؤاد عباس وشركاؤه

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ الى رقم ٣٤ جزء من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها

قائمة التدفقات النقدية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤

	ايضاحات	٢٠٢٤ دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	٢٠٢٣ دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
الأنشطة التشغيلية			
الربح قبل ضريبة الدخل		٤٠,٢٨٣,٩٩٢	١٨,٢٢٤,٠٥٢
تعديلات لبنود:			
أسترداد مخصصات متنوعة	٢٠	(١٠,٨٤١,٢٩٣)	(٤,٣١١,٤٥١)
مستحقات متنوعة		١,١٧٥,٢٢١	٢,٨٩٦,٧٩٩
اندثارات ممتلكات ومعدات وحق استخدام الموجودات		١,٢٥٣,٤٨٤	١,٠٣٩,٤٠٨
مخصص موجودات تم الاستحواذ عليها		٧٠٤,٨١٦	٥٩٧,٨٠٠
تكاليف تمويلية على عقود الإيجارات		٨٨,٢١٩	٥٧,٣١٥
صافي (استرداد) مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة		(٣٥١,١١٤)	٤٥,٩٥٣
أرباح بيع ممتلكات ومعدات		(١,٢٩٩,٣٩٠)	(٧,١٥٧)
خسائر بيع موجودات مالية بالتكلفة المطفأة		١,٣٤٦,٩٨٠	-
(أرباح) خسائر عن تعديلات عقود الإيجارات		(٢,٢٩٠)	٦,١٣٨
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية قبل التغير في رأس المال العامل		٣٢,٣٥٨,٦٢٥	١٨,٥٤٩,٨٥٧
التغير في رأس المال العامل:			
النقصان في التسهيلات الائتمانية المباشرة ,صافي		٤,١٢٥,٧٧٣	١,٦٦٢,٢٤٤
النقصان في الموجودات الإخرى		٩٦١,٤٣٨	٤,٦٨٩,٩٥٠
الزيادة (النقصان) في ودائع العملاء		١٩,٣١٧,٤٦٨	(٣٥,٧٠١,٤٨١)
الزيادة (النقصان) في المطلوبات الأخرى		٤٢٠,٣٦٦	(٢,٨٢٥,٣٢٢)
النقصان (الزيادة) في حساب المؤسسات المالية تحت التأسيس		١,٠٠٠,٠٠٠	(١,٠٢٣,٠٠٠)
النقصان (الزيادة) في الاحتياطي القانوني لدى البنك المركزي		٥,١٥٥,٧٧١	(٥,١٠٨,٦٦٧)
النقصان في احتياطي تأمينات خطابات الضمان لدى البنك المركزي		٣٤,٠٤٢	٤١٥,٦٩٩
صافي التدفق النقدي من (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية قبل الضريبة		٦٣,٣٧٣,٤٨٣	(١٩,٣٤٠,٧٢٠)
ضريبة الدخل المدفوعة		(٣,١٤٧,٤٣٢)	(٥٧٨.٢٩٧)
صافي التدفق النقدي من (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية		٦٠,٢٢٦,٠٥١	(١٩,٩١٩,٠١٧)
الأنشطة الاستثمارية			
شراء موجودات مالية بالتكلفة المطفأة		(١٢٠,٠٠٠,٠٠٠)	(١٣٤,٨٧١,٢٠٤)
استحقاق موجودات مالية بالتكلفة المطفأة		٥٦,٠٠٣,٩٩٣	١٦١,٧٧٠,٢٢٤
بيع موجودات مالية بالتكلفة المطفأة		٣٩,٩١٨,٠٢٠	-
المستحصل من بيع الممتلكات		١,٦٢٥,٠٠٨	٧,٨٦٠
شراء ممتلكات ومعدات ومشاريع تحت التنفيذ		(٢,٠٤٨,٨٨٦)	(١,٧١٢,٢٠٠)
صافي التدفق النقدي (المستخدم في) من الأنشطة الاستثمارية		(٢٤,٥٠١,٨٦٥)	٢٥,١٩٤,٦٨٠
الأنشطة التمويلية			
أرباح أسهم مدفوعة		(٢٤٥,٢٤٣)	(٢٠,٩١٧,٢٠٣)
الايجار المدفوع خلال السنة		(٢٨٨,٤٧١)	(٢٧٥,٤٢٦)
صافي التدفق النقدي المستخدم في الأنشطة التمويلية		(٥٣٣,٧١٤)	(٢١,١٩٢,٦٢٩)
صافي الزيادة (النقص) في النقد وما في حكمه		٣٥,١٩٠,٤٧٢	(١٥,٩١٦,٩٦٦)
النقد وما في حكمه في بداية السنة	٢٥	١١٢,٣٠٩,٢٣٧	١٢٨,٢٢٦,٢٠٣
النقد وما حكمه في نهاية السنة	٢٥	١٤٧,٤٩٩,٧٠٩	١١٢,٣٠٩,٢٣٧

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ الى رقم ٣٤ جزء من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها

قائمة الدخل الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤

	إيضاحات	٢٠٢٤ دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	٢٠٢٣ دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
إيرادات الفوائد	١٦	٢٨,٨٨٦,٦٢٥	٢٥,١٦٨,٥٦٢
مصروفات الفوائد	١٧	(٦٤٧,٥٨٩)	(٤٤٥,٢١٤)
صافي إيرادات الفوائد		٢٨,٢٣٩,٠٣٦	٢٤,٧٢٣,٣٤٨
صافي إيرادات العمولات	١٨	٢,٤٠٠,٠٠٠	٣,٤١٥,٨٦٧
أرباح فروقات تحويل عملات اجنبية	١٩	١٧,٢٦١,١٢٦	١,٢٣١,١٣٧
صافي اللإيرادات الأخرى	٢٠	١١,١٣٠,٩١٣	٥,٠٠٩,٨٠٥
اجمالي ايرادات التشغيل		٥٩,٠٣١,٠٧٥	٣٤,٣٨٠,١٥٧
تكاليف الموظفين	٢١	(٥,٥٧٨,٥٤٠)	(٤,٦٩٢,١٥٣)
اندثارات ممتلكات ومعدات وحق استخدام الموجودات	٨	(١,٢٥٣,٤٨٤)	(١,٠٣٩,٤٠٨)
مصاريف تشغيلية أخرى	٢٢	(١٢,٥٣٣,٤٢٥)	(١٠,٣٧٨,٥٩١)
إجمالي المصاريف التشغيلية		(١٩,٣٦٥,٤٤٩)	(١٦,١١٠,١٥٢)
الأرباح التشغيلية قبل مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة		٣٩,٦٦٥,٦٢٦	١٨,٢٧٠,٠٠٥
صافي استرداد (مخصص) الخسائر الائتمانية المتوقعة	٢٣	٦١٨,٣٦٦	(٤٥,٩٥٣)
الربح قبل ضريبة الدخل		٤٠,٢٨٣,٩٩٢	١٨,٢٢٤,٠٥٢
ضريبة الدخل	١٢	(٢,٠٥٦,٩٢٨)	(٣,١٤٧,٤٣٢)
صافي ربح السنة		٣٨,٢٢٧,٠٦٤	١٥,٠٧٦,٦٢٠
		فلس / دينار	فلس / دينار
ربح السهم الأساسي والمخفض للسنة	١٥	٠/١٤٩	٠/٠٦٠

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ الى رقم ٣٤ جزء من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها

قائمة الدخل الشامل الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤

	إيضاحات	٢٠٢٤ دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	٢٠٢٣ دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
صافي ربح السنة		٣٨,٢٢٧,٠٦٤	١٥,٠٧٦,٦٢٠
البنود التي لن يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى قائمة الدخل الموحدة			
التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال			
الدخل الشامل الآخر	٦	٨٠,٦٦٩	٧٣,٦١٢
الدخل الشامل الآخر للسنة		٨٠,٦٦٩	٧٣,٦١٢
إجمالي الدخل الشامل للسنة		٣٨,٣٠٧,٧٣٣	١٥,١٥٠,٢٣٢

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ الى رقم ٣٤ جزء من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها

قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤

٢٠٢٤	رأس المال دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	إحتياطي قانوني دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	إحتياطيات أخرى دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	إحتياطي القيمة العادلة دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	أرباح مدورة * دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	مجموع حقوق المساهمين دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
١ كانون الثاني ٢٠٢٤	٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٣,٢١٢,٧٣٧	١٥٩,٨٤٤	١٦١,٠٤٤	٤٤,١٧٤,٢٩٩	٣١٧,٧٠٧,٩٢٤
زيادة رأس المال (إيضاح ١٤)	٤٢,٥٠٠,٠٠٠	-	-	-	(٤٢,٥٠٠,٠٠٠)	-
مجموع الدخل الشامل للسنة	-	-	-	٨٠,٦٦٩	٣٨,٢٢٧,٠٦٤	٣٨,٣٠٧,٧٣٣
تحويلات الى الاحتياطيات	-	٣,٨١٧,٦٨٧	-	-	(٣,٨١٧,٦٨٧)	-
الرصيد في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤	٢٩٢,٥٠٠,٠٠٠	٢٧,٠٣٠,٤٢٤	١٥٩,٨٤٤	٢٤١,٧١٣	٣٦,٠٨٣,٦٧٦	٣٥٦,٠١٥,٦٥٧

٢٠٢٣	رأس المال دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	إحتياطي قانوني دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	إحتياطيات أخرى دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	إحتياطي القيمة العادلة دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	أرباح مدورة * دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	مجموع حقوق المساهمين دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
١ كانون الثاني ٢٠٢٣	٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٢١,٧٠٠,١٦٥	١٥٩,٨٤٤	٨٧,٤٣٢	٥٤,١١٠,٢٥١	٣٢٦,٠٥٧,٦٩٢
مجموع الدخل الشامل للسنة	-	-	-	٧٣,٦١٢	١٥,٠٧٦,٦٢٠	١٥,١٥٠,٢٣٢
تحويلات الى الاحتياطيات	-	١,٥١٢,٥٧٢	-	-	(١,٥١٢,٥٧٢)	-
توزيعات أرباح*	-	-	-	-	(٢٣,٥٠٠,٠٠٠)	(٢٣,٥٠٠,٠٠٠)
الرصيد في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣	٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٣,٢١٢,٧٣٧	١٥٩,٨٤٤	١٦١,٠٤٤	٤٤,١٧٤,٢٩٩	٣١٧,٧٠٧,٩٢٤

* في ٢٧ أيلول ٢٠٢٢ ، وافقت الهيئة العامة في اجتماعها الاعتيادي على توزيع أرباح نقدية على المساهمين بمقدار ٢٣,٥ مليار دينار عراقي لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ بواقع ١١,٩ مليار دينار عراقي و ١١,٦ مليار دينار عراقي على التوالي ، بشرط موافقة البنك المركزي العراقي، التي تم استحصالها بتاريخ ٢٣ كانون الثاني ٢٠٢٣.

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ الى رقم ٣٤ جزء من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها

قائمة التدفقات النقدية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤

	ايضاحات	٢٠٢٤ دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	٢٠٢٣ دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
الأنشطة التشغيلية			
الربح قبل ضريبة الدخل		٤٠,٢٨٣,٩٩٢	١٨,٢٢٤,٠٥٢
تعديلات لبنود:			
أسترداد مخصصات متنوعة	٢٠	(١٠,٨٤١,٢٩٣)	(٤,٣١١,٤٥١)
مستحقات متنوعة		١,١٧٥,٢٢١	٢,٨٩٦,٧٩٩
اندثارات ممتلكات ومعدات وحق استخدام الموجودات		١,٢٥٣,٤٨٤	١,٠٣٩,٤٠٨
مخصص موجودات تم الاستحواذ عليها		٧٠٤,٨١٦	٥٩٧,٨٠٠
تكاليف تمويلية على عقود الإيجارات		٨٨,٢١٩	٥٧,٣١٥
صافي (استرداد) مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة		(٣٥١,١١٤)	٤٥,٩٥٣
أرباح بيع ممتلكات ومعدات		(١,٢٩٩,٣٩٠)	(٧,١٥٧)
خسائر بيع موجودات مالية بالتكلفة المطفأة		١,٣٤٦,٩٨٠	-
(أرباح) خسائر عن تعديلات عقود الإيجارات		(٢,٢٩٠)	٦,١٣٨
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية قبل التغير في رأس المال العامل		٣٢,٣٥٨,٦٢٥	١٨,٥٤٩,٨٥٧
التغير في رأس المال العامل:			
النقصان في التسهيلات الائتمانية المباشرة ,صافي		٤,١٢٥,٧٧٣	١,٦٦٢,٢٤٤
النقصان في الموجودات الإخرى		٩٦١,٤٣٨	٤,٦٨٩,٩٥٠
الزيادة (النقصان) في ودائع العملاء		١٩,٣١٧,٤٦٨	(٣٥,٧٠١,٤٨١)
الزيادة (النقصان) في المطلوبات الأخرى		٤٢٠,٣٦٦	(٢,٨٢٥,٣٢٢)
النقصان (الزيادة) في حساب المؤسسات المالية تحت التأسيس		١,٠٠٠,٠٠٠	(١,٠٢٣,٠٠٠)
النقصان (الزيادة) في الاحتياطي القانوني لدى البنك المركزي		٥,١٥٥,٧٧١	(٥,١٠٨,٦٦٧)
النقصان في احتياطي تأمينات خطابات الضمان لدى البنك المركزي		٣٤,٠٤٢	٤١٥,٦٩٩
صافي التدفق النقدي من (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية قبل الضريبة		٦٣,٣٧٣,٤٨٣	(١٩,٣٤٠,٧٢٠)
ضريبة الدخل المدفوعة		(٣,١٤٧,٤٣٢)	(٥٧٨.٢٩٧)
صافي التدفق النقدي من (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية		٦٠,٢٢٦,٠٥١	(١٩,٩١٩,٠١٧)
الأنشطة الاستثمارية			
شراء موجودات مالية بالتكلفة المطفأة		(١٢٠,٠٠٠,٠٠٠)	(١٣٤,٨٧١,٢٠٤)
استحقاق موجودات مالية بالتكلفة المطفأة		٥٦,٠٠٣,٩٩٣	١٦١,٧٧٠,٢٢٤
بيع موجودات مالية بالتكلفة المطفأة		٣٩,٩١٨,٠٢٠	-
المستحصل من بيع الممتلكات		١,٦٢٥,٠٠٨	٧,٨٦٠
شراء ممتلكات ومعدات ومشاريع تحت التنفيذ		(٢,٠٤٨,٨٨٦)	(١,٧١٢,٢٠٠)
صافي التدفق النقدي (المستخدم في) من الأنشطة الاستثمارية		(٢٤,٥٠١,٨٦٥)	٢٥,١٩٤,٦٨٠
الأنشطة التمويلية			
أرباح أسهم مدفوعة		(٢٤٥,٢٤٣)	(٢٠,٩١٧,٢٠٣)
الايجار المدفوع خلال السنة		(٢٨٨,٤٧١)	(٢٧٥,٤٢٦)
صافي التدفق النقدي المستخدم في الأنشطة التمويلية		(٥٣٣,٧١٤)	(٢١,١٩٢,٦٢٩)
صافي الزيادة (النقص) في النقد وما في حكمه		٣٥,١٩٠,٤٧٢	(١٥,٩١٦,٩٦٦)
النقد وما في حكمه في بداية السنة	٢٥	١١٢,٣٠٩,٢٣٧	١٢٨,٢٢٦,٢٠٣
النقد وما حكمه في نهاية السنة	٢٥	١٤٧,٤٩٩,٧٠٩	١١٢,٣٠٩,٢٣٧

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ الى رقم ٣٤ جزء من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها

ايضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤

١. معلومات عامة

إن المصرف التجاري العراقي الاسلامي هو شركة مساهمة خاصة عراقية يقوم بتقديم خدمات مالية ومصرفية للافراد والشركات في العراق. تأسس المصرف بتاريخ ١١ شباط ١٩٩٢ بموجب شهادة التسجيل المرقمة م.ش/٤٥٢٤، يقدم المصرف جميع الأعمال المصرفية والمالية المتعلقة بنشاطه من خلال فروعه العشر الموزعة في بغداد والبصرة والنجف. يقع الفرع الرئيسي للمصرف في بغداد - شارع السعدون.

يعتبر المصرف تابعاً للمصرف الأهلي المتحد- بحرين ("الشركة الأم") والذي يملك ٨٥,٣٪ من رأس مال المصرف (٢٠٢٣: ٨٠,٣٪)، ويتم توحيد القوائم المالية الموحدة للمصرف مع القوائم المالية الموحدة للشركة الأم.

بناءً على استحواذ بيت التمويل الكويتي ش.م.ك.ع ("بيتك") على المصرف الأم في ٢ تشرين الأول ٢٠٢٢، أصبح بيت التمويل الكويتي هو الشركة الأم النهائية اعتبارًا من تاريخ الاستحواذ

تبعاً لذلك، وبناءاً على حصول الموافقات النهائية من الهيئة العامة ودائرة تسجيل الشركات، تم تغيير اسم المصرف الى "المصرف التجاري العراقي الإسلامي" بتاريخ ١٦ تشرين الأول ٢٠٢٣ بدلاً من المصرف التجاري العراقي، وقد منح البنك المركزي العراقي مهلة لغاية ٣١ كانون الاول ٢٠٢٤ لتحويل موجودات ومطلوبات المصرف الى منتجات تتوافق مع احكام الشريعة الاسلامية.

لاحقاً، أكمل المصرف بنجاح عملية التحول إلى مصرف متوافق مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية. اعتبارا من ١ كانون الثاني ٢٠٢٥، بدأ المصرف عملياته كمصرف متوافق مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية ويقدم حاليا مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية.

يمتلك المصرف ١٠٠٪ (٢٠٢٣ : ١٠٠٪) في شركة تابعة، شركة الأهلي المتحد للوساطة في بيع وشراء الأوراق المالية ("الشركة التابعة"). تم تسجيل الشركة في العراق بتاريخ ٣ تموز ٢٠٠٨. تعتبر الوساطة المالية هي النشاط الرئيسي للشركة. إن المصرف والشركة التابعة له يطلق عليهم تسمية ("المصرف").

٢. السياسات المحاسبية

١,٢ أسس إعداد القوائم المالية

تم اعداد القوائم المالية الموحدة للمصرف وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية – المعايير المحاسبية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

تم إعداد القوائم المالية الموحدة للمصرف وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية بإستثناء موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر الموحدة والتي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ القوائم المالية. تعرض القوائم المالية الموحدة بالدينار العراقي، وتم تقريب جميع المبالغ لاقرب ألف دينار عراقي وما عداه فقد تمت الإشارة اليه إن الدينار العراقي هو العملة الرئيسية للمصرف وشركته التابعة.

٢,٢ أسس توحيد القوائم المالية الموحدة

تشمل القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للمصرف والشركة التابعة له والخاضعة لسيطرته كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤ حيث أن لدى المصرف القدرة على التحكم بالسياسات المالية والتشغيلية للشركة التابعة لغرض الحصول على المنافع من أنشطتها. تم استبعاد كافة الأرصدة والمعاملات والايرادات والمصروفات بين المصرف والشركة التابعة عند التوحيد. تم إعداد القوائم المالية الخاصة بالشركة التابعة لنفس السنة كون المصرف يتبع سياسات محاسبية ثابتة. يبلغ رأس المال المدفوع للشركة التابعة ٢٠٠,٠٠٠ ألف دينار عراقي (٢٠٢٣: ٢٠٠,٠٠٠ ألف دينار عراقي) والذي يملك المصرف نسبة ١٠٠٪ منه كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤ (٢٠٢٣: ١٠٠٪).

الاستثمار في الوساطة المالية هو النشاط الرئيسي للشركة التابعة .تم توحيد القوائم المالية للشركة التابعة بالكامل من تاريخ تملكها وهو التاريخ الذي يجري فيه فعلياً انتقال سيطرة المصرف على الشركة التابعة حتى تاريخ فقدان المصرف لتلك السيطرة.

٢. السياسات المحاسبية

٢,٣ التغير في السياسات المحاسبية

إن السياسات المحاسبية المتبعة في اعداد القوائم المالية الموحدة متفقة مع تلك التي اتبعت في اعداد القوائم المالية السنوية للمصرف التجاري العراقي الاسلامي للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣، باستثناء أن لمصرف التجاري العراقي الاسلامي قام بتطبيق المعايير والتعديلات التالية بدأ من ١ كانون الثاني ٢٠٢٤:

تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦: مسؤولية الإيجار في البيع وإعادة التأجير

تحدد التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ المتطلبات التي يستخدمها البائع والمستأجر في قياس مسؤولية الإيجار الناشئة عن معاملة البيع وإعادة التأجير، لضمان عدم اعتراف البائع والمستأجر بأي مبلغ من الربح أو الخسارة يتعلق بحق الاستخدام الذي يحتفظ به.

لم يكن لهذه التعديلات أثر جوهري على القوائم المالية الموحدة للمصرف.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١): تصنيف المطلوبات المتداولة مقابل غير المتداولة

تحدد التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١) متطلبات تصنيف المطلوبات المتداولة مقابل غير المتداولة. توضح هذه التعديلات:

- تعريف الحق لتأجيل التسوية،
- الحق لتأجيل التسوية يجب ان يكون موجود في نهاية الفترة المالية،
- ان التصنيف لا يتأثر باحتمالية المنشأة ممارسة حقها في التأجيل،
- وفي حال كانت المشتقات المتضمنة في المطلوبات القابلة للتحويل في حد ذاتها أداة حقوق ملكية عند اذ لا تؤثر شروط المطلوبات على تصنيفها.

بالإضافة إلى ذلك، تم إدخال شرط الإفصاح الاجباري عندما يتم تصنيف التزام ناشئ عن اتفاقية قرض على أنه غير متداول وحق الكيان في تأجيل التسوية مشترط على الامتثال للتعهدات المستقبلية في غضون اثني عشر شهراً.

لم يكن لهذه التعديلات أثر جوهري على القوائم المالية الموحدة للمصرف.

ترتيبات تمويل الموردين - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي ٧ والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٧

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في أيار ٢٠٢٣ تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم "بيان التدفقات النقدية ٧" والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٧ "الأدوات المالية":

حيث وضحت هذه التعديلات خصائص ترتيبات تمويل الموردين والافصاحات الإضافية المطلوبة عن هذه الترتيبات. إن الغرض من متطلبات الإفصاح الواردة في هذه التعديلات هو مساعدة مستخدمي القوائم المالية على فهم آثار ترتيبات تمويل الموردين على التزامات المنشأة وتدفقاتها النقدية وتعرضها لمخاطر السيولة.توضح قواعد التحول ان المؤسسة غير ملزمة بتقديم إيضاحات في الفترات المرحلية من السنة الأولى لتطبيق التعديلات.

لم يكن لهذه التعديلات أثر جوهري على القوائم المالية الموحدة للمصرف.

٤. السياسات المحاسبية

٤,٢ معايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة والتعديلات الصادرة وغير النافذة بعد

إن المعايير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة والتعديلات الصادرة وغير النافذة حتى تاريخ القوائم المالية الموحدة مبيّنة أدناه، وسيقوم المصرف بتطبيق هذه التعديلات ابتداءً من تاريخ التطبيق الالزامي:

تعديلات على تصنيف وقياس الادوات المالية – تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في ايار ٢٠٢٤ تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧، تعديلات على تصنيف وقياس الأدوات المالية (التعديلات). تشمل التعديلات ما يلي:

- توضيح أن الالتزام المالي يتم إلغاؤه في "تاريخ التسوية" وتقديم خيار سياسة محاسبية (إذا تم استيفاء شروط محددة) لإلغاء الاعتراف بالالتزامات المالية التي تم تسويتها باستخدام نظام الدفع الإلكتروني قبل تاريخ التسوية.
- إرشادات إضافية حول كيفية تقييم التدفقات النقدية التعاقدية للأصول المالية التي تحتوي على ميزات بيئية واجتماعية وحوكمة الشركات وميزات مشابهة.
- توضيحات حول ما يشكل "ميزات غير قابلة للرجوع" وما هي خصائص الأدوات المرتبطة تعاقديًا.
- تقديم إفصاحات للأدوات المالية ذات الميزات المحتملة ومتطلبات إفصاح إضافية لأدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

تسري التعديلات على الفترات المالية التي تبدأ في او بعد ١ كانون الثاني ٢٠٢٦. يُسمح بالتطبيق المبكر، مع خيار التطبيق المبكر للتعديلات المتعلقة بتصنيف الموجودات المالية والإفصاحات ذات الصلة فقط. يعمل المصرف التجاري العراقي الاسلامي على تحديد كافة آثار التعديلات على القوائم المالية الرئيسة والايضاحات التابعة لها.

عدم قابلية العملة للتحويل تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم ٢١

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في آب ٢٠٢٣ تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٢١ "آثار التغيرات في أسعار الصرف الأجنبي" لتحديد كيفية تقييم المؤسسة فيما إذا كانت العملة قابلة للتحويل وكيفية تحديد سعر الصرف الفوري عندما تكون القابلية للتحويل معدومة. تتطلب التعديلات أيضًا الإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي البيانات المالية من فهم كيفية تأثير، أو توقع تأثير عدم قابلية العملة للتحويل إلى العملة الأخرى على الأداء المالي والمركز المالي والتدفقات النقدية للمؤسسة.

ستكون التعديلات سارية المفعول للفترات المالية السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ كانون الثاني ٢٠٢٥. يسمح بالتطبيق المبكر مع شرط الإفصاح عنه. عند تطبيق التعديلات، لا يمكن للمؤسسة إعادة عرض معلومات المقارنة.

من غير المتوقع أن يكون للتعديلات تأثير مادي على القوائم المالية الموحدة للمصرف.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٨ - العرض والإفصاح في القوائم المالية

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في نيسان ٢٠٢٤ المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٨، الذي يحل محل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١ "عرض البيانات المالية". يقدم المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٨ متطلبات جديدة للعرض داخل قائمة الدخل، بما في ذلك المجاميع الاجمالية والفرعية. علاوة على ذلك، يُلزم المؤسسة بتصنيف جميع الإيرادات والمصروفات داخل قائمة الدخل إلى واحدة من خمس تصنيفات: التشغيلية، الاستثمارية، التمويلية، ضرائب الدخل، والعمليات المتوقفة، حيث إن التصنيفات الثلاث الأولى جديدة.

كما يتطلب الإفصاح عن مقاييس الأداء المحددة من قبل الإدارة، والمجاميع الفرعية للإيرادات والمصروفات، ويتضمن متطلبات جديدة لتجميع وتفصيل المعلومات المالية بناءً على "الأدوار" المحددة للقوائم المالية الرئيسة والملاحظات بالإضافة إلى ذلك، تم إجراء تعديلات على نطاق ضيق على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧ قائمة التدفقات النقدية، والتي تشمل تغيير نقطة البداية لتحديد التدفقات النقدية من العمليات تحت الطريقة غير المباشرة، من "الربح أو الخسارة" إلى "الربح أو الخسارة التشغيلي" وإلغاء حرية الاختيار حول تصنيف التدفقات النقدية من الأرباح والفوائد. تبعاً لذلك، هناك تعديلات على العديد من المعايير الأخرى.

يسري المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٨ والتعديلات على المعايير الأخرى على فترات التقارير المالية التي تبدأ في او بعد ١ كانون الثاني ٢٠٢٧. يسمح بالتطبيق المبكر مع شرط الإفصاح عنه. يتم تطبيق المعيار بأثر رجعي.

سيؤدي هذا المعيار الى إعادة اظهار قائمة الدخل مع بعض المجاميع الجديدة المطلوبة بالإضافة الى الإفصاح عن مقاييس الأداء المحددة من قبل الإدارة.

٢. السياسات المحاسبية

٢,٥ المعلومات المتعلقة بالسياسات المحاسبية الجوهرية

ندرج ادناه السياسات المحاسبية المتبعة في اعداد القوائم المالية الموحدة والتي تم اتباعها بشكل ثابت.

ترجمة العملات الأجنبية

يتم تسجيل المعاملات بالعملات الأجنبية مبدئيا بأسعار الصرف السائدة في تاريخ المعاملة.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية إلى العملة الرئيسية بأسعار الصرف السائدة بتاريخ بيان المركز المالي. حيث تدرج جميع الفروقات إلى "صافي أرباح فروقات تحويل عملات اجنبية" في قائمة الدخل الموحدة.

يتم تحويل البنود غير النقدية التي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية بعملة أجنبية باستخدام أسعار الصرف كما في تواريخ المعاملات المبدئية. حيث يتم تحويل البنود غير النقدية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة بعملة أجنبية باستخدام أسعار الصرف السائدة في التاريخ الذي تم فيه تحديد القيمة العادلة.

تصنيف وقياس الأدوات المالية

يعتمد تصنيف الأدوات المالية عند الإثبات المبدئي على الغرض الذي من أجله تم اقتناء الأدوات المالية وعلى خصائصها. يتم إثبات جميع الأدوات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة بالإضافة إلى البنود غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر تضاف إليها تكاليف المعاملة التي تنسب مباشرةً إلى اقتناؤها أو إصدارها. يتم إطفاء العلاوات والخصومات على أسس منتظمة حتى تاريخ استحقاقها باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي وترحل إلى دخل الفوائد أو مصروفات الفوائد، حسب مقتضى الحال.

أ) تاريخ الاعتراف

جميع المشتريات والمبيعات "العادية" للموجودات المالية يتم إثباتها في تاريخ التسوية، وهو التاريخ الذي يلتزم فيه المصرف بتسليم أو توصيل الموجود. المشتريات أو المبيعات العادية هي تلك التي تتعلق بشراء أو بيع الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال الإطار الزمني المنصوص عليه عامةً في القوانين أو حسب أعراف السوق.

ب) التسهيلات الائتمانية المباشرة

التسهيلات الائتمانية المباشرة هي موجودات مالية ذات مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد وتواريخ استحقاق ثابتة ولا يتم تداولها في السوق النشطة. بعد الإثبات المبدئي، يتم لاحقاً قياس التسهيلات الائتمانية المباشرة بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي، بعد خصم أي مبالغ تم شطبها ومخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة والفوائد المعلقة. يتم إثبات الخسائر الناتجة عن انخفاض قيمة تلك الموجودات في قائمة الدخل الموحدة ضمن "مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة " وحساب مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في الميزانية الموحدة. يتم احتساب التكلفة المطفأة بالأخذ في الاعتبار أي علاوات أو خصومات من الاقتناء والرسوم التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من سعر الفائدة الفعلي. يتم تضمين الإطفاء ضمن "إيرادات الفوائد" في قائمة الدخل الموحدة.

يتم تعليق الفوائد والعمولات الناشئة عن الائتمان الغير عامل عند انخفاض قيمة القروض وفقاً لتعليمات البنك المركزي العراقي.

ج) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر

تتضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية التي لن يتم بيعها في المستقبل القريب. كما يتم إثبات هذه الموجودات عند الشراء بالقيمة العادلة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء ويعاد تقييمها لاحقاً بالقيمة العادلة، ويظهر التغيير في القيمة العادلة في قائمة الدخل الشامل الموحدة وضمن حقوق الملكية الموحدة بما فيه التغير في القيمة العادلة الناتج عن تسجيل فروقات تحويل بنود الموجودات غير النقدية بالعملات الاجنبية، وفي حال بيع هذه الموجودات أو جزء منها يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن ذلك في قائمة الدخل الشامل الموحدة، وضمن حقوق الملكية الموحدة. ويتم تحويل رصيد احتياطي تقييم الموجودات المباعة مباشرة الى الأرباح والخسائر المدورة وليس من خلال قائمة الدخل الموحدة. لا تخضع هذه الموجودات لاختبار خسائر التدني. كما يتم الاعتراف بايرادات الأرباح ضمن قائمة الدخل الموحدة عند نشوء حق للمصرف باستلام الأرباح.

د) موجودات مالية بالتكلفة المطفأة

يتم قياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة التي تهدف ادارة المصرف وفقاً لنموذج اعمالها الاحتفاظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والتي تتمثل بالدفعات من اصل الدين والفائدة على رصيد الدين القائم.

يتم قياس هذه الموجودات عند الشراء بالقيمة العادلة مضافاً أليها مصاريف الاقتناء ويتم الاطفاء باستخدام طريقة الفائدة الفعالة مطروحاً منها مخصص التدني؛ ويتم قيد اي تدني في قيمتها في قائمة الدخل الموحدة.

٢. السياسات المحاسبية

٢,٥ المعلومات المتعلقة بالسياسات المحاسبية الجوهرية (تتمة)

انخفاض قيمة الموجودات المالية

إن احتساب المصرف للمخصصات المتوقعة للخسائر الائتمانية هي نتائج النماذج المتضمنة على عدد من الافتراضات الأساسية المتعلقة باختيار المدخلات المتغيرة والترابط المتبادل بينها. يعكس نموذج انخفاض قيمة الخسائر الائتمانية المتوقعة القيمة الحالية لجميع حالات العجز النقدي المتعلقة بأحداث حدوث التعثر في السداد إما (١) على مدى الاثني عشر شهراً التالية أو (٢) على مدى العمر المتوقع للأداة المالية تبعاً لتدهور الائتمان اعتباراً من تاريخ الاثبات المبدئي. يعكس مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة نتائج غير متحيزة ونتائج الاحتمالات المرجحة والتي تأخذ في الاعتبار سيناريوهات متعددة تستند إلى توقعات معقولة ومُدعَمة.

تنتج الخسائر الائتمانية المتوقعة من احتمالية حدوث التعثر في السداد (PD) وقيمة التعرض للتعثر في السداد (EAD) والخسارة في حالة حدوث التعثر في السداد (LGD). تمثل احتمالية حدوث التعثر في السداد احتمالية تعثر المقترض في سداد التزاماته المالية، إما على مدى الاثني عشراً شهر القادمة أو على مدى العمر المتبقي للالتزام. إن قيمة التعرض للتعثر في السداد هو تقدير للتعرض للتعثر في السداد في تاريخ مستقبلي ، بالأخذ في الاعتبار التغيرات المتوقعة في التعرضات الممولة بعد تاريخ إعداد التقرير المالية بما في ذلك المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم . يتم تحديد قيمة التعرض للتعثر في السداد للتعرضات غير الممولة بما في ذلك الارتباطات غير المسحوبة من خلال وقع خبرة التحليل السلوكي وعوامل التحويل الائتماني التنظيمية. تحدد الخسارة في حالة حدوث التعثر في السداد الخسارة المحتملة من التعرض في حالة التعثر في السداد. تتمثل المحددات الرئيسية للخسارة في حالة حدوث التعثر في السداد، من بين أمور أخرى، في بيانات الاسترداد / الخسارة السابقة لكل قطاع من القطاعات وبيانات الخسارة الخارجية وفترة الاسترداد المتوقعة ومعدل الخصم والتوجيهات التنظيمية وعوامل أخرى.

يقيس نموذج انخفاض القيمة مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة باستخدام نهج من ثلاث مراحل يستند إلى مدى تدهور الائتمان منذ منحه كما هو موضح أدناه:

المرحلة ١ - قياس وإثبات مخصص الخسارة الائتمانية بمبلغ يعادل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً للأدوات المالية التي لم تزيد مخاطرها الائتمانية بشكل جوهري منذ إثباتها المبدئي. تعتبر جميع الموجودات ذات الدرجة الاستثمارية هي ضمن المرحلة ١ وفقاً لسياسة المصرف بموجب افتراضات المخاطر الائتمانية المنخفضة، إلا في الحالات التي تتجاوز موعد استحقاقها ٣٠ يوماً (قابلة للنقض) أو ٦٠ يوماً (غير قابلة للنقض).

المرحلة ٢ - إذا زادت المخاطر الائتمانية بشكل جوهري من إثباتها المبدئي، (سواءً تم تقييمها على أساس فردي أو جماعي)، ومن ثم فإنها تقيس وتثبت مخصص الخسارة الائتمانية بمبلغ يعادل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر. تتمثل الدوافع الرئيسية باعتبار الموجود بأنه ضمن المرحلة ٢ وفقاً لسياسة المصرف فيما يلي:

- التغيرات في تصنيف المخاطر منذ منحها. حيثما يتدهور التغير في التصنيف بشكل جوهري، يتم تلقائياً ترحيل التكلفة المطفأة للموجودات المالية إلى المرحلة ٢.
- عدد الأيام التي فات موعد استحقاقها (٣٠ يوماً - قابلة للنقض) خاضعة للموافقة بناءً على قرار لجنة العمل التابعة للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩؛ ٦٠ يوماً (غير قابلة للنقض).
- التأخير في المراجعات الائتمانية أو حل الاستثناءات الائتمانية التي تخضع لقرار لجنة العمل.
- ضعف محدد في القطاع أو البلد الذي يخضع لقرار لجنة العمل.

أي مؤشرات محددة أخرى بما في ذلك معلومات النظرة المستقبلية المتاحة بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما فيما يتعلق بالملتزم أو التعرض على سبيل المثال لا الحصر، المتأخرات مع المقرضين الآخرين والدعاوى القضائية المرفوعة ضد الملتزم من قبل المقرضين / الدائنين الآخرين والتغيرات السلبية في مؤشرات السوق للأداء المالي وما إلى ذلك، وتحدد لجنة العمل بأن هذا يمثل تدهوراً جوهرياً في جودة الائتمان وما إلى ذلك.

المرحلة ٣ -يتم تضمين الأدوات المالية التي توجد لديها دليل موضوعي لانخفاض القيمة والتي يتم اعتبارها بأنها منخفضة القيمة ائتمانياً في هذه المرحلة. على غرار المرحلة ٢، فإن مخصص الخسارة الائتمانية يشمل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر.

٢. السياسات المحاسبية

٢,٥ المعلومات المتعلقة بالسياسات المحاسبية الجوهرية (تتمة)

إدراج معلومات النظرة المستقبلية

يدرج المصرف معلومات النظرة المستقبلية في كل من تقييماته لتحديد ما إذا زادت المخاطر الائتمانية للأداة بشكل جوهري منذ إثباتها المبدئي وقياسها لتوقيت دورة اقتصادية محددة لاحتمالية حدوث التعثر في السداد. قام المصرف بإجراء تحليل من واقع خبرته وحدد المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على المخاطر الائتمانية والخسائر الائتمانية المتوقعة. يتم تطبيق المتغيرات الاقتصادية المتوقعة على العلاقات المتدهورة لتحديد التوقيت لدورة اقتصادية محددة لاحتمالية حدوث التعثر في السداد. تتضمن العوامل الاقتصادية الكلية التي تم أخذها في الاعتبار على المتغيرات المتعلقة بالنفط وإجمالي الناتج المحلي والبطالة والمؤشرات العقارية. يتم إجراء مراجعة بصورة منتظمة للمنهجيات والافتراضات بما في ذلك أي توقعات للأوضاع الاقتصادية المستقبلية.

تعريف التعثر في السداد

يتم فحص الموجودات المالية التي تخضع لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة حول ما إذا كانت منخفضة القيمة ائتمانياً. قد يتضمن الدليل الموضوعي الذي يثبت بأن الموجودات المالية منخفضة القيمة ائتمانياً على خرق للعقد، مثل التعثر في السداد أو العجز عن سداد الفائدة على المبلغ الأصلي القائم أو مدفوعات على المبلغ الأصلي أو مؤشرات على أنه من المحتمل بأن المقترض سيعلن إفلاسه أو إعادة تنظيم مالي جوهري آخر أو اختفاء السوق النشطة أو أي معلومات أخرى التي يمكن ملاحظتها تتعلق بمجموعة من الموجودات مثل التغيرات السلبية في وضع دفع المقترضين أو الجهات المصدرة في المصرف أو الشروط الاقتصادية التي ترتبط بالتعثر في السداد في المصرف. يواصل المصرف سياسته المتعلقة بمعالجة الأدوات المالية كمنخفضة القيمة ائتمانياً ضمن فئة المرحلة ٣ عندما تكون المدفوعات على المبلغ الأصلي أو الفائدة على المبلغ الأصلي القائم متأخرة عند السداد لمدة ٩٠ يوماً أو أكثر.

يتم شطب الموجودات المالية بعد إجراء جميع أنشطة إعادة الهيكلة والتحصيل ولا يوجد هناك احتمال واقعي للاسترداد.

استبعاد الموجودات المالية والمطلوبات المالية

يستبعد الأصل المالي (أو جزء من الأصل المالي أو جزء من مجموعة موجودات مالية مماثلة حيثما كان ذلك مناسباً) عندما:

- ينقضي الحق في استلام التدفقات النقدية من الأصل؛ أو
- يحتفظ المصرف بالحق في استلام التدفقات النقدية من الأصل ولكن بالمقابل تتحمل التزاماً بدفع التدفقات النقدية بالكامل دون تأخير مادي إلى طرف ثالث بموجب ترتيب "القبض والدفع"؛ أو
- عندما (أ) يقوم بتحويل كافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل أو (ب) لم يقم بتحويل أو الاحتفاظ بكافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل ولكنه حول السيطرة على هذا الأصل.

يستبعد الالتزام المالي عند الإعفاء من الالتزام المرتبط بالمطلوبات أو الغاؤه أو انقضاء أجله. عند استبدال التزام مالي بآخر من نفس جهة التمويل ووفقاً لشروط مختلفة بشكل جوهري، أو في حالة التعديل الجوهري في شروط الالتزام الحالي، يتم التعامل مع هذا التبديل أو التعديل كاستبعاد للالتزام الأصلي وتحقق لالتزام جديد.

تحديد القيمة العادلة

إن القيمة العادلة للأدوات المالية المتداولة في أسواق نشطة بتاريخ قائمة المركز المالي الموحدة مبنية على أسعار السوق المتداولة أو أسعار التاجر (سعر الطلب للمراكز طويلة الأجل وسعر العرض للمراكز قصيرة الأجل)، دون أي خصم لتكاليف المعاملة المالية.

بالنسبة لجميع الأدوات المالية الأخرى غير المدرجة في سوق نشط، يتم تحديد القيمة العادلة باستخدام أساليب تقييم مناسبة بما فيها استخدام النماذج الحسابية، المقارنة مع أدوات مالية مماثلة التي لها أسعار في السوق النشط ولكن عندما تكون بيانات السوق النشط غير متوفرة يتم استخدام الفرضيات من أجل الوصول إلى القيمة العادلة. إن هذه الفرضيات تتضمن الاعتبارات الخاصة بالسيولة وكذلك المدخلات مثل التقلب للمشتقات المالية طويلة الاجل ومعدلات الخصم ومعدلات الدفعات المقدمة ومعدلات التعثر للسندات المُدعمة بإصول.

٢. السياسات المحاسبية

٢,٥ المعلومات المتعلقة بالسياسات المحاسبية الجوهرية (تتمة)

التقاص الادوات المالية

يتم إجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي الموحدة فقط عندما تتوفر الشروط القانونية الملزمة، وكذلك عندما يتم تسديدها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسديد المطلوبات في نفس الوقت. وليس هذا هو الحال بشكل عام مع اتفاقيات المقاصة الرئيسية، وبالتالي، يتم عرض الموجودات والمطلوبات ذات الصلة بالأجمالي في قائمة المركز المالي الموحدة.

الضمانات المالية

يتضمن النشاط الجاري للمصرف منح الضمانات المالية والتي تشتمل على الاعتمادات المستندية خطابات الضمان وخطابات القبول. يتم الاعتراف بالضمانات المالية بشكل اولي في القوائم المالية الموحدة بالقيمة العادلة ضمن "المطلوبات الأخرى". بعد الاعتراف الاولي، يتم قياس التزامات المصرف بالاقساط المطفأة او افضل تقدير للتكاليف المطلوبة لتسوية الالتزامات المالية الناجمة عن الضمان ايهما اعلى.

يتم ادراج أي زيادة بالالتزامات المتعلقة بالضمانات المالية في قائمة الدخل الموحدة تحت "صافي مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة". يتم الاعتراف بالاقساط المستلمة في قائمة الدخل الموحدة تحت "صافي أيرادات العمولات" بطريقة القسط الثابت على عمر الضمان.

يتم احتساب مخصص الخسارة المتوقعة على الضمانات المالية على أساس المدفوعات المتوقعة لتعويض حامل العقد بعد خصم أية مبالغ يتوقع المصرف استردادها

الاعتراف بالايرادات والمصروفات

يتم الاعتراف بالايراد طالما ان هناك منفعة اقتصادية ستتحقق للمصرف وانه يمكن قياسه بشكل موثوق. يتم استيفاء المعايير ادناه قبل الاعتراف بالايراد:

-الفائدة والدخل المشابه والمصروف

يتم تسجيل الفوائد المدينة والدائنة لكافة الأدوات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة وفق طريقة الفائدة الفعالة التي من خلالها يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة الداخلة او الخارجة عن هذه الأدوات من صافي القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات المالية. يتم استبعاد الفوائد التي مضى على استحقاقها ٩٠ يوم او اكثر من الفوائد الدائنة على التسهيلات الائتمانية المباشرة المتعثرة والموجودات المالية الأخرى ولا يتم الاعتراف بها ضمن قائمة الدخل الموحدة.

-إيرادات العمولات

يتم التعامل مع رسوم الائتمان كجزء لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعالة للأدوات المالية ويتم الاعتراف بها على مدار عمرها، إلا عندما يتم بيع المخاطر الأساسية إلى طرف ثالث يتم فيه الاعتراف بها فورًا. يتم احتساب الرسوم أو الرسوم المرتبطة ببعض التزامات الأداء عند الوفاء بتلك الالتزامات. يتم الاعتراف بإيرادات الرسوم والعمولات الأخرى عند استحقاقها.

-ايراد أرباح الأسهم يتم الاعتراف بالايراد عند نشوء حق للمصرف باستلام الأرباح.

النقد وما في حكمه

يتضمن النقد وما في حكمه كما هو مذكور في قائمة التدفقات النقدية من النقد، الأرصدة لدى البنك المركزي العراقي، الأرصدة لدى المصارف والمؤسسات المصرفية، وتنزل ودائع المصارف والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر من تاريخ المنح.

٢. السياسات المحاسبية

٢,٥ المعلومات المتعلقة بالسياسات المحاسبية الجوهرية (تتمة)

الممتلكات والمعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة التاريخية بعد تنزيل الاندثار المتراكم وخسائر التدني المتراكمة إن وجدت. يتم معالجة التغييرات في العمر الإنتاجي المتوقع بواسطة تغيير فترة أو طريقة الاندثار حسب الحاجة ويتم معاملتها كتغير في السياسات المحاسبية.

تظهر المشاريع تحت التنفيذ بالكلفة مطروحاً منه خسائر التدني إن وجدت.

يتم إحتساب الاندثار (بإستثناء الأراضي حيث أن الأراضي لا تندثر) باستخدام طريقة القسط الثابت وفقاً للعمر الإنتاجي المتوقع كما يلي:

	العمر الإنتاجي (سنوات)
مباني	٢٠
الات ومعدات	٥
وسائط نقل	٥
أثاث	٥
أجهزة حاسوب / أنظمة ألكترونية	٥

يتم شطب أي بند من الممتلكات والمعدات وأي أجزاء جوهرية منها عند التخلص منها أو عند عدم وجود منفعة اقتصادية متوقعة من استخدام الأصل أو التخلص منه. يتم قيد أي ربح أو خسارة ناتجة عن شطب الأصل في "الإيرادات التشغيلية الأخرى" أو "المصروفات التشغيلية الأخرى" في قائمة الدخل الموحدة في السنة التي تم فيها استبعاد الاصل.

المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون لدى المصرف إلتزام حالي (قانوني أو استدلالي) ناشئ عن أحداث سابقة، وأن تسديد هذه الألتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.

الإيجارات

أ) حق استخدام الموجودات

يقوم المصرف بإثبات حق استخدام الموجودات في تاريخ بداية عقد الإيجار (أي، التاريخ الذي يكون فيه الموجود الأساسي متاحاً للاستخدام). يتم قياس حق استخدام الموجودات بالتكلفة، مخصوماً منها أي استهلاك متراكم وخسائر الانخفاض في القيمة، ويتم تعديلها لأي إعادة قياس لالتزامات عقود الإيجار. تتضمن تكلفة حق استخدام الموجودات على مبلغ التزامات عقود الإيجار المثبتة والتكاليف المباشرة المبدئية المتكبدة ومدفوعات عقود الإيجار التي تم إجرائها في أو قبل تاريخ بداية عقد الإيجار مخصوماً منها حوافز الإيجار المستلمة. ما لم يكن المصرف متأكد بصورة معقولة من الحصول على ملكية الموجود المؤجر في نهاية فترة عقد الإيجار، يتم إستهلاك حق استخدام الموجودات المثبتة على أساس القسط الثابت على مدى أعمارها الإنتاجية المقدرة أو مدة عقد الإيجار، أيهما أقصر. يخضع حق استخدام الموجودات إلى الانخفاض في القيمة. يتم إثبات القيمة المدرجة لحق استخدام الموجودات ضمن الممتلكات والمعدات وحق استخدام الموجودات، صافي في قائمة المركز المالي الموحدة.

ب) إلتزامات عقد الإيجار

في تاريخ بداية عقد الإيجار، يقوم المصرف بإثبات التزامات عقد الإيجار المقاسة بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار التي ستسدد على مدى فترة عقد الإيجار. عند احتساب القيمة الحالية لمدفوعات الإيجار، يستخدم المصرف معدل الاقتراض الإضافي في تاريخ بداية عقد الإيجار إذا لم يكن بالإمكان تحديد معدل الفائدة الضمني في عقد الإيجار بسهولة. بعد تاريخ بداية عقد الإيجار، يتم زيادة مبلغ التزامات عقد الإيجار ليعكس الفائدة الإضافية وتخفيض مدفوعات الإيجار المسددة. بالإضافة إلى ذلك، يتم إعادة قياس القيمة المدرجة للالتزامات عقد الإيجار إذا كان هناك تعديل أو تغيير في مدة عقد الإيجار أو تغيير جوهري في مدفوعات الإيجار الثابتة أو تغيير في التقييم لشراء الموجود الأساسي والمثبتة ضمن المطلوبات الأخرى في قائمة المركز المالي الموحدة.

٢. السياسات المحاسبية

٢,٥ المعلومات المتعلقة بالسياسات المحاسبية الجوهرية (تتمة)

الضرائب

ضريبة الدخل الحالية

يتم قياس الأصول والالتزامات الضريبية للسنة الحالية والسنوات السابقة على أساس المبالغ المتوقع تحصيلها أو دفعها للهيئة العامة الضرائب، وبما يتلائم مع معيار المحاسبة الدولي ١٢.

إن النسب الضريبية والقوانين الضريبية المستخدمة لاحتساب المبالغ هي تلك النافذة بتاريخ قائمة المركز المالي الموحد.

الضريبة المؤجلة

يتم تصنيف الضريبة المؤجلة عن الفروقات المؤقتة في تاريخ المركز المالي الموحد بين الأسس الضريبية للموجودات والمطلوبات وقيمتها الدفترية لأغراض التقارير المالية.

يتم الأعتراف بالمطلوبات الضريبية المؤجلة لكافة الفروقات المؤقتة الخاضعة للضريبة فيما عدا الفروقات المؤقتة المرتبطة بالاستثمارات في الشركات التابعة حيث يمكن السيطرة على توقيت عكس الفروقات المؤقتة ومن المحتمل أن لايتم عكس الفروقات المؤقتة في المستقبل المنظور

يتم الاعتراف بموجودات الضريبة المؤجلة لكافة الفروقات المؤقتة القابلة للاستقطاع وتحويل المبالغ الضريبية غير المستخدمة والخسائر الضريبية غير المستخدمة إلى الحد الذي يكون فيه من المحتمل أن يكون الربح الخاضع للضريبة متاحا مقابل الفروق المؤقتة القابلة للخصم وإحالة الإقرارات الضريبية غير المستخدمة ويمكن استخدام الخسائر الضريبية غير المستخدمة.

يتم مراجعة القيمة الدفترية للموجودات الضريبية المؤجلة في تاريخ كل تقرير ويتم تخفيضها إلى الحد الذي يصبح فيه من غير المحتمل وجود أرباح ضريبية كافية للسماح باستخدام أو استخدام جزء من أصل الضريبة المؤجلة. يتم إعادة تقييم الموجودات الضريبية المؤجلة غير المعترف بها في تاريخ كل تقرير ويتم الأعتراف بها إلى الحد الذي يصبح فيه من المحتمل أن الربح المستقبلي الخاضع للضريبة سيسمح باسترداد أصل الضريبة المؤجلة.

معلومات القطاعات

قطاع الاعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معا في تقديم منتجات او خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات اعمال اخرى.

القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات او خدمات في بيئة اقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات اقتصادية اخرى.

الموجودات التي تم الاستحواذ عليها

تظهر الموجودات التي تم الاستحواذ عليها من قبل المصرف وفاءً لديون مستحقة في قائمة المركز المالي الموحدة ضمن بند "ممتلكات ومعدات وحق استخدام الموجودات، صافي" بالقيمة الدفترية أو القيمة العادلة أيهما أقل. يجب استخدام هذه الموجودات من قبل المصرف في عملياته أو بيعها في غضون عامين من تاريخ الأستحواذ. وبخلاف ذلك ، يطلب البنك المركزي العراقي من المصرف تسجيل مخصصات مقابل هذه الموجودات بعد انقضاء فترة السنتين.

٢. السياسات المحاسبية

٦,٢ الفرضيات والتقديرات المحاسبية الهامة

إن إعداد البيانات المالية الموحدة وفقا للمعايير الدولية يتطلب إستخدام بعض الأحكام المحاسبية الهامة والتقديرات والافتراضات التي تؤثر على مقدار المُبلغ عنها من الموجودات والمطلوبات، فإنه يقتضي من الإدارة ممارسة حكمها في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمصرف. مثل هذه التقديرات والافتراضات والأحكام يتم تقييمها باستمرار وتستند إلى التجربة التاريخية وغيرها من العوامل، بما في ذلك الحصول على المشورة المهنية والتوقعات للأحداث في المستقبل.

إن أهم استخدامات الاجتهادات والتقديرات هي كالتالي:

نموذج الأعمال

عند إجراء تقييم لتحديد ما إذا كان الهدف من نموذج الأعمال هو الاحتفاظ بالموجودات من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، يأخذ المصرف في الاعتبار ضمن أي مستوى من أنشطة أعمالها ينبغي إجراء هذا التقييم. بصورة عامة، فإن نموذج الأعمال هو الواقع الذي يمكن أن يستدل من خلال الطريقة التي يتم فيهـا إدارة الأعمال والمعلومات المقدمة للإدارة.

عند تحديد ما إذا كان نموذج أعمال المصرف لإدارة الموجودات المالية هو الاحتفاظ بالموجودات من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، يتم الأخذ في الاعتبار:

-السياسات والأهداف التي وضعتها الإدارة فيما يتعلق بالمحفظة وتشغيل تلك السياسات من الناحية العملية؛
-تقييم الإدارة لأداء المحفظة؛ و
-استراتيجية الإدارة فيما يتعلق بتحقيق إيرادات فوائد الحصص التعاقدية أو تحقيق مكاسب رأسمالية.

قياس مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة

قياس مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة وأدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر هو مجال يتطلب استخدام النماذج المعقدة والافتراضات الجوهرية حول الظروف الاقتصادية المستقبلية والسلوك الائتماني (على سبيل المثال، احتمال تعثر العملاء في السداد والخسائر الناتجة)، وتقدير مقدار وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية وقيم الضمانات. وتستند هذه التقديرات إلى عدد من العوامل حيث يمكـــن أن تؤدي التغييرات إلى مستويات مختلفة من المخصصات.

تمثل عملية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للمصرف نتائج النماذج المعقدة المتضمنة على عدد من الافتراضات الأساسية المتعلقة باختيار المدخلات المتغيرة والترابط المتبادل بينها. كما يتطلب عمل عدد من الاجتهادات الجوهرية عند تطبيق المتطلبات المحاسبية لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، مثل:

-نموذج التصنيف الائتماني الداخلي، الذي يحدد احتمالية حدوث التعثر في السداد للتصنيفات الفردية؛
-تحديد معايير الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية؛
-اختيار النماذج والافتراضات المناسبة لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة؛
تحديد الترابط بين سيناريوهات الاقتصاد الكلي والمدخلات الاقتصادية، مثل مستويات البطالة وقيم الضمانات وتأثيرها على احتمالية حدوث التعثر في السداد وقيمة التعرض للتعثر في السداد والخسارة في حالة حدوث التعثر في السداد
-الاختيار والترجيحات النسبية لسيناريوهات النظرة المستقبلية لاشتقاق المدخلات الاقتصادية في نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة؛
-إنشاء مجموعات من الموجودات المالية المماثلة لأغراض قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة؛ و
-تحديد فترة التعرض ذات الصلة فيما يتعلق بالتسهيلات المتجددة والتسهيلات التي تخضع لإعادة الهيكلة في وقت إعداد التقارير المالية.

المخصصات مقابل القضايا

يتم تكوين مخصص لقاء القضايا المقامة ضد المصرف اعتماداً على دراسة قانونية معدة من قبل محامي ومستشاري المصرف والتي بموجبها يتم تحديد المخاطـر المحتمـل حدوثها في المستقبل، ويعاد النظر في تلك الدراسات بشكـل دوري.

مخصص ضريبة الدخل

يتم تحميل السنة المالية بما يخصها من مصروف ضريبة الدخل وفقا للأنظمة والقوانين والمعايير الدولية لأعداد التقارير المالية.

٢. السياسات المحاسبية

٦,٢ الفرضيات والتقديرات المحاسبية الهامة (تتمة)

الأعمار الإنتاجية للممتلكات والمعدات

تقوم الادارة بإعادة تقدير الاعمار الانتاجية للممتلكات والمعدات بشكل دوري لغايات احتساب الاندثار السنوي اعتمادا على الحالة العامة لتلك الممتلكات والمعدات وتقديرات الاعمار الانتاجية المتوقعة في المستقبل.

مبدأ الاستمرارية

قامت الإدارة بإجراء تقييم لقدرة المصرف على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية وهي مقتنعة بأن المصرف لديه المصادر للاستمرار في أعمالها في المستقبل المنظور. وعلاوة على ذلك، فإن الإدارة ليست على علم بأي أمور جوهرية غير مؤكدة التي من الممكن أن تسبب شكوكاً على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية. ولذلك، تم إعداد القوائم المالية الجوهرية حول قدرة المصرف الموحدة على أساس مبدأ الاستمرارية.

القيمة العادلة للادوات المالية

يتم وضع تقديرات لتحديد القيم العادلة للموجودات المالية والمشتقات المالية التي لا يتم تداولها في السوق النشطة. تستند تلك التقديرات بالضرورة على افتراضات حول عدة عوامل تتضمن على درجات مختلفة من الرأي وعدم التيقن، ومن ثم قد تختلف النتائج الفعلية مما ينتج عنها تغيرات مستقبلية في مثل تلك التقديرات.

٣. نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي

	٢٠٢٤ دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	٢٠٢٣ دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
نقد في الخزينة*	٢٠,٠٥٥,٩٩٥	٢١,٣٤٧,٨٨٤
أرصدة لدى البنك المركزي العراقي :		
حسابات جارية	١٠٠,٧١١,٩٤٦	٦١,٩٥٥,١٣٧
احتياطي نقدي قانوني **	٢٣,٤٧٢,٢٢٤	٢٨,٦٢٧,٩٩٥
احتياطي تأمينات خطابات ضمان***	٥٥٨,٤٥١	٥٩٢,٤٩٣
مؤسسات مالية تحت التأسيس و زيادة رأس المال****	٢٣,٠٠٠	١,٠٢٣,٠٠٠
	١٢٤,٧٦٥,٦٢١	٩٢,١٩٨,٦٢٥
	١٤٤,٨٢١,٦١٦	١١٣,٥٤٦,٥٠٩

*يتضمن النقد في الخزينة عملات اجنبية بلغ رصيدها ١١,٧٤٧,٢٨٧ الف دينار عراقي كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٤ (٢٠٢٣: مبلغ ٨,٠٩٨,٩٣٩ الف دينار عراقي).

**تمثل هذه المبالغ متطلبات الاحتياطي النقدي القانوني لدى البنك المركزي العراقي، وهي لا تحمل فائدة وغير متاحة للاستخدام في العمليات اليومية. تبلغ نسبة الاحتياطي النقدي القانوني للحسابات الجارية ١٨٪ و حسابات الودائع و التوفير ١٣٪ كحد ادنى.

***حسب تعليمات البنك المركزي العراقي الصادرة بتاريخ ٢ أيار ٢٠١٧ تم البدء بحجز مبالغ احتياطيات تأمينات خطابات الضمان. حيث تحتجز هذه المبالغ لدى البنك المركزي العراقي لأغراض مواجهة العجز في تغطية خطابات الضمان المطالب بها، وهي لا تحمل فائدة وغير متاحة للاستخدام في العمليات اليومية.

**** تمثل هذه المبالغ ودائع مدفوعة من قبل شركات قيد التأسيس، يقوم المصرف بإيداع هذه المبالغ في حساب خاص لدى البنك المركزي العراقي. هذه المبالغ لا تحمل فائدة وغير متاحة للاستخدام في العمليات اليومية للمصرف.

٤. أرصدة لدى المصارف، بالصافي

	٢٠٢٤		
	داخل العراق	خارج العراق	المجموع
	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
حسابات جارية وتحت الطلب	٩٥,٦٠٠	١٨,٥٦٠,١٤٣	١٨,٦٥٥,٧٤٣
ودائع لأجل	-	٩,١٧٠,٠٠٠	٩,١٧٠,٠٠٠
يطرح: مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة *	(١,٨٨٣)	-	(١,٨٨٣)
	٩٣,٧١٧	٢٧,٧٣٠,١٤٣	٢٧,٨٢٣,٨٦٠

	٢٠٢٣		
	داخل العراق	خارج العراق	المجموع
	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
حسابات جارية وتحت الطلب	٩٦,٩١٩	٢,٩٠٥,٥١٥	٣,٠٠٢,٤٣٤
ودائع لأجل	-	٢٦,٤٥٢,١٥٧	٢٦,٤٥٢,١٥٧
يطرح: مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة *	(٢,٠٣٩)	-	(٢,٠٣٩)
	٩٤,٨٨٠	٢٩,٣٥٧,٦٧٢	٢٩,٤٥٢,٥٥٢

بلغت الودائع التي لا تحمل فوائد مبلغ ١٨,٦٥٥,٧٤٣ الف دينار عراقي (٢٠٢٣: ٣,٠٠٢,٤٣٤ الف دينار عراقي).

بلغت الودائع التي تحمل فوائد مبلغ ٩,١٧٠,٠٠٠ الف دينار عراقي (٢٠٢٣: ٢٦,٤٥٢,١٥٧ الف دينار عراقي).

تشمل الأرصدة لدى المصارف عملات اجنبية بلغت قيمتها ٢٧,٧٣٠,٢١٥ الف دينار عراقي كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٤ (٢٠٢٣: ٢٩,٣٥٨,١٢٢ ألف دينار عراقي) لا تتضمن الأرصدة لدى المصارف والمؤسسات المالية الأخرى أي حسابات مستحقة او ارصدة متدنية كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٤ و٢٠٢٣.

٤. أرصدة لدى المصارف، بالصافي (تتمة)

أرصدة لدى المصارف	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المجموع
	٢٠٢٤ دينار عراقي (بآلاف الدنانير)			
درجة تصنيف عالية	-	-	-	-
درجة تصنيف عادية	٢٧,٨٢٥,٧٤٣	-	-	٢٧,٨٢٥,٧٤٣
	٢٧,٨٢٥,٧٤٣	-	-	٢٧,٨٢٥,٧٤٣
يطرح: مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(١,٨٨٣)	-	-	(١,٨٨٣)
	٢٧,٨٢٣,٨٦٠	-	-	٢٧,٨٢٣,٨٦٠

أرصدة لدى المصارف	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المجموع
	٢٠٢٣ دينار عراقي (بآلاف الدنانير)			
درجة تصنيف عالية	-	-	-	-
درجة تصنيف عادية	٢٩,٤٥٤,٥٩١	-	-	٢٩,٤٥٤,٥٩١
	٢٩,٤٥٤,٥٩١	-	-	٢٩,٤٥٤,٥٩١
يطرح: مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٢,٠٣٩)	-	-	(٢,٠٣٩)
	٢٩,٤٥٢,٥٥٢	-	-	٢٩,٤٥٢,٥٥٢

*** الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية لارصدة لدى المصارف كما موضح في الجدول ادناه:**

	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المجموع
	٢٠٢٤ دينار عراقي (بآلاف الدنانير)			
كما في ١ كانون الثاني	٢,٠٣٩	-	-	٢,٠٣٩
المحول من المرحلة ١	-	-	-	-
المحول من المرحلة ٢	-	-	-	-
المحول من المرحلة ٣	-	-	-	-
صافي اعادة قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة	(١٥٦)	-	-	(١٥٦)
كما في ٣١ كانون الأول	١,٨٨٣	-	-	١,٨٨٣

	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المجموع
	٢٠٢٣ دينار عراقي (بآلاف الدنانير)			
كما في ١ كانون الثاني	١,٨٦٦	-	-	١,٨٦٦
المحول من المرحلة ١	-	-	-	-
المحول من المرحلة ٢	-	-	-	-
المحول من المرحلة ٣	-	-	-	-
صافي اعادة قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة	١٧٣	-	-	١٧٣
كما في ٣١ كانون الأول	٢,٠٣٩	-	-	٢,٠٣٩

٥. تسهيلات ائتمانية مباشرة، صافي

	٢٠٢٤ دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	٢٠٢٣ دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
أفراد	٧,٨٩٠,٩٧٦	١٢,٠٢٦,٠٠٩
أجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة *	٧,٨٩٠,٩٧٦	١٢,٠٢٦,٠٠٩
يطرح: مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة **	(٣٩٨,١٤٤)	(٦٥٩,٢٢١)
يطرح: فوائد معلقة ***	(٦٦,٢٨١)	(٧٥,٥٤١)
	٧,٤٢٦,٥٥١	١١,٢٩١,٢٤٧

	٢٠٢٤ دينار عراقي (بآلاف الدنانير) المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المجموع
درجة تصنيف عالية	-	-	-	-
درجة تصنيف عادية	٧,٢٤٦,٥٧٠	٣٣٧,٥٦٠	-	٧,٥٨٤,١٣٠
منخفضة القيمة مطروحاً منها الفوائد المعلقة	-	-	٢٤٠,٥٦٥	٢٤٠,٥٦٥
	٧,٢٤٦,٥٧٠	٣٣٧,٥٦٠	٢٤٠,٥٦٥	٧,٨٢٤,٦٩٥
يطرح: مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٨٢,٢٦٩)	(١٠٥,١٥٨)	(٢١٠,٧١٧)	(٣٩٨,١٤٤)
	٧,١٦٤,٣٠١	٢٣٢,٤٠٢	٢٩,٨٤٨	٧,٤٢٦,٥٥١

	٢٠٢٣ دينار عراقي (بآلاف الدنانير) المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المجموع
درجة تصنيف عالية	-	-	-	-
درجة تصنيف عادية	١٠,٦٦٦,٣٦٤	٧٤٨,٣٤٤	-	١١,٤١٤,٧٠٨
منخفضة القيمة مطروحاً منها الفوائد المعلقة	-	-	٥٣٥,٧٦٠	٥٣٥,٧٦٠
	١٠,٦٦٦,٣٦٤	٧٤٨,٣٤٤	٥٣٥,٧٦٠	١١,٩٥٠,٤٦٨
يطرح: مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(١١٠,٨٧٠)	(٢٣٩,٧٨٠)	(٣٠٨,٥٧١)	(٦٥٩,٢٢١)
	١٠,٥٥٥,٤٩٤	٥٠٨,٥٦٤	٢٢٧,١٨٩	١١,٢٩١,٢٤٧

٥. تسهيلات ائتمانية مباشرة، صافي (تتمة):

فيما يلي الحركة على التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد خصم الفوائد المعلقة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٤ كما يلي :

	٢٠٢٤ دينار عراقي (بآلاف الدنانير)			
	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المجموع
الرصيد كما في ١ كانون الثاني	١٠,٦٦٦,٣٦٤	٧٤٨,٣٤٤	٥٣٥,٧٦٠	١١,٩٥٠,٤٦٨
الاضافات خلال السنة	-	-	-	-
المبالغ المدفوعة خلال السنة	(٢,٦٨٥,٠٠٤)	(٨٣٠,٢٢٨)	(٦١٠,٥٤١)	(٤,١٢٥,٧٧٣)
المحول من المرحلة ١	(٧٣٤,٧٩٠)	٦٣٧,٦٨٦	٩٧,١٠٤	-
المحول من المرحلة ٢	-	(٢١٨,٢٤٢)	٢١٨,٢٤٢	-
كما في ٣١ كانون الاول	٧,٢٤٦,٥٧٠	٣٣٧,٥٦٠	٢٤٠,٥٦٥	٧,٨٢٤,٦٩٥

فيما يلي الحركة على التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد خصم الفوائد المعلقة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٣ كما يلي

	٢٠٢٣ دينار عراقي (بآلاف الدنانير)			
	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المجموع
الرصيد كما في ١ كانون الثاني	١١,٧٨٤,٩٥٤	١,٤٠٢,٧٧٥	٨,٩٠٤,٢١٩	٢٢,٠٩١,٩٤٨
الاضافات خلال السنة	٤,٥٦٠,٩٠٧	٢٢٧,٧٦٣	١,٥٩٧	٤,٧٩٠,٢٦٧
المبالغ المدفوعة خلال السنة	(٤,٩٣١,٧٢٠)	(١,٣٦٣,١٢٦)	(٧٠٩,٥٢٢)	٧,٠٠٤,٣٦٨
المحول من المرحلة ١	(٨٣٣,٦٢٨)	٧٠٢,٩٨٩	١٣٠,٦٣٩	-
المحول من المرحلة ٢	٨٥,٨٥١	(٢٢٢,٠٥٧)	١٣٦,٢٠٦	-
المحول الى حسابات خارج الميزانية*	-	-	(٧,٩٢٧,٣٧٩)	(٧,٩٢٧,٣٧٩)
كما في ٣١ كانون الاول	١٠,٦٦٦,٣٦٤	٧٤٨,٣٤٤	٥٣٥,٧٦٠	١١,٩٥٠,٤٦٨

*بناءً على قرار مجلس ادارة المصرف باجتماعه بتاريخ ١٥ تشرين الثاني ٢٠٢٢، تم تحويل الديون المتعثرة المغطاة بالكامل بالمخصصات وكذلك الفوائد المعلقة الى الحسابات خارج الميزانية مع استمرار إجراءات المتابعة - عمليات التحصيل والمشروعية ضد هذه الديون. بلغ إجمالي الدين المحول إلى الحساب خارج الميزانية العمومية مبلغ ٧,٩٢٧,٣٧٩ ألف دينار عراقي و فوائد معلقة بمبلغ ١٣,٨١٣,٦٤٨ ألف دينار عراقي كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٣.

** إن الحركة الحاصلة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الائتمانية المباشرة هي كما يلي:

	٢٠٢٤ دينار عراقي (بآلاف الدنانير)			
	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المجموع
كما في ١ كانون الثاني	١١٠,٨٧٠	٢٣٩,٧٨٠	٣٠٨,٥٧١	٦٥٩,٢٢١
المحول من المرحلة ١	(٦,٥٠٨)	٦,٠٣٨	٤٧٠	-
المحول من المرحلة ٢	-	(٥٧,٦٧٠)	٥٧,٦٧٠	-
صافي اعادة قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٢٢,٠٩٣)	(٨٢,٩٩٠)	(١٥٥,٩٩٤)	(٢٦١,٠٧٧)
كما في ٣١ كانون الأول	٨٢,٢٦٩	١٠٥,١٥٨	٢١٠,٧١٧	٣٩٨,١٤٤

٥. تسهيلات ائتمانية مباشرة، صافي (تتمة):

	المرحلة ١	المرحلة ٢	٢٠٢٣ دينار عراقي (بآلاف الدنانير) المرحلة ٣	المجموع
كما في ١ كانون الثاني	٩٩,١٨١	٢٧٦,٠٦٠	٨,٦٨٦,٨٦٩	٩,٠٦٢,١١٠
المحول من المرحلة ١	(١٢,٣٢٤)	١٠,٦٣٤	١,٦٩٠	-
المحول من المرحلة ٢	٦٦,٦٥١	(١٨٤,٤٩٢)	١١٧,٨٤١	-
المحول الى حسابات خارج الميزانية	-	-	(٧,٩٢٧,٣٧٩)	(٧,٩٢٧,٣٧٩)
صافي اعادة قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٤٢,٦٣٨)	١٣٧,٧٩٩	(١٨,٨١٣)	٧٦,٣٤٨
تعديلات سعر الصرف	-	(٢٢١)	(٥٥١,٦٣٧)	(٥٥١,٨٥٨)
كما في ٣١ كانون الأول	١١٠,٨٧٠	٢٣٩,٧٨٠	٣٠٨,٥٧١	٦٥٩,٢٢١

*** فيما يلي الحركة على الفوائد المعلقة:

الفوائد المعلقة :	٢٠٢٤ دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	٢٠٢٣ دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
الرصيد كما في ١ كانون الثاني	٧٥,٥٤١	١٤,٥٦٦,٣٩٦
الإضافات	١٨,٣٠٦	٢٦٤,٦٠٦
الاستردادات	(٢٧,٥٦٦)	(٧٨,٧٣٨)
المحول الى حسابات خارج الميزانية	-	(١٣,٨١٣,٦٤٨)
تعديلات سعر الصرف	-	(٨٦٣,٠٧٥)
الرصيد كما في ٣١ كانون الأول	٦٦,٢٨١	٧٥,٥٤١

٦. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

	٢٠٢٤ دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	٢٠٢٣ دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
أسهم شركات - مدرجة في الأسواق المالية	٦٢٨,٨٣٩	٥٤٨,١٧٠
أسهم شركات - غير مدرجة في الأسواق المالية	٨١٩,٤٧٤	٨١٩,٤٧٤
	١,٤٤٨,٣١٣	١,٣٦٧,٦٤٤

فيما يلي الحركة على الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر:

	٢٠٢٤ دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	٢٠٢٣ دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
الرصيد كما في ١ كانون الثاني	١,٣٦٧,٦٤٤	١,٢٩٤,٠٣٢
التغير في القيمة العادلة	٨٠,٦٦٩	٧٣,٦١٢
كما في ٣١ كانون الأول	١,٤٤٨,٣١٣	١,٣٦٧,٦٤٤

٧. موجودات مالية بالتكلفة المطفأة، صافي

	٢٠٢٤ دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	٢٠٢٣ دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
سندات حكومية *	٣٩,٩٨٧,٧٣٢	١٠٢,٣٨٥,٥٢١
سندات وطنية *	٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١٨٠,٠٠٠,٠٠٠
سندات الخزينة *	-	٣٤,٨٧١,٢٠٤
	٣٣٩,٩٨٧,٧٣٢	٣١٧,٢٥٦,٧٢٥
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة **	(٥٣,٤٩٥)	(١٣٧,٧٥١)
	٣٣٩,٩٣٤,٢٣٧	٣١٧,١١٨,٩٧٤

القيمة الدفترية للموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	٢٠٢٤ دينار عراقي (بآلاف الدنانير) المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المجموع
درجة تصنيف عالية	٣٣٩,٩٨٧,٧٣٢	-	-	٣٣٩,٩٨٧,٧٣٢
درجة تصنيف عادية	-	-	-	-
	٣٣٩,٩٨٧,٧٣٢	-	-	٣٣٩,٩٨٧,٧٣٢
يطرح: مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٥٣,٤٩٥)	-	-	(٥٣,٤٩٥)
	٣٣٩,٩٣٤,٢٣٧	-	-	٣٣٩,٩٣٤,٢٣٧

القيمة الدفترية للموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	٢٠٢٣ دينار عراقي (بآلاف الدنانير) المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المجموع
درجة تصنيف عالية	٣١٧,٢٥٦,٧٢٥	-	-	٣١٧,٢٥٦,٧٢٥
درجة تصنيف عادية	-	-	-	-
	٣١٧,٢٥٦,٧٢٥	-	-	٣١٧,٢٥٦,٧٢٥
يطرح: مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(١٣٧,٧٥١)	-	-	(١٣٧,٧٥١)
	٣١٧,١١٨,٩٧٤	-	-	٣١٧,١١٨,٩٧٤

*متوسط معدل العائد على السندات الحكومية بالدولار الأمريكي هو ٦,٨٪ تستحق في سنة ٢٠٢٨. متوسط سعر الفائدة على السندات الوطنية بالدينار العراقي هو ٧,٩٪ تستحق بين ٢٠٢٥ و ٢٠٢٨.

٧ . موجودات مالية بالتكلفة المطفأة، صافي (تتمة):

إن الحركة الحاصلة على الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٤ كما يلي :

	المرحلة ١	المرحلة ٢	٢٠٢٤ دينار عراقي (بآلاف الدنانير) المرحلة ٣	المجموع
كما في ١ كانون الثاني	٣١٧,٢٥٦,٧٢٥	-	-	٣١٧,٢٥٦,٧٢٥
الاضافات خلال السنة	١٢٠,٠٠٠,٠٠٠	-	-	١٢٠,٠٠٠,٠٠٠
المستحقة خلال السنة	(٥٦,٠٠٣,٩٩٣)	-	-	(٥٦,٠٠٣,٩٩٣)
تم بيعها خلال السنة	(٤١,٢٦٥,٠٠٠)	-	-	(٤١,٢٦٥,٠٠٠)
كما في ٣١ كانون الاول	٣٣٩,٩٨٧,٧٣٢	-	-	٣٣٩,٩٨٧,٧٣٢

إن الحركة الحاصلة على الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٣ كما يلي :

	المرحلة ١	المرحلة ٢	٢٠٢٣ دينار عراقي (بآلاف الدنانير) المرحلة ٣	المجموع
كما في ١ كانون الثاني	٣٤٤,١٧٣,٢٧١	-	-	٣٤٤,١٧٣,٢٧١
الاضافات خلال السنة	١٣٥,٠٠٠,٠٠٠	-	-	١٣٥,٠٠٠,٠٠٠
المستحقة خلال السنة	(١٤٩,٠٣٦,٥٤٦)	-	-	(١٤٩,٠٣٦,٥٤٦)
تعديلات سعر الصرف	(١٢,٨٨٠,٠٠٠)	-	-	(١٢,٨٨٠,٠٠٠)
كما في ٣١ كانون الاول	٣١٧,٢٥٦,٧٢٥	-	-	٣١٧,٢٥٦,٧٢٥

** إن الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية بالتكلفة المطفأة هي كما يلي:

	المرحلة ١	المرحلة ٢	٢٠٢٤ دينار عراقي (بآلاف الدنانير) المرحلة ٣	المجموع
كما في ١ كانون الثاني	١٣٧,٧٥١	-	-	١٣٧,٧٥١
صافي إعادة قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٨٤,٢٥٦)	-	-	(٨٤,٢٥٦)
كما في ٣١ كانون الأول	٥٣,٤٩٥	-	-	٥٣,٤٩٥

	المرحلة ١	المرحلة ٢	٢٠٢٣ دينار عراقي (بآلاف الدنانير) المرحلة ٣	المجموع
كما في ١ كانون الثاني	١٨٧,٦٤١	-	-	١٨٧,٦٤١
صافي إعادة قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٣٢,٣٦٤)	-	-	(٣٢,٣٦٤)
تعديلات سعر الصرف	(١٧,٥٢٦)	-	-	(١٧,٥٢٦)
كما في ٣١ كانون الأول	١٣٧,٧٥١	-	-	١٣٧,٧٥١

٨. ممتلكات، معدات وحق استخدام الموجودات، صافي

	أراضي دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	مباني دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	معدات و أجهزة دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	وسائط نقل دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	أثاث دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	أجهزة حاسوب دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	أنظمة ألكترونية دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	حق اسخدام الموجودات دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	موجودات تم الاستحواذ عليها دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	المجموع دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
٢٠٢٤										
التكلفة:										
كما في ١ كانون الثاني	٢٧٤,٠٢٢	٥,٤٩٩,٣٣٩	٦٥٨,٠٠٩	١٨٩,١٨٥	٢,١١٤,٠٨٧	٢,٥٥٢,٠٤٧	٤,٨٨٨,٢٠١	٢,١٠٤,٤٠٦	٢,٢٣١,٣٧٤	٢٠,٥١٠,٦٧٠
الإضافات	-	٧,٧٢٠	٧٢,٧٤١	-	٨٦,١٢٥	٤٧١,٣٨٠	٩٩١,٠٦٧	٣٩,٩٢٧	-	١,٦٦٨,٩٦٠
تحويلات من مشاريع تحت التنفيذ	-	٢٤٦,٦٠٣	-	-	-	-	١٧,٧٣٧	-	-	٢٦٤,٣٤٠
تعديلات عقود الايجارات	-	-	-	-	-	-	-	٦,٣٠٠	-	٦,٣٠٠
استبعادات	(٢٧٤,٠٢٢)	(٨٢٣,٢٧١)	(٨٢,٠٩٧)	-	(٩٤,٣٠١)	(٤١٢,٧١٨)	-	-	(١٧٨,٥٠٨)	(١,٨٦٤,٩١٧)
كما في ٣١ كانون الأول	-	٤,٩٣٠,٢٩١	٦٤٨,٦٥٣	١٨٩،١٨٥	٢,١٠٥,٩١١	٢,٦١٠,٧٠٩	٥,٨٩٧,٠٠٥	٢,١٥٠,٦٣٣	٢,٠٥٢,٨٦٦	٢٠,٥٨٥,٣٥٣
الإندثار المتراكم:										
كما في ١ كانون الثاني	-	٤,٠٥٥,٢٤١	٤٣٨,٥٢٠	٨٠,٤٦٢	١,١٥١,٠١٢	١,٥٧٠,٣٢٦	٤,٤٥٥,٥٨٤	١,١١٢,٨٢٧	١,٥٢٦,٥٥٨	١٤,٣٩٠,٥٣٠
اندثار السنة	-	٩٦,٢٦٢	٧٣,٨٣٣	٢٨,٤٨٥	٣٠٠,٦٠٢	٣٤١,٢٥٤	١٨٣,١٩٨	٢٢٩,٨٥٠	-	١,٢٥٣,٤٨٤
مخصص الموجودات التي تم الاستحواذ عليها	-	-	-	-	-	-	-	-	٧٠٤,٨١٦	٧٠٤,٨١٦
الاستبعادات	-	(٧٧١,٨٨٣)	(٨٢,٠٨٠)	-	(٩٤,٢١٨)	(٤١٢,٦١٠)	-	-	(١٧٨,٥٠٨)	(١,٥٣٩,٢٩٩)
كما في ٣١ كانون الأول	-	٣,٣٧٩,٦٢٠	٤٣٠,٢٧٣	١٠٨,٩٤٧	١,٣٥٧,٣٩٦	١,٤٩٨,٩٧٠	٤,٦٣٨,٧٨٢	١,٣٤٢,٦٧٧	٢,٠٥٢,٨٦٦	١٤,٨٠٩,٥٣١
صافي القيمة الدفترية كما في ٣١ كانون الأول	-	١,٥٥٠,٧٧١	٢١٨,٣٨٠	٨٠,٢٣٨	٧٤٨,٥١٥	١,١١١,٧٣٩	١,٢٥٨,٢٢٣	٨٠٧,٩٥٦	-	٥,٧٧٥,٨٢٢
مشاريع تحت التنفيذ	-	١٦٤,٣٨٢	-	-	-	-	-	-	-	١٦٤,٣٨٢
صافي القيمة الدفترية كما في ٣١ كانون الأول (بضمنها مشاريع تحت التنفيذ)	-	١,٧١٥,١٥٣	٢١٨,٣٨٠	٨٠,٢٣٨	٧٤٨,٥١٥	١,١١١,٧٣٩	١,٢٥٨,٢٢٣	٨٠٧,٩٥٦	-	٥,٩٤٠,٢٠٤

٨. ممتلكات، معدات وحق استخدام الموجودات، صافي

	أراضي دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	مباني دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	معدات و أجهزة دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	وسائط نقل دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	أثاث دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	أجهزة حاسوب دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	أنظمة ألكترونية دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	حق اسخدام الموجودات دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	موجودات تم الاستحواذ عليها دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	المجموع دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
٢٠٢٣										
التكلفة:										
كما في ١ كانون الثاني	٢٧٤,٠٢٢	٥,١٩٩,٤٢٥	٦٣١,٥٨٤	١٢٨,٣٦٨	١,٧١٢,٦٤٤	٢,٠٣٦,٨٩٩	٤,٨٠٩,٨٨٨	١,٤٦٨,٩٦٤	٢,٢٣١,٣٣٦	١٨,٤٩٣,١٣٠
الإضافات	-	٢٣٢,٨٨٣	١٥٥,٦٨٣	٨١,٦٨٦	١٧٦,٢٩٠	٣٤٥,٨٩٣	٢٢٥,٧٣٧	٥٣٨,٦٩٠	-	١,٧٥٦,٨٦٢
تحويلات من مشاريع تحت التنفيذ	-	٦٧,٠٣١	-	-	٢٥١,٢٨٣	٢٠٠,٤٣٠	٧,٨٦١	-	-	٥٢٦,٦٠٥
موجودات تم الاستحواذ عليها خلال السنة	-	-	-	-	-	-	-	-	٣٨	٣٨
تعديلات عقود الايجارات	-	-	-	-	-	-	-	٩٦,٧٥٢	-	٩٦,٧٥٢
استبعادات	-	-	(١٢٩,٢٥٨)	(٢٠,٨٦٩)	(٢٦,١٣٠)	(٣١,١٧٥)	(١٥٥,٢٨٥)	-	-	(٣٦٢,٧١٧)
كما في ٣١ كانون الأول	٢٧٤,٠٢٢	٥,٤٩٩,٣٣٩	٦٥٨,٠٠٩	١٨٩,١٨٥	٢,١١٤,٠٨٧	٢,٥٥٢,٠٤٧	٤,٨٨٨,٢٠١	٢,١٠٤,٤٠٦	٢,٢٣١,٣٧٤	٢٠,٥١٠,٦٧٠
الإندثار المتراكم:										
كما في ١ كانون الثاني	-	٣,٩٦١,٥١٠	٥٠٩,٣٦١	٧٤,٥٦٢	٩٢٩,٢٣٨	١,٣٤٢,٢٢٣	٤,٤٨٣,٥٨٩	٨٨٦,٠٩٥	٩٢٧,٧٥٨	١٣,١١٤,٣٣٦
اندثار السنة	-	٩٣,٧٣١	٥٨,٤١٦	٢٦,٧٦٩	٢٤٧,٢٠٦	٢٥٩,٢٧٥	١٢٧,٢٧٩	٢٢٦,٧٣٢	-	١,٠٣٩,٤٠٨
مخصص الموجودات التي تم الاستحواذ عليها	-	-	-	-	-	-	-	-	٥٩٨,٨٠٠	٥٩٨,٨٠٠
الاستبعادات	-	-	(١٢٩,٢٥٧)	(٢٠,٨٦٩)	(٢٥,٤٣٢)	(٣١,١٧٢)	(١٥٥,٢٨٤)	-	-	(٣٦٢,٠١٤)
كما في ٣١ كانون الأول	-	٤,٠٥٥,٢٤١	٤٣٨,٥٢٠	٨٠,٤٦٢	١,١٥١,٠١٢	١,٥٧٠,٣٢٦	٤,٤٥٥,٥٨٤	١,١١٢,٨٢٧	١,٥٢٦,٥٥٨	١٤,٣٩٠,٥٣٠
صافي القيمة الدفترية كما في ٣١ كانون الأول	٢٧٤,٠٢٢	١,٤٤٤,٠٩٨	٢١٩,٤٨٩	١٠٨,٧٢٣	٩٦٣,٠٧٥	٩٨١,٧٢١	٤٣٢,٦١٧	٩٩١,٥٧٩	٧٠٤,٨١٦	٦,١٢٠,١٤٠
مشاريع تحت التنفيذ	-	-	-	-	-	-	٨,٨٦٩	-	-	٨,٨٦٩
صافي القيمة الدفترية كما في ٣١ كانون الأول (بضمنها مشاريع تحت التنفيذ)	٢٧٤,٠٢٢	١,٤٤٤,٠٩٨	٢١٩,٤٨٩	١٠٨,٧٢٣	٩٦٣,٠٧٥	٩٨١,٧٢١	٤٤١,٤٨٦	٩٩١,٥٧٩	٧٠٤,٨١٦	٦,١٢٩,٠٠٩

٩. موجودات أخرى، صافي

	٢٠٢٤ دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	٢٠٢٣ دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
حسابات معلقة *	٨,٧٨٠,٢٩٤	٨,٧٨٠,٢٩٤
فوائد مستحقة غير مقبوضة	٦,١٥٣,٥٥٠	٤,٣١١,٧٨٨
مصاريف مدفوعة مقدماً و أخرى	٣٢٨,٢٦٢	٣١٣,٥٣٤
ضريبة دخل مدفوعة مقدماً	١٦,٩٨٥	٢,٨٣٤,٩١٣
	١٥,٢٧٩,٠٩١	١٦,٢٤٠,٥٢٩
مخصص الحسابات المعلقة *	(٨,٧٨٠,٢٩٤)	(٨,٧٨٠,٢٩٤)
	٦,٤٩٨,٧٩٧	٧,٤٦٠,٢٣٥

* قام المصرف بتسجيل مخصص بمبلغ ٦,٩٩٩,٨١٥ ألف دينار عراقي و ١,٧٨٠,٤٧٩ الف دينار عراقي وذلك عن اختلاس تم اكتشافه خلال السنوات ٢٠١٠ و ٢٠٢١ على التوالي.

١٠. ودائع المصارف

	٢٠٢٤		
	داخل العراق دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	خارج العراق دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	المجموع دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
حسابات جارية وتحت الطلب	٤٠٢	١,٠٩٣,٥٧٣	١,٠٩٣,٩٧٥
	٤٠٢	١,٠٩٣,٥٧٣	١,٠٩٣,٩٧٥

	٢٠٢٣		
	داخل العراق دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	خارج العراق دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	المجموع دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
حسابات جارية وتحت الطلب	٤٠٢	٤٤٧,٩٧٣	٤٤٨,٣٧٥
	٤٠٢	٤٤٧,٩٧٣	٤٤٨,٣٧٥

١١. ودائع العملاء

	٢٠٢٤ دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	٢٠٢٣ دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
حسابات جارية وتحت الطلب	١٢٢,٥٧٠,٨٤٥	٩٦,٣٤٥,٢٣٥
ودائع توفير	٥,٢١٢,٣٧٨	٩,٦٢٧,٥٣٨
تأمينات نقدية	٢٣,٥٢١,٢٨٠	٢٦,٠١٤,٢٦٢
	١٥١,٣٠٤,٥٠٣	١٣١,٩٨٧,٠٣٥

بلغت الودائع التي لا تحمل فوائد مبلغ ١٣٢,٩٦٤,٥٠٣ الف دينار عراقي (٢٠٢٣: ١٠٤,٠١٩,٤٩٧ الف دينار عراقي) بما في ذلك حسابات التوفير التي أوقف المصرف الفوائد عليها بسبب التحول إلى الصيرفة الإسلامية.

بلغت الودائع التي تحمل فوائد مبلغ ١٨,٣٤٠,٠٠٠ الف دينار عراقي (٢٠٢٣: ٢٧,٩٦٧,٥٣٨ الف دينار عراقي).

١٢. مخصص ضريبة الدخل

التزامات ضريبة الدخل

إن الحركة على مخصص ضريبة الدخل هي كما يلي:

	٢٠٢٤ دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	٢٠٢٣ دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
كما في ١ كانون الثاني	٣,١٤٩,٣٦١	٥٨٠,٢٢٦
ضريبة الدخل المستحقة	٢,٠٥٦,٩٢٨	٣,١٤٧,٤٣٢
ضريبة الدخل المدفوعة خلال السنة	(٣,١٤٧,٤٣٢)	(٥٧٨,٢٩٧)
كما في ٣١ كانون الأول	٢,٠٥٨,٨٥٧	٣,١٤٩,٣٦١

ملخص تسوية الربح المحاسبي الى الربح الضريبي للسنوات ٢٠٢٤ و ٢٠٢٣ كما يلي:

	٢٠٢٤ دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	٢٠٢٣ دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
الربح المحاسبي قبل ضريبة الدخل	٤٠,٢٨٣,٩٩٢	١٨,٢٢٤,٠٥٢
أرباح غير خاضعة للضريبة	(٣١,٢٤١,٣٣٥)	(١٣,٤٣٢,٣٩٢)
مصروفات غير مقبولة ضريبياً	٤,٦٧٠,١٩٩	١٦,١٩١,٢١٩
الربح الضريبي	١٣,٧١٢,٨٥٦	٢٠,٩٨٢,٨٧٩
ضريبة الدخل المستحقة للهيئة العامة للضرائب نسبة ١٥٪ (٢٠٢٣: ١٥٪)	٢,٠٥٦,٩٢٨	٣,١٤٧,٤٣٢

بلغ الربح الضريبي الخاضع للضريبة ١٣,٧١٢,٨٥٦ الف دينار عراقي كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٤ (٢٠,٩٨٢,٨٧٩ الف دينار عراقي كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٣).

نسبة الضريبة الفعالة كما في٣١ كانون الاول ٢٠٢٤ هي ٥,١١٪ (٢٧,١٧٪ كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٣).

قام المصرف باجراء التحاسب الضريبي بتاريخ ٣ تموز ٢٠٢٤، وذلك عن ضريبة الدخل للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٣

١٣. مطلوبات أخرى

	٢٠٢٤ دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	٢٠٢٣ دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
مخصصات متنوعة*	٧,١١٥,٧٢٣	١٧,٠٢٨,٨٩٣
دائنو أجور الإدارة للمصرف الأم	٥,٩١٨,٨١٨	٢,٩٧٩,٤٦٩
دائنو توزيعات الأرباح	٥,٣٢١,٧٢٤	٥,٥٦٦,٩٦٧
مستحقات متنوعة	١,٦٦٧,٥٣٦	١,٥٨٩,٦٦٦
التزامات عقود الايجار**	٨٨٨,٩٨٨	١,٠٥١,٦٠٣
حسابات خاملة	٣٣٤,٦٣٧	١٨٦,١٦٩
مخصص التسهيلات الائتمانية غير المباشرة ***	٢٤,٠٠٤	٢٩,٦٢٩
أرصدة دائنة أخرى	٢,١٤٩,١٥٦	٤,٦٤١,٠٧٩
	٢٣,٤٢٠,٥٨٦	٣٣,٠٧٣,٤٧٥

* ان حركة رصيد المخصصات متنوعة خلال السنة كما يلي:

	٢٠٢٤ دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	٢٠٢٣ دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
كما في ١ كانون الثاني	١٧,٠٢٨,٨٩٣	٢٣,٥٧٣,١٥٠
الإضافات	١,١٧٥,٢٢١	٣٢٩,٨٨٥
المستخدم	(٢٤٧,٠٩٨)	(٢,٢٣٢,٨٠٦)
المستردة (إيضاح ٢٠)	(١٠,٨٤١,٢٩٣)	(٤,٦٤١,٣٣٦)
كما في ٣١ كانون الأول	٧,١١٥,٧٢٣	١٧,٠٢٨,٨٩٣

** ان حركة التزامات عقود الايجار كما يلي:

	٢٠٢٤ دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	٢٠٢٣ دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
كما في ١ كانون الثاني	١,٠٥١,٦٠٣	٦٠١,٨٥٤
الإضافات	٣٩,٩٢٧	٥٣٨,٦٩٠
تعديلات عقود الايجار	(٢,٢٩٠)	١٢٩,١٧٠
المدفوع خلال السنة	(٢٨٨,٤٧١)	(٢٧٥,٤٢٦)
تكاليف تمويلية	٨٨,٢١٩	٥٧,٣١٥
كما في ٣١ كانون الأول	٨٨٨,٩٨٨	١,٠٥١,٦٠٣

١٣. مطلوبات أخرى (تتمة)

تحليل الأستحقاق لاقساط دفعات الايجار غير المخصومة كما يلي:

	٢٠٢٤ دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	٢٠٢٣ دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
سنة واحدة	٣٠١,٩٥٨	٢٨٧,٨١٨
سنتان	٣٠١,٩٥٨	٢٨٧,٨١٨
٣ سنوات	٢٧٤,٩٥٨	٢٨٧,٨١٨
أكثر من ٣ سنوات	١٧٩,٩١٨	٤٣٤,١٥٨
	١,٠٥٨,٧٩٢	١,٢٩٧,٦١٢

***ان الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الائتمانية غير المباشرة موضحة كما في الجدول ادناه:

	٢٠٢٤ دينار عراقي (بآلاف الدنانير)			
	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المجموع
كما في ١ كانون الثاني	٢٩,٦٢٩	-	-	٢٩,٦٢٩
المحول من المرحلة ١	-	-	-	-
المحول من المرحلة ٢	-	-	-	-
المحول من المرحلة ٣	-	-	-	-
صافي اعادة قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٥,٦٢٥)	-	-	(٥,٦٢٥)
كما في ٣١ كانون الأول	٢٤,٠٠٤	-	-	٢٤,٠٠٤

	٢٠٢٣ دينار عراقي (بآلاف الدنانير)			
	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المجموع
كما في ١ كانون الثاني	٢٧,٨٣٣	-	-	٢٧,٨٣٣
المحول من المرحلة ١	-	-	-	-
المحول من المرحلة ٢	-	-	-	-
المحول من المرحلة ٣	-	-	-	-
صافي اعادة قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة	١,٧٩٦	-	-	١,٧٩٦
كما في ٣١ كانون الأول	٢٩,٦٢٩	-	-	٢٩,٦٢٩

١٤. رأس المال المدفوع والاحتياطي القانوني

راس المال المدفوع

يتكون رأس المال المدفوع من ٢٩٢.٥ مليار سهم (٢٠٢٣: ٢٥٠ مليار سهم) قيمة كل سهم ١ دينار عراقي (٢٠٢٣: ١ دينار عراقي.

في ٢ آب ٢٠٢٣ ، أصدر البنك المركزي العراقي تعميمه رقم ٤٣٩/٢/٩ ، والذي ألزم بموجبه كافة المصارف العراقية بزيادة رأس المال الى ٤٠٠ مليار دينار عراقي في موعد أقصاه ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤. ووفقاً لذلك، قام المصرف بزيادة رأس المال بمقدار ٤٢,٥ مليار دينار بتاريخ ٤ تشرين الثاني ٢٠٢٤ ليصبح ٢٩٢,٥ مليار دينار، وقد منح البنك المركزي العراقي بموجب كتابه المرقم ٨٦١/٤/٩ في ٢١ كانون الثاني ٢٠٢٥ المصرف مهلة اضافية لغاية ٣١ آذار ٢٠٢٥ لاكمال الدفعات المتبقية لزيادة رأس المال.

الاحتياطي القانوني

يمثل الرصيد المتراكم لهذا الحساب ١٠٪ من صافي أرباح المصرف و٥٪ من صافي أرباح الشركة التابعة بعد احتساب مخصص الضريبة. لا يجوز أن تزيد المبالغ المتجمعة لهذا الحساب عن ٥٠٪ من رأس مال المصرف، كما لا يجوز توزيع الاحتياطي القانوني على المساهمين.

١٥. حصة السهم من ربح السنة

تم احتساب ربح السهم الأساسي والمخفض للسنة وذلك بتقسيم صافي ربح السنة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة.

	٢٠٢٤	٢٠٢٣
صافي ربح السنة (بآلاف الدنانير)	٣٨,٢٢٧,٠٦٤	١٥,٠٧٦,٦٢٠
المتوسط المرجح لعدد الأسهم (بآلاف الأسهم)	٢٥٦,٨٤٧,٢٢٢	٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠
	فلس/دينار	فلس/دينار
حصة السهم الأساسي والمخفض من ربح السنة	٠/١٤٩	٠/٠٦٠

١٦. ايرادات الفوائد

	٢٠٢٤ دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	٢٠٢٣ دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
سندات وطنية	١٩,٨٨٣,١٢٥	٧,٩٦٣,٨٨٨
سندات حكومية	٥,٤٤٢,٤٧٢	٨,٤٣٥,٨٢٨
ودائع اسلامية مع البنك المركزي العراقي	١,٥٤١,٣٤٦	٢,٣٥٢,٠٨١
تسهيلات ائتمانية مباشرة	٩٨٧,٦٧٨	١,٤٩٠,٤٨٨
أرصدة لدى المصارف	٩٠٥,٤٤٦	١,٣١٧,٤٦٦
سندات الخزينة	١٢٦,٥٥٨	٣,٦٠٨,٨١١
	٢٨,٨٨٦,٦٢٥	٢٥,١٦٨,٥٦٢

١٧. مصروفات الفوائد

	٢٠٢٤ دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	٢٠٢٣ دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
تأمينات	٥٥٩,٣٧٠	٣٧٤,٣٧٩
تكاليف تمويلية على عقود الايجار	٨٨,٢١٩	٥٧,٣١٥
حسابات توفير*	-	١٣,٥٢٠
	٦٤٧,٥٨٩	٤٤٥,٢١٤

*نتيجةً لإجراءات التحول الى المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، توقف المصرف عن احتساب ودفع الفوائد على حسابات التوفير اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٤ وذلك بالاتفاق مع الزبائن.

١٨. صافي ايرادات العمولات

	٢٠٢٤ دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	٢٠٢٣ دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
ايرادات الرسوم والعمولات	٢,٤٤٩,٧٩٣	٣,٨٧٣,٧٢٨
مصروفات الرسوم والعمولات	(٤٩,٧٩٣)	(٤٥٧,٨٦١)
	٢,٤٠٠,٠٠٠	٣,٤١٥,٨٦٧

١٩. صافي أرباح تحويل عملات أجنبية

	٢٠٢٤ دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	٢٠٢٣ دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
صافي ارباح تحويل العملات الأجنبية	١٧,٢٦١,١٢٦	١٢,٧٣٩,٦١٣
الخسارة الناجمة عن اعادة تقييم سعر الصرف*	-	(١١,٦٥٢,٥٨٢)
أرباح من عمليات نافذة العملات الأجنبية**	-	١٤٤,١٠٦
	١٧,٢٦١,١٢٦	١,٢٣١,١٣٧

*في ٨ شباط ٢٠٢٣ قام البنك المركزي العراقي بتغيير سعر الصرف الأساسي مقابل الدولار الأمريكي من ١,٤٦٠ دينار عراقي مقابل كل دولار أمريكي إلى ١,٣١٠ دينار عراقي مقابل كل دولار أمريكي والذي نتج عنه خسارة من فروقات تقييم العملات الأجنبية بمبلغ ١١,٦٥٢,٥٨٢ الف دينار عراقي. لم تجرِ أية تغييرات على سعر الصرف الأساسي مقابل الدولار الأمريكي خلال سنة ٢٠٢٤.

**لم يكن لدى المصرف اية تعاملات ضمن نافذة بيع العملة الاجنبية خلال سنة ٢٠٢٤.

٢٠. صافي الإيرادات الأخرى

	٢٠٢٤ دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	٢٠٢٣ دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
إسترداد مخصصات متنوعة*	١٠,٨٤١,٢٩٣	٤,٣١١,٤٥١
أرباح بيع ممتلكات	١,٢٩٩,٣٩٠	٧,١٥٧
إيرادات أخرى	١٧٠,١٩٠	٥١٥,٢٥٥
ايراد الايجارات	١٣٠,٨٩٧	١١٩,٨٨٩
أرباح أسهم	٣٦,١٢٣	٥٦,٠٥٣
خسائر بيع موجودات مالية بالتكلفة المطفأة**	(١,٣٤٦,٩٨٠)	-
	١١,١٣٠,٩١٣	٥,٠٠٩,٨٠٥

*قام المصرف بعكس جزء من الالتزامات المسجلة خلال السنوات السابقة والتي تم تقديرها على أنها لم تعد مطلوبة.

** قام المصرف ببيع سندات حكومية بقيمة دفترية إجمالية بلغت ٤١,٣٦٥,٠٠٠ الف دينار عراقي مقابل ٣٩,٩١٨,٠٢٠ الف دينار عراقي، مما نتج عن ذلك خسائر بلغت ١,٣٤٦,٩٨٠ الف دينار عراقي.

٢١. تكاليف الموظفين

	٢٠٢٤ دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	٢٠٢٣ دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
الرواتب الاسمية	٣,٥٦٦,١٣٢	٢,٩٦٠,٣٢٠
المخصصات	١,٠٣٦,٨١٩	٩٠٩,٤٧٤
النقل	٥٢٥,٣٨٣	٤٣٩,٢٠٠
مخصصات أخرى	٩٢,٠٤١	٧٣,٥٧١
	٥,٢٢٠,٣٧٥	٤,٣٨٢,٥٦٥
الضمان الاجتماعي*	٣٥٨,١٦٥	٣٠٩,٥٨٨
	٥,٥٧٨,٥٤٠	٤,٦٩٢,١٥٣

* تبلغ نسبة مساهمة المصرف للضمان الاجتماعي للموظفين ١٢٪ (٢٠٢٣: ١٢٪) من مجموع ما يتقاضاه الموظف من الاجور والمخصصات وفقاً لقانون التقاعد و الضمان الاجتماعي للعمال رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٣.

٢٢. مصاريف تشغيلية أخرى

	٢٠٢٤ دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	٢٠٢٣ دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
المصاريف العامة والأدارية	٥,٤٨٦,٤٢٠	٤,٣٩٧,٦٣٣
أجور الادارة للمصرف الأم	٤,٢٣٦,٣١٠	١,٦٨٢,٥٠٨
مستحقات متنوعة	١,١٧٥,٢٢١	٢,٨٩٦,٧٩٩
مخصص الموجودات المستحوذ عليها *	٧٠٤,٨١٦	٥٩٨,٨٠٠
خدمات مهنية	٥٥٨,١٦٤	٤٤٤,٢٧٩
التأمين	٣٠٩,٤٧١	٢٩٢,٨٢٢
أجور تدقيق الحسابات	٦٣,٠٢٣	٦٥,٧٥٠
	١٢,٥٣٣,٤٢٥	١٠,٣٧٨,٥٩١

*تم تسجيل مخصص للموجودات التي مضى على استحواذها من قبل المصرف أكثر من سنتين وفقاً لمتطلبات البنك المركزي العراقي.

٢٣. صافي استرداد (مخصص) الخسائر الائتمانية المتوقعة

	٢٠٢٤ دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	٢٠٢٣ دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
استرداد تسهيلات ائتمانية مباشرة سبق شطبها	٢٦٧,٢٥٢	-
تسهيلات ائتمانية مباشرة, صافي (إيضاح ٥)	٢٦١,٠٧٧	(٧٦,٣٤٨)
موجودات المالية بالقيمة المطفأة, صافي (إيضاح ٧)	٨٤,٢٥٦	٣٢,٣٦٤
تسهيلات ائتمانية غير مباشرة	٥,٦٢٥	(١,٧٩٦)
الأرصدة لدى المصارف, صافي (إيضاح ٤)	١٥٦	(١٧٣)
	٦١٨,٣٦٦	(٤٥,٩٥٣)

٢٤. القيمة العادلة للأدوات المالية

يستخدم المصرف الترتيب التالي لأساليب وبدائل التقييم وذلك في تحديد وعرض القيمة العادلة للأدوات المالية:

المستوى الأول: الأسعار السوقية المعلنة في الأسواق الفعالة لنفس الموجودات والمطلوبات.

المستوى الثاني: تقنيات أخرى حيث تكون كل المدخلات التي لها تأثير مهم على القيمة العادلة يمكن ملاحظتها بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر.

المستوى الثالث: تقنيات أخرى حيث تستخدم مدخلات لها تأثير مهم على القيمة العادلة ولكنها ليست مبنية على معلومات من السوق يمكن ملاحظتها.

أ-القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للمصرف و المحددة بالقيمة العادلة بشكل مستمر:
يقوم المصرف بتقييم الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في نهاية كل فترة مالية والجدول التالي يوضح معلومات حول كيفية تحديد القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة:

	القيمة العادلة دينار عراقي (بآلاف الدنانير)		
	٢٠٢٤	٢٠٢٣	مستوى القيمة العادلة
موجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	٦٢٨,٨٣٩	٥٤٨,١٧٠	**المستوى الأول**
موجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	٨١٩,٤٧٤	٨١٩,٤٧٤	**المستوى الثالث**

ب-إن القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية عدا ما مذكور في الجدول أدناه تقارب قيمتها الدفترية:

	٢٠٢٤		٢٠٢٣		
	اجمالي القيمة الدفترية	اجمالي القيمة العادلة	اجمالي القيمة الدفترية	اجمالي القيمة العادلة	
	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)		دينار عراقي (بآلاف الدنانير)		مستوى القيمة العادلة
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	١١٩,٩٨٧,٧٣٢	١٢٠,٧٥٣,٤٤٤	١٠٢,٣٨٥,٥٢١	٩٥,٧٣٥,٥٨١	**المستوى الأول**
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	٢٢٠,٠٠٠,٠٠٠	٢١٨,١٦٠,٠٠٠	٢١٤,٨٧١,٢٠٤	٢١٤,٨٧١,٢٠٤	**المستوى الثاني**

٢٥. النقد وما في حكمه

النقد وما في حكمه المعروض في قائمة التدفقات النقدية الموحدة، يتكون من الأتي:

	٢٠٢٤ دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	٢٠٢٣ دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
نقد و أرصدة لدى البنك المركزي العراقي	١٤٤,٨٢١,٦١٦	١١٣,٥٤٦,٥٠٩
مضاف: أرصدة لدى المصارف	٢٧,٨٢٥,٧٤٣	٢٩,٤٥٤,٥٩١
يطرح: ودائع المصارف	(١,٠٩٣,٩٧٥)	(٤٤٨,٣٧٥)
يطرح: احتياطي قانوني لدى البنك المركزي العراقي	(٢٣,٤٧٢,٢٢٤)	(٢٨,٦٢٧,٩٩٥)
يطرح: احتياطي خطابات الضمان لدى البنك المركزي العراقي	(٥٥٨,٤٥١)	(٥٩٢,٤٩٣)
يطرح: مؤسسات مالية تحت التأسيس	(٢٣,٠٠٠)	(١,٠٢٣,٠٠٠)
	١٤٧,٤٩٩,٧٠٩	١١٢,٣٠٩,٢٣٧

٢٦. الأرصدة والمعاملات مع اطراف ذات علاقة

يقوم المصرف بالدخول في معاملات تجارية ضمن النشاطات الإعتيادية مع المصرف الأم وباستخدام أسعار الفوائد والعمولات التجارية السائدة. لا توجد تسهيلات ائتمانية وسلف لأطراف ذات علاقة.

الجدول أدناه يبين الأرصدة والمعاملات مع أطراف ذات العلاقة خلال السنة:

	طبيعة العلاقة	٢٠٢٤ دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	٢٠٢٣ دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
بنود داخل قائمة المركز المالي الموحدة:			
أرصدة لدى المصارف	المصرف الأم	١٣,٩١٠,٠٢٨	٢٩,٣٤٩,٩٨٥
ودائع المصارف	المصرف الأم	١,٠٩٣,٥٧٣	٤٤٧,٩٧٣
مطلوبات أخرى	المصرف الأم	٥,٩١٨,٨١٨	٢,٩٧٩,٤٦٩
بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة:			
خطابات ضمان	المصرف الأم	٧٥,٣٥٧,٤٩٠	٦٥,٠٥٦,٧٩٤
عناصر قائمة الدخل الموحدة:			
ايرادات الفوائد والعمولات	المصرف الأم	٩٠٥,٤٤٦	١,٣١٧,٤٦٦
أجور الإدارة	المصرف الأم	٤,٢٣٦,٣١٠	١,٦٨٢,٥٠٨

إن جميع المعاملات مع أطراف ذات العلاقة هي مع المساهم الرئيسي للمصرف، ولا توجد معاملات مع مجلس الأدارة، فيما يلي ملخص لمنافع (رواتب ومكافآت) للإدارة العليا:

	طبيعة العلاقة	٢٠٢٤ دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	٢٠٢٣ دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
رواتب الادارة التنفيذية	الأدارة التنفيذية	٧٩٥,٩٤٠	٧٨٤,١٢٥

٢٧. إدارة المخاطر

تكون المخاطر متأصلة بأنشطة المصرف لكنها تكون مدارة من خلال التشخيص المستمر، القياس، والمراقبة وتكون خاضعة لمحددات وإجراءات رقابية أخرى. تكون عملية إدارة المخاطر هذه حرجة لربحية المصرف المستمرة ويكون كل شخص داخل المصرف مسؤولاً عن التعرض للمخاطر المتعلقة بمهامه او مهامها. تعرض المصرف لمخاطر الائتمان، السيولة، والسوق، وتنقسم الأخيرة الى مخاطر التداول وغير التداول. كما انه يكون عرضة لمخاطر البلد ومخاطر تشغيلية أخرى.

لا تتضمن عملية الرقابة المستقلة على المخاطر مخاطر النشاط كالتغير في البيئة والتكنولوجيا والصناعة. يتبع المصرف سياسة لمراقبة مخاطر النشاط من خلال عملية التخطيط الستراتيجي.

أ- مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي المخاطر التي قد تنجم عن تخلف أو عجز الطرف الآخر للأداة المالية عن الوفاء بالتزاماته تجاه المصرف مما يؤدي إلى حدوث خسائر. يعمل المصرف على إدارة مخاطر الائتمان من خلال وضع سقوف لمبالغ التسهيلات الائتمانية وفقاً لتعليمات البنك المركزي العراقي. كذلك يعمل المصرف على مراقبة مخاطر الائتمان ويعمل على تقييم الوضع الائتماني للعملاء. إضافة إلى حصول المصرف على ضمانات مناسبة من العملاء.

تتضمن سياسة إدارة المخاطر للمصرف على لجنة مالية لمراجعة التسهيلات الائتمانية الممنوحة. واجبات اللجنة مراجعة عمليات الرقابة المفروضة على التسهيلات الائتمانية التي تشمل المنح، التصنيف ومتابعة التسهيلات الممنوحة.

يوضح البيان ادناه الحد الأعلى للانكشاف على فقرات قائمة المركز المالي الموحدة. يظهر الحد الأعلى للانكشاف بشكل اجمالي قبل التخفيف باستخدام اتفاقيات الضمانات.

	إجمالي الحد الأقصى للتعرض	
	٢٠٢٤ دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	٢٠٢٣ دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
أرصدة لدى البنك المركزي العراقي	١٢٤,٧٦٥,٦٢١	٩٢,١٩٨,٦٢٥
أرصدة لدى المصارف ,صافي	٢٧,٨٢٣,٨٦٠	٢٩,٤٥٢,٥٥٢
تسهيلات ائتمانية مباشرة,صافي	٧,٤٢٦,٥٥١	١١,٢٩١,٢٤٧
موجودات مالية بالكلفة المطفأة، صافي	٣٣٩,٩٣٤,٢٣٧	٣١٧,١١٨,٩٧٤
فوائد مستحقة وموجودات أخرى	٦,٢٦٩,٢٣٧	٤,٤١٢,٤٥٠
المجموع	٥٠٦,٢١٩,٥٠٦	٤٥٤,٤٧٣,٨٤٨
المطلوبات المحتملة والالتزامات		
إعتمادات المستندية	٢٠٣,٥٥٠	١,٥٧٠,٦٩٠
خطابات الضمان	٩٧,٣٥٢,١٩٢	٨٨,٢٦٩,٦٣٤
التزامات قروض غير مسحوبة	-	٣٤٣,٦٠٦
إجمالي الالتزامات المتعلقة بالتسهيلات	٩٧,٥٥٥,٧٤٢	٩٠,١٨٣,٩٣٠
الحد الاقصى لمخاطر الائتمان قبل التخفيف	٦٠٣,٧٧٥,٢٤٨	٥٤٤,٦٥٧,٧٧٨
تخفيف مخاطر الائتمان		
تأمينات نقدية	٢٣,٥٢١,٢٨٠	٢٦,٠١٤,٢٦٢
رهونات عقارية	١٦,١٨١,٥٤٤	٢٥,٣٦٧,٦٠٨
مجموع مخففات مخاطر الائتمان	٣٩,٧٠٢,٨٢٤	٥١,٣٨١,٨٧٠
الحد الاقصى لمخاطر الائتمان بعد التخفيف	٥٦٤,٠٧٢,٤٢٤	٤٩٣,٥٧٥,٩٠٨

٢٧. إدارة المخاطر (تتمة)

أ- مخاطر الائتمان (تتمة)

-جودة الائتمان حسب تصنيف الموجودات المالية كما يلي:

موجودات مالية غير مستحقة ولا متعثرة:

٢٠٢٤	درجة تصنيف عالية	درجة تصنيف عادية	المجموع
	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
مصاريف ومؤسسات مالية أخرى	١٢٤,٧٦٥,٦٢١	٢٧,٨٢٥,٧٤٣	١٥٢,٥٩١,٣٦٤
حكومية - قطاع عام	٣٣٩,٩٨٧,٧٣٢	-	٣٣٩,٩٨٧,٧٣٢
افراد	-	٧,٤٢٦,٥٥١	٧,٤٢٦,٥٥١
شركات	-	-	-
	٤٦٤,٧٥٣,٣٥٣	٣٥,٢٥٢,٢٩٤	٥٠٠,٠٠٥,٦٤٧

٢٠٢٣	درجة تصنيف عالية	درجة تصنيف عادية	المجموع
	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
مصاريف ومؤسسات مالية أخرى	٩٢,١٩٨,٦٢٥	٢٩,٤٥٤,٥٩١	١٢١,٦٥٣,٢١٦
حكومية - قطاع عام	٣١٧,٢٥٦,٧٢٥	-	٣١٧,٢٥٦,٧٢٥
افراد	-	١١,٢٩١,٢٤٧	١١,٢٩١,٢٤٧
شركات	-	-	-
	٤٠٩,٤٥٥,٣٥٠	٤٠,٧٤٥,٨٣٨	٤٥٠,٢٠١,١٨٨

موجودات مالية مخفضة القيمة:

٢٠٢٤	المجموع	الخسائر الائتمانية المتوقعة	الضمانات بالقيمة العادلة
	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
افراد	٢٤٠,٥٦٥	٢١٠,٧١٧	٩٣٦,٠٠٠
شركات	-	-	-
	٢٤٠,٥٦٥	٢١٠,٧١٧	٩٣٦,٠٠٠

٢٠٢٣	المجموع	الخسائر الائتمانية المتوقعة	الضمانات بالقيمة العادلة
	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
افراد	٥٣٥,٧٦٠	٣٠٨,٥٧١	١,٧٩٥,٩٠٠
شركات	-	-	-
	٥٣٥,٧٦٠	٣٠٨,٥٧١	١,٧٩٥,٩٠٠

٢٧. إدارة المخاطر (تتمة)

ب- مخاطر السوق

هي مخاطر تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للأدوات المالية نتيجة للتغير في أسعار السوق مثل أسعار الفائدة وأسعار العملات وأسعار الأسهم، وتنشأ مخاطر السوق نتيجة وجود مراكز مفتوحة في أسعار الفائدة والعملات والاستثمار في الأسهم. يقوم المصرف بتصنيف الانكشافات على مخاطر السوق الى محافظ متداولة ومحافظ غير متداولة يتم ادارتها ومراقبتها بشكل منفصل. حيث يتم الاعتماد على منهجية القيمة عند المخاطر (VaR) والتي تعكس استقلالية بين متغيرات المخاطر لادارة المحافظ المتداولة. فيما يتم إدارة ومراقبة المحافظ غير المتداولة باستخدام تحاليل حساسية أخرى.

ج – فجوة اسعار الفائدة

التحليل التالي يمثل إعادة تسعير الفائدة أو الاستحقاق أيهما أقرب:

٢٠٢٤	لغاية ٣ شهر	من ٣ أشهر الى سنة	أكثر من سنة	عناصر بدون فائدة	القيمة الدفترية
	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
الموجودات					
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي	-	-	-	١٤٤,٨٢١,٦١٦	١١٤,٨٢١,٦١٦
أرصدة لدى المصارف ,صافي	٩,١٧٠,٠٠٠	-	-	١٨,٦٥٣,٨٦٠	٢٧,٨٢٣,٨٦٠
تسهيلات الائتمانية مباشرة,صافي	٤١٢,٥٨٦	٩٢٨,٣١٩	٦,٠٨٥,٦٤٦	-	٧,٤٢٦,٥٥١
موجودات مالية بالقيمة العادلة من	-	-	-	١,٤٤٨,٣١٣	١,٤٤٨,٣١٣
خلال الدخل الشامل الاخر	٥,٨٧٨,٦٢٥	٨٥,٨٧٨,٦٢٥	٢٤٨,١٧٦,٩٨٧	-	٣٣٩,٩٣٤,٢٣٧
موجودات مالية بالتكلفة المطفاة,صافي	-	-	-	٥,٩٤٠,٢٠٤	٥,٩٤٠,٢٠٤
ممتلكات ومعدات وحق استخدام	-	-	-	٦,٤٩٨,٧٩٧	٦,٤٩٨,٧٩٧
الموجودات,صافي					
موجودات أخرى,صافي					
مجموع الموجودات	١٥,٤٦١,٢١١	٨٦,٨٠٦,٩٤٤	٢٥٤,٢٦٢,٦٣٣	١٧٧,٣٦٢,٧٩٠	٥٣٣,٨٩٣,٥٧٨
المطلوبات:					
ودائع المصارف	-	-	-	١,٠٩٣,٩٧٥	١,٠٩٣,٩٧٥
ودائع العملاء	-	١٨,٣٤٠,٠٠٠	-	١٣٢,٩٦٤,٥٠٣	١٥١,٣٠٤,٥٠٣
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	٢,٠٥٨,٨٥٧	٢,٠٥٨,٨٥٧
مطلوبات أخرى	-	-	-	٢٣,٤٢٠,٥٨٦	٢٣,٤٢٠,٥٨٦
مجموع المطلوبات	-	١٨,٣٤٠,٠٠٠	-	١٥٩,٥٣٧,٩٢١	١٧٧,٨٧٧,٩٢١
فجوة أسعار الفائدة	١٥,٤٦١,٢١١	٦٨,٤٦٦,٩٤٤	٢٥٤,٢٦٢,٦٣٣	١٧,٨٢٤,٨٦٩	٣٥٦,٠١٥,٦٥٧

٢٧. إدارة المخاطر (تتمة)

ج – فجوة اسعار الفائدة (تتمة)

٢٠٢٣	لغاية ٣ شهر	من ٣ أشهر الى سنة	أكثر من سنة	عناصر بدون فائدة	القيمة الدفترية
	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
الموجودات					
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي	-	-	-	١١٣,٥٤٦,٥٠٩	١١٣,٥٤٦,٥٠٩
أرصدة لدى المصارف ,صافي	٢٦,٤٥٢,١٥٧	-	-	٣,٠٠٠,٣٩٥	٢٩,٤٥٢,٥٥٢
تسهيلات الثمانية مباشرة,صافي	٦٢٧,٢٩١	١,٤١١,٤٠٦	٩,٢٥٢,٥٥٠	-	١١,٢٩١,٢٤٧
موجودات مالية بالقيمة العادلة من	-	-	-	١,٣٦٧,٦٤٤	١,٣٦٧,٦٤٤
خلال الدخل الشامل الاخر	٥٨,٤١٨,٤٥٤	١١,٧٧٣,٦٢٥	٢٤٦,٩٢٦,٨٩٥	-	٣١٧,١١٨,٩٧٤
موجودات مالية بالتكلفة المطفاة,صافي	-	-	-	٦,١٢٩,٠٠٩	٦,١٢٩,٠٠٩
ممتلكات ومعدات وحق استخدام	-	-	-	٧,٤٦٠,٢٣٥	٧,٤٦٠,٢٣٥
الموجودات,صافي					
موجودات أخرى,صافي					
مجموع الموجودات	٨٥,٤٩٧,٩٠٢	١٣,١٨٥,٠٣١	٢٥٦,١٧٩,٤٤٥	١٣١,٥٠٣,٧٩٢	٤٨٦,٣٦٦,١٧٠
المطلوبات:					
ودائع المصارف	-	-	-	٤٤٨,٣٧٥	٤٤٨,٣٧٥
ودائع العملاء	٩,٦٢٧,٥٣٨	١٨,٣٤٠,٠٠٠	-	١٠٤,٠١٩,٤٩٧	١٣١,٩٨٧,٠٣٥
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	٣,١٤٩,٣٦١	٣,١٤٩,٣٦١
مطلوبات أخرى	-	-	-	٣٣,٠٧٣,٤٧٥	٣٣,٠٧٣,٤٧٥
مجموع المطلوبات	٩,٦٢٧,٥٣٨	١٨,٣٤٠,٠٠٠	-	١٤٠,٦٩٠,٧٠٨	١٦٨,٦٥٨,٢٤٦
فجوة أسعار الفائدة	٧٥,٨٧٠,٣٦٤	(٥,١٥٤,٩٦٩)	٢٥٦,١٧٩,٤٤٥	(٩,١٨٦,٩١٦)	٣١٧,٧٠٧,٩٢٤

د- مخاطر العملات

مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة التغير في أسعار العملات الأجنبية.

يمتلك المصرف صافي تعرض كبير تجاه الدولار الأمريكي. بناءً على العملات الأجنبية في الموجودات والمطلوبات كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤ و ٢٠٢٣، وبالتالي فأن حساسية قائمة الدخل الشامل الاخر الموحدة للمصرف تجاه التغير المعقول في سعر الصرف بين الدينار العراقي والدولار الأمريكي كبيرة.

فيما يلي جدول يبين الحساسية تجاه التغير المعقول في أسعار الصرف، مع كل المتغيرات الأخرى الثابتة، أرباح المصرف قبل الضريبة الناتجة من قيمة الموجودات والمطلوبات النقدية، والتأثير على حقوق المساهمين هو نفس الأثر على الربح قبل الضريبة.

التغير في سعر صرف العملة	الأثر على الأرباح والخسائر قبل الضريبة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤ زيادة / (أنخفاض) دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	الأثر على الأرباح والخسائر قبل الضريبة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣ زيادة / (أنخفاض) دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
%١٠+	٣,٩٤٢,٥٩٠	١١,٣٥٧,٩١٨
%١٠-	(٣,٩٤٢,٥٩٠)	(١١,٣٥٧,٩١٨)

٢٧. إدارة المخاطر (تتمة)

ه - مخاطر التغير في أسعار الأسهم

تنشأ مخاطر أسعار الأسهم من التقلبات في مؤشرات وأسعار الأسهم. إن معظم الأصول المالية للمصرف بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. إن تأثير الزيادة أو النقصان بنسبة ١٠٪ في هذه الأسهم سينتج عنه ٦٢,٨٨٤ ألف دينار عراقي (٢٠٢٣: ٥٤,٨١٧ ألف دينار عراقي) زيادة أو نقصان في احتياطي القيمة العادلة.

و- مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة المصرف على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها، وللوقاية من هذه المخاطر تقوم الإدارة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات والمطلوبات وموائمة آجالها والاحتفاظ برصيد كاف من النقد وما في حكمه والأوراق المالية القابلة للتداول.

تنشأ مخاطر السيولة بسبب أحتمالية عجز المصرف عن الوفاء بالتزاماته بالسداد عند الاستحقاق في أطار كل من الظروف العادية والحرجة. وللحد من هذا الخطر، تقوم الأدارة بتنويع مصادر التمويل وأدارة الموجودات والمطلوبات بالإضافة الى تبني سياسة إدارة الأصول من خلال مراقبة التدفقات النقدية المستقبلية والسيولة على أساس يومي.

خصص المصرف خطوط ائتمان تمكنه من تلبية احتياجاته من السيولة. أضافة الى ذلك يحتفظ المصرف باحتياطي قانوني لدى البنك المركزي العراقي. صافي الموجودات السائلة تتكون من النقد، الودائع قصيرة الأجل وسندات الدين السائلة المتاحة للبيع الفوري. مطروحاً منها ودائع المصارف تستحق خلال ثلاثة اشهر.

ويلخص الجدول التالي قائمة استحقاق المتوقع للموجودات ومطلوبات المصرف. لقد تم تحديد تواريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات على أساس التاريخ المتوقع لاستردادها أو تسويتها.

٢٠٢٤	لغاية ٣ اشهر دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	من ٣-٦ أشهر دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	من ٦-١٢ شهر دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	أكثر من ١٢ شهر دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	بدون تاريخ استحقاق دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	المجموع
الموجودات:						
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي	١١٤,٨٢١,٦١٦	-	-	-	-	١٤٤,٨٢١,٦١٦
أرصدة لدى المصارف,صافي	٢٧,٨٢٣,٨٦٠	-	-	-	-	٢٧,٨٢٣,٨٦٠
تسهيلات ائتمانية مباشرة,صافي	٤١٢,٥٨٦	٣٠٩,٤٤٠	٦١٨,٨٧٩	٦,٠٨٥,٦٤٦	-	٧,٤٢٦,٥٥١
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	-	-	-	-	١,٤٤٨,٣١٣	١,٤٤٨,٣١٣
موجودات مالية بالتكلفة المطفاة,صافي	٥,٨٧٨,٦٢٥	-	٨٥,٨٧٨,٦٢٥	٢٤٨,١٧٦,٩٨٧	-	٣٣٩,٩٣٤,٢٣٧
ممتلكات ومعدات وحق استخدام الموجودات, صافي	-	-	-	٥,٩٤٠,٢٠٤	-	٥,٩٤٠,٢٠٤
موجودات أخرى, صافي	٢٩٦,١٤٢	٣٤٥,٢٤٧	٥,٨٥٧,٤٠٨	-	-	٦,٤٩٨,٧٩٧
مجموع الموجودات	١٧٩,٢٣٢,٨٢٩	٦٥٤,٦٨٧	٩٢,٣٥٤,٩١٢	٢٦٠,٢٠٢,٨٣٧	١,٤٤٨,٣١٣	٥٣٣,٨٩٣,٥٧٨
المطلوبات:						
ودائع المصارف	١,٠٩٣,٩٧٥	-	-	-	-	١,٠٩٣,٩٧٥
ودائع العملاء	١٣٢,٢٩٠,٠٦٦	١٢٥,٣٠٣	١٨,٤٦٨,٧٥٨	٤٢٠,٣٧٦	-	١٥١,٣٠٤,٥٠٣
مخصص ضريبة الدخل	-	٢,٠٥٨,٨٥٧	-	-	-	٢,٠٥٨,٨٥٧
مطلوبات أخرى	٣,٤٨٢,٥٣٧	١,٢٧٩,٣١١	١٠,٦٣٠,٠٢٤	٨,٠٢٨,٧١٤	-	٢٣,٤٢٠,٥٨٦
مجموع المطلوبات	١٣٦,٨٦٦,٥٧٨	٣,٤٦٣,٤٧١	٢٩,٠٩٨,٧٨٢	٨,٤٤٩,٠٩٠		١٧٧,٨٧٧,٩٢١
صافي السيولة	٤٢,٣٦٦,٢٥١	(٢,٨٠٨,٧٨٤)	٦٣,٢٥٦,١٣٠	٢٥١,٧٥٣,٧٤٧	١,٤٤٨,٣١٣	٣٥٦,٠١٥,٦٥٧

٢٧. إدارة المخاطر (تتمة)

و- مخاطر السيولة (تتمة)

٢٠٢٣	لغاية ٣ اشهر دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	من ٣-٦ أشهر دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	من ٦-١٢ شهر دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	أكثر من ١٢ شهر دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	بدون تاريخ استحقاق دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	المجموع
الموجودات:						
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي	١١٣,٥٤٦,٥٠٩	-	-	-	-	١١٣,٥٤٦,٥٠٩
أرصدة لدى المصارف,صافي	٢٩,٤٥٢,٥٥٢	-	-	-	-	٢٩,٤٥٢,٥٥٢
تسهيلات التمانية مباشرة,صافي	٦٢٧,٢٩١	٤٧٠,٤٦٩	٩٤٠,٩٣٧	٩,٢٥٢,٥٥٠	-	١١,٢٩١,٢٤٧
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	-	-	-	-	١,٣٦٧,٦٤٤	١,٣٦٧,٦٤٤
موجودات مالية بالتكلفة المطفاة,صافي	٥٨,٤١٨,٤٥٤	-	١١,٧٧٣,٦٢٥	٢٤٦,٩٢٦,٨٩٥	-	٣١٧,١١٨,٩٧٤
ممتلكات ومعدات وحق استخدام الموجودات, صافي	-	-	-	٦,١٢٩,٠٠٩	-	٦,١٢٩,٠٠٩
موجودات أخرى, صافي	١,٧٢٤,٧١٥	٢,٥٨٧,٠٧٣	٣,١٤٨,٤٤٧	-	-	٧,٤٦٠,٢٣٥
مجموع الموجودات	٢٠٣,٧٦٩,٥٢١	٣,٠٥٧,٥٤٢	١٥,٨٦٣,٠٠٩	٢٦٢,٣٠٨,٤٥٤	١,٣٦٧,٦٤٤	٤٨٦,٣٦٦,١٧٠
المطلوبات:						
ودائع المصارف	٤٤٨,٣٧٥	-	-	-		٤٤٨,٣٧٥
ودائع العملاء	١٠٩,٦٩١,٤٦٩	١,٣٢٤,١٤١	٢٠,٨٧٨,٨٣٥	٩٢,٥٩٠		١٦١,٩٨٧,٠٣٥
مخصص ضريبة الدخل	-	٣,١٤٩,٣٦١	-	-		٣,١٤٩,٣٦١
مطلوبات أخرى	٣,١٥٨,٥٢٤	١,١٢١,٥٥٦	١٢,٠٤٢,٤٥٤	١٦,٧٥٠,٩٤١		٣٣,٠٧٣,٤٧٥
مجموع المطلوبات	١١٣,٤٧١,١٥٣	٥,٥٩٥,٠٥٨	١٧,٦١٦,٦٤٩	١٦,٨٤٣,٥٣١		١٦٨,٦٥٨,٢٤٦
صافي السيولة	٩٠,٤٧١,١٥٣	(٢,٥٣٧,٥١٦)	(١٧,٠٥٨,٢٨٠)	٢٤٥,٤٦٤,٩٢٣	١,٣٦٧,٦٤٤	٣١٧,٧٠٧,٩٢٤

ز- مخاطر البلد

وهي المخاطر التي تنشأ داخل البلد والتي قد تؤثر على المصرف بصورة مباشرة من خلال تخفيض قيمة المصرف، او بصورة غير مباشرة من خلال أضعاف قدرة الملتزم على الوفاء بالالتزاماته تجاه المصرف. بشكل عام، تتعلق هذه الاحداث، ولكن لا تقتصر على: الاحداث السيادية مثل التخلف عن الدفع او إعادة الهيكلة، الاحداث السياسية مثل الانتخابات المتنازع عليها، القيود التي تفرض على حركة العملة، تحويل العملة خارج نطاق السوق، أحداث دينية، و تأثيرات أقتصادية من أحداث أخرى مثل أحداث سياسية مباشرة أو اضطرابات إقليمية، أزمات العملة ، والكورث الطبيعية.

ح- مخاطر التشغيل

المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسارة الناتجة من تعطل الأنظمة أو الخطأ البشري أو الاحتيال أو الأحداث الخارجية. عندما تفشل الضوابط على العمل بشكل فعال، يمكن لمخاطر التشغيل الضرر بسمعة المصرف أو تداعيات قانونية أو تنظيمية، أو تؤدي إلى خسارة مالية. لا يمكن للمصرف أن يتوقع القضاء على جميع المخاطر التشغيلية، ولكنه يسعى لإدارة هذه المخاطر من خلال إطار مراقبة والرصد والاستجابة للمخاطر المحتملة. وتشمل الضوابط الفصل الفعال للواجبات، والوصول والتفويض وإجراءات التسوية وتوعية الموظفين وعمليات التقييم.

ط- تركز المخاطر في المنطقة الجغرافية

يمارس المصرف أنشطته في العراق. إن عدم استقرار الوضع السياسي والإقتصادي في المنطقة يزيد من خطر ممارسة المصرف لأنشطته وقد يؤثر سلباً على أدائه.

٢٨. التحليل القطاعي

لأغراض إدارية، فأن إدارة المصرف تقوم بتوزيع الاعمال الى ثلاث قطاعات رئيسة كما يلي:

-الخدمات المصرفية للافراد: حيث يقوم المصرف بأستلام الودائع من الزبائن، وتوفير قروض مختلفة، سحب على المكشوف، بطاقات ائتمانية، وتسهيلات التحويل المالي.

-الخدمات المصرفية للشركات: يتولى المصرف بشكل رئيسي القروض والتسهيلات الائتمانية الأخرى والودائع والحسابات الجارية للعملاء من الشركات والمؤسسات.

-أعمال الخزينة :يقوم المصرف بتقديم الخدمات في أسواق المال والتجارة والصيرفة، فضلا عن إدارة عمليات التمويل للمصرف عن طريق استخدام أذون الخزانة والسندات الحكومية والاعتمادات مع المصارف الأخرى، من خلال الاعمال المصرفية التجارية.

تشكل هذه القطاعات الأساس الذي يعتمد عليه المصرف في تقديم معلومات قطاعه الرئيسي:

	الافراد	المؤسسات	الخزينة والاستثمار	المجموع	
				٢٠٢٤	٢٠٢٣
	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
اجمالي الايرادات	١,٢٦٠,٥١٦	١,٥٦٧,٧٩١	٥٦,٢٠٢,٧٦٨	٥٩,٠٣١,٠٧٥	٣٤,٣٨٠,١٥٧
صافي(مخصص) استرداد مخصص الخسائر الائتمانية	٥٢٨,٣٢٩	-	٩٠,٠٣٧	٦١٨,٣٦٦	(٤٥,٩٥٣)
نتائج اعمال القطاع	١,٧٨٨,٨٤٥	١,٥٦٧,٧٩١	٥٦,٢٩٢,٨٠٥	٥٩,٦٤٩,٤٤١	٣٤,٣٣٤,٢٠٤
مصاريف غير موزعة	(١,٢٨٢,٠٢٢)	(٣٨٨,٨٤٥)	(١٧,٦٩٤,٥٨٢)	(١٩,٣٦٥,٤٤٩)	(١٦,١١٠,١٥٢)
الربح قبل الضريبة	٥٠٦,٨٢٣	١,١٧٨,٩٤٦	٣٨,٥٩٨,٢٢٣	٤٠,٢٨٣,٩٩٢	١٨,٢٢٤,٠٥٢
ضريبة الدخل	-	-	(٢,٠٥٦,٩٢٨)	(٢,٠٥٦,٩٢٨)	(٣,١٤٧,٤٣٢)
صافي ربح السنة	٥٠٦,٨٢٣	١,١٧٨,٩٤٦	٣٦,٥٤١,٢٩٥	٣٨,٢٢٧,٠٦٤	١٥,٠٧٦,٦٢٠
معلومات أخرى					
موجودات موزعة	٧,٤٢٦,٥٥١	-	٥١٤,٠٢٨,٠٢٦	٥٢١,٤٥٤,٥٧٧	٤٧٢,٧٧٦,٩٢٦
موجودات غير موزعة	١٥٣,٤٣٥	١,٩٢٧	١٢,٢٨٣,٦٣٩	١٢,٤٣٩,٠٠١	١٣,٥٨٩,٢٤٤
مجموع الموجودات	٧,٥٧٩,٩٨٦	١,٩٢٧	٥٢٦,٣١١,٦٦٥	٥٣٣,٨٩٣,٥٧٨	٤٨٦,٣٦٦,١٧٠
مطلوبات موزعة	١٦,٣١١,٣٦٠	١٣٤,٩٩٣,١٤٣	١,٠٩٣,٩٧٥	١٥٢,٣٩٨,٤٧٨	١٣٢,٤٣٥,٤١١
مطلوبات غير موزعة	١٧٨,٢٣١	٦٦٧,٠٣٥	٢٤,٦٣٤,١٧٧	٢٥,٤٧٩,٤٤٣	٣٦,٢٢٢,٨٣٥
مجموع المطلوبات	١٦,٤٨٩,٥٩١	١٣٥,٦٦٠,١٧٨	٢٥,٧٢٨,١٥٢	١٧٧,٨٧٧,٩٢١	١٦٨,٦٥٨,٢٤٦
نفقات رأسمالية				٢,٠٤٨,٨٨٦	١,٧١٢,٢٠٠
اندثارات				١,٢٥٣,٤٨٤	١,٠٣٩,٤٠٨

٢٨. التحليل القطاعي (تتمة)

معلومات التوزيع الجغرافي

فيما يلي توزيع إيرادات المصرف التشغيلية ، الموجودات والمطلوبات حسب القطاع الجغرافي:

٢٠٢٤	داخل العراق دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	خارج العراق دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	المجموع دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
إجمالي الإيرادات	٥٨,١٢٥,٦٢٩	٩٠٥,٤٤٦	٥٩,٠٣١,٠٧٥
مجموع الموجودات	٥٠٦,١٦٣,٤٣٥	٢٧,٧٣٠,١٤٣	٥٣٣,٨٩٣,٥٧٨
مجموع المطلوبات	١٧٠,٨٦٥,٥٣٠	٧,٠١٢,٣٩١	١٧٧,٨٧٧,٩٢١

٢٠٢٣	داخل العراق دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	خارج العراق دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	المجموع دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
إجمالي الإيرادات	٣٣,٠٦٢,٦٩١	١,٣١٧,٤٦٦	٣٤,٣٨٠,١٥٧
مجموع الموجودات	٤٥٧,٠٠٨,٤٩٨	٢٩,٣٥٧,٦٧٢	٤٨٦,٣٦٦,١٧٠
مجموع المطلوبات	١٦٥,٢٣٠,٨٠٤	٣,٤٢٧,٤٤٢	١٦٨,٦٥٨,٢٤٦

٢٩. إدارة رأس المال

يقوم المصرف بإدارة رأس المال على أساس ثابت لتغطية المخاطر المرتبطة بأنشطته. وتشمل هذه العملية قياس كفاية رأس المال وفقا للنسب التي وضعها البنك المركزي العراقي.

والغرض الرئيسي من إدارة رأس المال للمصرف هو لضمان الامتثال للوائح كفاية رأس المال وبالتالي، حماية مصالح المساهمين في موجودات المصرف، ودعم عمليات قطاعات المصرف المختلفة.

خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٤ لم تكن هناك تغييرات في السياسات واللوائح للمصرف، والأساليب المستخدمة لإدارة رأس المال.

قام المصرف بزيادة رأس المال بمقدار ٤٢,٥ مليار دينار بتاريخ ٤ تشرين الثاني ٢٠٢٤ ليصبح ٢٩٢,٥ مليار دينار.

	٢٠٢٤ دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	٢٠٢٣ دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
رأس المال الأساسي		
رأس المال المدفوع	٢٩٢,٥٠٠,٠٠٠	٢٥٠.٠٠٠.٠٠٠
الاحتياطي القانوني	٢٦,٩٩٥,٤٦٤	٢٣,١٨٢,٧٩٦
الاحتياطيات الأخرى	٤٠١,٥٥٧	٣٢٠,٨٨٨
الارباح المدورة	٣٥,٧١٨,٢٥٣	٤٣,٩٠٤,٢٣٥
مجموع رأس المال الأساسي	٣٥٥,٦١٥,٢٧٤	٣١٧,٤٠٧,٩١٩
رأس المال المساند		
مخصصات عامة	١٨٧,٤٢٧	٣٥٠,٦٥٠
مجموع رأس المال المساند	١٨٧,٤٢٧	٣٥٠,٦٥٠
مجموع رأس المال الأساسي والمساند	٣٥٥,٨٠٢,٧٠١	٣١٧,٧٥٨,٥٦٩
مجموع الموجودات الخطرة المرجحة	١٩٨,٦٥٠,٣٣٩	٢٢٨,٠٣٩,٧٢٢
كفاية رأس المال % *	٪١٧٩,١	٪١٣٩,٣

٢٩. إدارة رأس المال (تتمة)

*تم احتساب كفاية رأس المال للمصرف طبقاً لإرشادات كفاية رأس المال بموجب اتفاقية بازل ٣ الصادرة عن البنك المركزي العراقي. إن الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال هو ١٢,٥٪ (٢٠٢٣: ١٢,٥٪). إن كفاية رأس المال للمصرف هي ١٧٩,١٪ كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤ (٢٠٢٣: ١٣٩,٣٪).

٣٠. ارتباطات والتزامات محتملة

أن اجمالي الألتزامات والمطلوبات المحتملة هي كما يلي:

	٢٠٢٤ دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	٢٠٢٣ دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
خطابات ضمان	٩٧,٣٥٢,١٩٢	٨٨,٢٦٩,٦٣٤
إعتمادات المستندية	٢٠٣,٥٥٠	١,٥٧٠,٦٩٠
سقوف تسهيلات ائتمانية مباشرة غير مستغلة	-	٣٤٣,٦٠٦
	٩٧,٥٥٥,٧٤٢	٩٠,١٨٣,٩٣٠

٣١. القضايا

هناك عدد من الدعاوى القضائية المرفوعة على المصرف ضمن النشاط الطبيعي للمصرف ومن أجل التحوط فإن إدارة المصرف تعتقد أن المخصصات المسجلة مقابل هذه القضايا كافية.

٣٢. نظام حماية الودائع

يتم تغطية ودائع زبائن المصرف (ما عدا ودائع المصارف، الودائع الحكومية والتأمينات) بموجب نظام حماية الودائع رقم ٣ لسنة ٢٠١٦. يغطي هذا النظام ودائع الزبائن المؤهلة بنسبة ٥١٪ لأية مبالغ أقل من ١٠٠ مليون دينار عراقي و٢٥٪ لأية مبالغ أكثر من ١٠٠ مليون دينار عراقي سيتم دفعها من قبل الشركة العراقية لضمان الودائع. يتم دفع مساهمة شهرية من قبل المصرف على النحو المنصوص عليه من قبل البنك المركزي العراقي حسب هذا النظام.

٣٣. حدث لاحق

باشر المصرف باعماله المصرفية وفقاً للشريعة الإسلامية اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٥، وتبعاً لذلك ستكون القوائم المالية اللاحقة معدة وفقاً لمعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي).

٣٤. أرقام المقارنة

قام المصرف بإعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة لسنة ٢٠٢٣ لكي تتفق مع أسلوب العرض والأفصاح للسنة المنتهية كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٤. لم ينتج أي آثر على الأرباح وحقوق المساهمين لسنة ٢٠٢٣.